

Distr.: General
10 March 2011
Arabic
Original: Chinese

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

الصين

وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها
للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

المحتويات

الصفحة

٤ معلومات عامة	أولاً -
٤ الخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة	ألف -
٤ ١- الجغرافيا والتاريخ	
٤ ٢- السكان	
٧ ٣- الاقتصاد	
١٠ ٤- المجتمع والثقافة	
١٣ الدستور والنظم السياسية والإطار القانوني	باء -
١٣ ١- الدستور	
١٤ ٢- النظم السياسية الأساسية	
١٥ ٣- هيئات الدولة	
١٨ ٤- الإطار القضائي	
٢٤ الإطار القانوني الذي تتمتع بموجبه حقوق الإنسان بالحماية	ثانياً -
٢٤ قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان	ألف -
٢٤ ١- التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان أو الانضمام إليها	
٢٩ ٢- التصديق على الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان أو الانضمام إليها	
٣١ الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني	باء -
٣١ ١- الضمانات القانونية لحقوق المواطنين والحقوق السياسية	
٣٥ ٢- الضمانات القانونية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	
 ٣- الضمانات القانونية لحقوق النساء والأطفال والمعوقين والأقليات القومية، وغيرها من المجموعات الخاصة	
٣٦ المجموعات الخاصة	
٣٧ الإطار الذي يروج من خلاله لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني	جيم -
٣٧ ١- خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان	
٣٨ ٢- الأجهزة الرئيسية الأخرى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان	
 ٣- مشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام في حماية حقوق الإنسان	
٤٠ الإنسان	
٤١ ٤- تطوير مجال التحقيق بشأن حقوق الإنسان	
٤٣ ٥- التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها	
٤٤ عملية الإبلاغ على الصعيد الوطني	دال -
٤٤ عدم التمييز والمساواة	ثالثاً -
٤٤ التشريعات التي تحمي مبدأ عدم التمييز والمساواة	ألف -
٤٥ التدابير اللازمة لحظر جميع أشكال التمييز والقضاء عليها	باء -
٤٥ ١- تدابير عدم التمييز والمساواة في حماية حقوق المرأة	

٤٩	٢- تدابير لعدم التمييز والمساواة في حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	
٥٢	٣- تدابير تعزيز عدم التمييز والمساواة في سياق حماية حقوق الأقليات القومية	
	جيم - تدابير للحد من اختلال التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية	
٥٥	و بين الأقاليم	
٥٥	١- تدابير للحد من اختلال التوازن في التنمية بين المناطق الشرقية والغربية	
٥٧	٢- تدابير للحد من اختلال التوازن في التنمية بين المناطق الحضرية والريفية	
		المرفقات
٦٠	١- أعضاء الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بإعداد تقرير عن تنفيذ العهد	
٦٢	٢- استشارة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية أثناء إعداد هذا التقرير	
		الملحق
٦٣	الأشكال ١-٣٢	

أولاً - معلومات عامة

ألف - الخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة

١- الجغرافيا والتاريخ

تقع الصين على ساحل المحيط الهادئ في شرق آسيا وتحتل مساحة قدرها نحو ٩,٦ مليون كلم مربع. والصين هي ثالث أكبر بلد في العالم وأكبر بلد نام. وتتألف الصين من الناحية الإدارية من أربع بلديات مركزية وثلاثة وعشرين مقاطعة وخمس مناطق مستقلة ومنطقتين إداريتين خاصتين. وعاصمة الصين هي بيجين.

والصين أحد أعرق البلدان في العالم. فبعد عام ١٨٤٠، تحولت الصين تدريجياً إلى بلد شبه مستعمر وشبه إقطاعي نتيجة الغزو الأجنبي. وفي عام ١٩٤٩، أسست جمهورية الصين الشعبية ونال الشعب الصيني استقلاله وحرية. ومنذئذ، أضحى الشعب الصيني سيد البلاد حقاً وأنشأ نظاماً اجتماعياً وسياسياً أساسياً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واستردت الحكومة الصينية سيادتها على هونغ كونغ وماكاو في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩ على التوالي وأنشأت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة لجمهورية الصين الشعبية.

٢- السكان

(أ) مجموع السكان والهيكلي الجنساني وتوزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية

الصين هي أكثر البلدان سكاناً في العالم. فقد بلغ عدد السكان في أراضي الصين القارية ١,٣٣٤٧٤ مليار نسمة في نهاية عام ٢٠٠٩ ويمثل سكانها ٢١ في المائة من سكان العالم و٣٣ في المائة من سكان آسيا. وبلغت الكثافة السكانية ١٣٩ شخصاً في الكيلومتر المربع. وبلغ عدد الذكور ٦٨٦,٥٢ مليون نسمة أو ٥١,٤ في المائة من مجموع السكان في حين بلغ عدد الإناث ٦٤٨,٢٢ أو ٤٨,٦ في المائة. ويقطن ٤٦,٦ في المائة من سكان أراضي الصين القارية أو ٦٢١,٨٦ مليون نسمة في المدن بينما يقطن ٥٣,٤ في المائة أو ٧١٢,٨٨ مليون نسمة في المناطق الريفية. وتستمر نسبة القاطنين في المناطق الحضرية من مجموع السكان في الارتفاع بفضل التطور الذي شهدته الصين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتوسع العمراني الدؤوب حيث تضاعفت أكثر من مرة ونصف من نسبة ١٧,٩٢ في المائة في عام ١٩٧٨ إلى ٤٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ (انظر الشكل ١).

(ب) معدل الولادات والوفيات ومعدل النمو الطبيعي

خلال العقود الثلاثة تقريباً منذ الشروع في تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، تحول نمط نمو السكان في الصين من النمط التقليدي المتميز "بمعدل ولادات مرتفع ومعدل وفيات منخفض ونسبة نمو عالٍ" إلى نمط حديث يتميز "بمعدل ولادات منخفض ومعدل وفيات منخفض ونسبة نمو منخفضة" وهي عملية تتطلب قرناً من الزمن أو أكثر لتكتمل في البلدان المتطورة.

وظل معدل الولادات في الصين عند نسبة ١٣،١٢ في الألف في عام ٢٠٠٩. بما يمثل انخفاضاً بنسبة ٦،١٢ في الألف مقارنة بعام ١٩٧٨ التي بلغ فيها نسبة ١٨،٢٥ في الألف. ويبلغ معدل الوفيات في الصين حالياً نسبة ٧،٠٨ في الألف، علماً أن هذا المعدل ظل عند نسبة ٧ في الألف تقريباً خلال السنوات الثلاثين الماضية. ويبلغ معدل النمو الطبيعي نسبة ٥،٠٥ في الألف. بما يمثل انخفاضاً بنسبة ٧ في الألف مقارنة بنسبة ١٢،٠٠ في الألف في عام ١٩٧٨. وقد ارتفع عدد السكان الإجمالي من ٩٦٢،٥٩ مليون نسمة في عام ١٩٧٨ إلى ١،٣٣٤٧٤ مليار نسمة في عام ٢٠٠٩. بمعدل نمو طبيعي سنوي بلغ في المتوسط ١٠،٦ في الألف. بما يمثل انخفاضاً بنسبة ٩،٧ في الألف من معدل نمو سنوي في المتوسط بلغ نسبة ٢٠،٣ في الألف خلال الفترة التي سبقت الإصلاح (١٩٤٩-١٩٧٧). ويشهد النمو السكاني في الصين مرحلة استقرار (انظر الشكل ٢).

(ج) متوسط العمر المتوقع والهيكلي العمري ونسبة الإعالة

ساهم ارتفاع مستوى المعيشة والتقدم المسجل في خدمات الصرف الصحي العام منذ الشروع في تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح في تحقيق تحسن هائل في صحة الشعب الصيني عامة. وارتفع متوسط العمر المتوقع ارتفاعاً كبيراً من ٦٧،٨ سنة في عام ١٩٨١ إلى ٧٣ سنة في عام ٢٠٠٥. بما يمثل ارتفاعاً قدره ٥،٢ سنوات. ويتجاوز هذا الرقم أيضاً متوسط العمر المتوقع على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٥ (٦٧ سنة) ومتوسط العمر المتوقع في البلدان والأقاليم النامية (٦٥ عاماً). وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع للذكور من ٦٦،٣ سنة في عام ١٩٨١ إلى ٧٠،٨ سنة في عام ٢٠٠٥، في حين ارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث من ٦٩،٣ عاماً إلى ٧٥،٣ سنة (انظر الشكل ٣).

وبالإضافة إلى الانخفاض الشديد في معدل الولادات والخصوبة، تدهنت نسبة الأطفال أيضاً في السكان عامة بينما ارتفعت نسبة المسنين؛ وأما الهيكل العمري لسكان الصين فهو أخذ في التغير من نموذج ترجح فيه كفة الشباب إلى نموذج ترجح فيه كفة المسنين. وانخفضت نسبة سكان الصين الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة من ٣٣،٦ في المائة في عام ١٩٨٢ إلى ١٨،٥ في المائة؛ أما نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٦٤ سنة فقد ارتفعت من نسبة ٦١،٥ في المائة في عام ١٩٨٢ إلى ٧٣ في المائة في عام ٢٠٠٩، في حين

ارتفعت نسبة الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة من ٤,٩ في المائة في عام ١٩٨٢ إلى ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩.

وانخفضت نسبة القصر المعالين من ٥٤,٦ في المائة في عام ١٩٨٢ إلى ٢٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ في حين ارتفعت نسبة المسنين المعالين من ٨ في المائة في عام ١٩٨٢ إلى ١١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩؛ وقد انخفضت النسبة الإجمالية للإعالة من ٦٢,٦ في المائة في عام ١٩٨٢ إلى ٣٦,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. وظلت نسبة الإعالة أقل من ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٥ (انظر الشكل ٤).

(د) الأعراق واللغات المنطوقة والمكتوبة والدين

بالإضافة إلى عرق الهان ذات الأغلبية، توجد في الصين ٥٥ أقلية عرقية أخرى. ووفقاً للإحصائيات الصادرة عن التعداد الوطني الخامس، يبلغ عدد السكان من عرق الهان في الصين ١,١٥٩٤ مليار نسمة أو ٩١,٥٩ في المائة من عدد السكان الإجمالي في عام ٢٠٠٠ ويبلغ عدد أعضاء الأقليات العرقية ١٠٦,٤٣ مليون نسمة أو ٨,٤١ في المائة من مجموع السكان. وقد ارتفع عدد السكان من عرق الهان بما قدره ١١٦,٩٢ مليون نسمة أو ١١,٢٢ في المائة منذ إنجاز التعداد الوطني الرابع في عام ١٩٩٠ في حين ارتفع عدد السكان من الأقليات العرقية بما قدره ١٥,٢٣ مليون أو ١٦,٧٠ في المائة خلال الفترة ذاتها.

وقد تحسن مستوى عيش الأقليات العرقية تحسناً كبيراً منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية. وبفضل تزايد إتاحة نظم الرعاية الطبية والصحية على نطاق واسع، ازداد عدد سكان هذه الأقليات وازدهر. فخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٠ تجاوز متوسط معدلات النمو السنوية لسكان الأقليات العرقية الخمسة والأربعين بمن فيها المغول والتبت والأويغور، متوسط معدل النمو السنوي للسكان الإجمالي والبالغ ١٠ في الألف؛ وبلغ متوسط معدلات النمو السنوية لبعض الأقليات العرقية نسبة ٤٤,٨ في الألف (عرق غاوشان). وشهدت معدلات نمو الأقليات العرقية تسارعاً تدريجياً؛ فقد ازدادت نسبتها في السكان عامة من ٥,٨ في المائة في عام ١٩٦٤ إلى ٨ في المائة في عام ١٩٩٠ ثم إلى ٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠.

ولا يستخدم اللغة الصينية (هانيو) إلا عرق المانشو وعرق الهوي من بين الأقليات العرقية البالغ عددها ٥٥ عرقية في الصين. وأما الأقليات العرقية الأخرى البالغ عددها ٥٣ عرقية فتستخدم لغاتها الخاصة بها كما أن بعض الأقليات تنقسم إلى مجموعات عرقية فرعية تستخدم لغات مختلفة أيضاً مما أسفر عن وجود أكثر من ٨٠ لغة ضمن الأسر اللغوية التي تشمل اللغات الصينية والتبتية واللغات الألفية واللغات النمساوية الآسيوية واللغات الأسترالية الميكرونيزية واللغات الهندية الأوروبية. وتبين الإحصاءات أن أكثر من ٦٠ في المائة أو أكثر من ٦٤ مليون شخص من بين أكثر من ١٠٠ مليون شخص في الأقليات العرقية في

الصين قادرين على التحدث بلغتهم الأم منذ الطفولة. ومنذ تأسيس الصين الجديدة وفي إطار الجهود المبذولة للنهوض بتطوير التعليم الثقافي في صفوف الأقليات العرقية، ساعدت الإدارات المعنية التابعة للحكومة الوطنية أعراق تاي، ولي، ومياو، وهاني، على تحسين نظم الكتابة الخاصة بها أو على استحداثها في بعض الحالات. ويوجد في الصين حالياً ٢٢ أقلية عرقية تستخدم ما مجموعه ٢٨ طريقة مختلفة من نظم الكتابة. وعلى نطاق البلد، يستخدم ما يقرب من ٣٠ مليون مواطن ينتمي إلى أقلية عرقية نظم الكتابة الخاصة بهم.

وتعتبر الصين أيضاً بلداً للعديد من الديانات حيث يتجاوز عدد الممتنمين إلى ديانات مختلفة حالياً ١٠٠ مليون شخص؛ ومن بين المعتقدات الرئيسية، البوذية والطاوية والإسلام والكاثوليكية والبروتستانتية. ومنذ الشروع في تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح ارتفع عدد أتباع هذه الديانات باطراد. فعلى سبيل المثال، يعتنق الديانة الكاثوليكية ٥٠.٠٠٠ شخص في المتوسط سنوياً ويبلغ عدد أتباعها حالياً ما يقرب من ٥,٥ مليون شخص. وأما الديانة البروتستانتية فتعمل على ترميم أو بناء ما يقرب من ٦٠٠ كنيسة سنوياً ويبلغ تعداد أتباعها حالياً ما يقرب من ١٦ مليون شخص (وهذا العدد يفوق العدد المسجل في السنوات الأولى للصين الجديدة بأكثر من ٢٠ مرة)؛ وارتفع عدد المسلمين من ١٨ مليون في عام ١٩٩٧ إلى ٢١ مليون مسلم.

٣- الاقتصاد

(أ) الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو والدخل القومي الإجمالي ومؤشر أسعار السلع الاستهلاكية

خلال العقود الستة الماضية منذ تأسيس الصين الجديدة، ولا سيما منذ الشروع في تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، شهد الاقتصاد الصيني في مجمله زيادات تاريخية على مستوى القوة والحجم. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي في الصين ٣٣,٥٣٥٣ ترليون يوان في عام ٢٠٠٩. بما يمثل زيادة بنسبة ٨,٧ في المائة مقارنة بالسنة السابقة وهو ثالث أعلى رقم في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان ويمثل نسبة ٦,٤ في المائة من الحجم الكلي للاقتصاد العالمي. وعلى إثر عملية التعديل وفقاً للتضخم، فاق الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٥٢ بواقع ٨٦,٥ مرة حيث سجل زيادة سنوية بنسبة ٨,٢ في المائة في المتوسط؛ وارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد من ١١٩ يوان إلى ٢٥ ١٨٨ يوان خلال الفترة ذاتها. وعلى إثر التعديل وفقاً للتضخم، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للفرد بواقع ٣٦,٤ مرة مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٥٢. بما يمثل ارتفاعاً سنوياً بنسبة ٦,٦ في المائة (انظر الشكلين ٥ و٦).

وارتفع الدخل القومي الإجمالي من ٣٦٤,٥٢ مليار يوان في عام ١٩٧٨ إلى ٣٣,٧٣١٣ ترليون يوان في عام ٢٠٠٩. وبلغ الدخل القومي الإجمالي للفرد ٣٧٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩. ووفقاً لتصنيف البنك الدولي، فقد تحطت الصين مركز البلد

منخفض الدخل الذي تبوأته لفترة طويلة ودخلت حالياً في مصاف البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط (انظر الشكل ٧).

وبلغ مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية ٩٩,٣ في عام ٢٠٠٩ (استناداً إلى العام السابق التي بلغ فيها رقم ١٠٠). انظر الشكل ٨ بالنسبة إلى مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية في الصين خلال السنوات الثلاثين منذ الشروع في تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح.

(ب) الدخل الفردي، معامل إنجل^(١)، هيكلية الاستهلاك ونسبة السكان الفقراء

منذ الشروع في تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح وبفضل تطور الاقتصاد، ارتفع دخل المواطنين الصينيين بسرعة سواء في المناطق الحضرية أو الريفية. وارتفع الدخل الفردي السنوي المتاح للإنفاق في المناطق الحضرية من ٣٤٣,٤ يوان في عام ١٩٧٨ إلى ١٧٥ ١٧ يوان في عام ٢٠٠٩ وارتفع الدخل الفردي السنوي الصافي في المناطق الريفية من ١٣٣,٦ يوان إلى ١٥٣ ٥ يوان في عام ٢٠٠٩ (انظر الشكل ٩).

وبما أن الدخل ارتفع، فقد شهد معامل إنجل الخاص بالأسر المعيشية في المناطق الحضرية والريفية انخفاضاً ملحوظاً. فقد تدنّى هذا الرقم عن مستوى ٦٠ في المائة بحلول عام ١٩٩١. بما يشير إلى القضاء على الفقر المدقع على نطاق واسع وإلى تلبية احتياجات السكان الأساسية من الغذاء واللباس. وتدنّى هذا الرقم بحلول عام ٢٠٠٩ تدنياً إضافياً بواقع ٢١ نقطة مئوية ليبلغ نسبة ٣٦,٥ في المائة انطلاقاً من نسبة ٥٧,٥ في المائة لعام ١٩٧٨ بالنسبة إلى الأسر المعيشية في المناطق الحضرية؛ وقد انخفض بالنسبة إلى الأسر المعيشية في المناطق الريفية بواقع ٢٦,٧ نقطة مئوية ليبلغ نسبة ٤١ في المائة انطلاقاً من نسبة ٦٧,٧ في المائة خلال الفترة ذاتها. ويعتبر مستوى عيش الأسر المعيشية الحضرية والريفية حالياً مناسباً لتلبية احتياجاتها الأساسية من حيث الغذاء واللباس وقد خطت الأسر خطوات كبيرة لتصبح أسراً تعيش في رفاهية إلى حد ما (انظر الشكل ١٠)؛ وتطورت الخدمات في مجال الرعاية الطبية والتعليم والترفيه وازدادت نسبة استهلاك المواد الترفيهية على نحو ملحوظ (انظر الشكلين ١١ و ١٢).

ويدل ارتفاع مستوى عيش السكان أيضاً على انخفاض نسبة السكان الفقراء إلى العدد الإجمالي للسكان انخفاضاً كبيراً. ومنذ الشروع في تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح، نفذت الصين استراتيجية التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية ونجحت في تقليص الفقر على نطاق واسع بفضل التنمية الاقتصادية والبرامج الخاصة التي ترمي إلى تخفيف حدة الفقر والتخطيط

(١) معامل إنجل (نسبة مئوية) = مجموع النفقات الغذائية للأسر المعيشية مقسوماً على مجموع النفقات الأسرية أو الفردية، ويضاعف بنسبة ١٠٠٪. ويبين هذا الرقم حقيقة أنه عندما يزيد دخل الأسرة أو الفرد، فإن نسبة الدخل التي تنفق على الغذاء تنخفض. ووفقاً للمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يدل معامل إنجل من ٥٩ في المائة أو أكثر على الفقر، وبين ٥٠ و ٥٩ في المائة : تلبية الاحتياجات الأساسية فقط، وبين ٤٠ و ٥٠ في المائة : رخاء معتدل، وبين ٣٠ و ٤٠ في المائة : الثروة؛ وأقل من ٣٠ في المائة : الفئة الأغنى.

العام للمناطق الحضرية والريفية والمشاركة الاجتماعية وغير ذلك من التدابير. وبلغ عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ٢٥٠ مليون شخص في عام ١٩٧٨؛ وقلص هذا الرقم إلى ١٤,٧٩ مليون شخص بحلول عام ٢٠٠٧؛ فقد انخفض معدل الفقر المسجل في عام ١٩٧٨ والبالغ ٣٠,٧ في المائة إلى نسبة ١,٦ في المائة خلال الفترة ذاتها. وكانت الصين البلد الأول في العالم الذي يحقق هدف الأمم المتحدة الإنمائي للألفية المتعلقة بالحد من الفقر. وعدلت الصين في عام ٢٠٠٨ معيار الفقر الذي تطبقه بإدراج السكان ذوي الدخل المتدني ضمن العدد الإجمالي للفقراء بما يوسع من نطاق الأشخاص المستفيدين من برامج مساعدة الفقراء. وتبين الأرقام الحديثة أن عدد الفقراء في المناطق الريفية بلغ ٣٥,٩٧ مليون شخص في عام ٢٠٠٩ وأن معدل انتشار الفقر ظل عند نسبة ٣,٨ في المائة (انظر الشكل ١٣).

(ج) العمل والعمالة

للصين عدد كبير من السكان والقوى العاملة وهي تنفذ سياسة تقتضي من العمال البحث عن فرص عمل من تلقاء أنفسهم. وينظم السوق الطلب على العمالة وتعمل الحكومة على النهوض بمجال التوظيف. وقد اعتمدت الحكومة سياسة نشطة في مجال التوظيف؛ فهي تسعى جاهدة إلى إحداث فرص عمل لفائدة العمال وتعمل باستمرار على توسيع مجالات العمل، الأمر الذي يقترن باستغلال أمثل لبنية العمالة ككل وبتحكم في البطالة على نحو فعال.

١٤ السكان القادرون على العمل

بلغ عدد السكان القادرين على العمل في الصين ٧٧٩,٩٥ مليون شخص في عام ٢٠٠٩. بما يمثل زيادة بنسبة ٩٤ في المائة مقارنة بعددهم الذي بلغ ٤٠١,٥٢ مليون شخص في عام ١٩٧٨. وقد ارتفعت العمالة في المناطق الحضرية بسرعة أكبر حيث تضاعف الرقم المسجل في عام ١٩٧٨ بمقدار ٢,٢٧ مرة ليبلغ ٣١١,٢ مليون شخص في عام ٢٠٠٩ (انظر الشكلين ١٤ و ١٥).

٢٤ ظروف العمل في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني

نظراً للتغيرات التي طرأت على بنية القطاع الصناعي في الصين، ازدادت العمالة بسرعة في القطاعات الثانوية وقطاع الخدمات بينما انخفضت في الصناعات الأولية، وأدى ذلك إلى الاستغلال الأمثل لبنية العمالة ككل. وبلغ عدد العاملين في القطاع الأولي ٢٩٧,٠٨ مليون شخص في عام ٢٠٠٩. بما يمثل نسبة ٣٨,١ في المائة من إجمالي العمالة. وبلغ عدد العاملين في القطاع الثانوي نسبة ٢٧,٨ في المائة أو ٢١٦,٨٤ مليون شخص؛ وبلغ عدد العاملين في قطاع الخدمات نسبة ٣٤,١ في المائة أو ٢٦٦,٠٣ مليون شخص. وقد انخفضت نسبة العمالة في القطاع الأولي مقارنة بالأرقام المسجلة في عام ١٩٥٢ بنسبة ٤,٤ في المائة في حين ارتفعت نسبة العمالة في القطاع الثانوي وقطاع الخدمات بنسبة ٢٠,٤ في المائة و ٢٥,٠ في المائة على التوالي (انظر الشكل ١٦).

٣٤ معدلات البطالة

نفذت الحكومة الصينية سلسلة من سياسات التوظيف الإيجابية بما يشمل التقليل أو الإعفاء من الضرائب والرسوم، ومنح القروض الصغيرة المضمونة، وتقديم استحقاقات ومنح الضمان الاجتماعي ومنح التشغيل ومنح التدريب وخدمات التوظيف، والمساعدة في مجال التشغيل في محاولة منها لتسوية مشكلة إيجاد فرص عمل لعدد كبير من العمال المسرحين نتيجة التغييرات التي طرأت على بنية الاقتصاد. وفي سياق الأزمة المالية العالمية، وضعت الحكومة أيضاً سلسلة من السياسات لمساعدة عدد كبير من عمال المناطق الريفية الذين يغادرون المدن ويرجعون إلى ديارهم، فضلاً عن الطلاب المتخرجين، على إيجاد عمل والحد من التأثير السلبي للأزمة المالية إلى أقصى حد ممكن. وبلغ معدل البطالة المسجل في المناطق الحضرية نسبة ٤,٣ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٩ وهو رقم متدن نسبياً (انظر الشكل ١٧).

٤٤ نسبة العمال المنضمين إلى النقابات

يحق للعمال في الصين الانضمام إلى نقابات العمال. وتتجه نسبة العمال عامة في النقابات العمالية صعوداً، إذ تجاوزت نسبة ٩٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠. وبلغ عدد العمال والموظفين المنضمين إلى نقابات عمالية نسبة ٩٤,٣٥ في المائة أو ٢١٢ مليون شخص (انظر الشكل ١٨).

٤- المجتمع والثقافة

أ) الصحة والطب

١٤ أهم الأمراض المعدية والأسباب الرئيسية العشرة للوفاة

أنشأت الصين خلال العقود الستة الماضية منذ تأسيس الصين الجديدة، ولاسيما منذ الشروع في تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح، أنظمة شاملة نسبياً للوقاية من الأمراض ومكافحتها ولتوفير الخدمات الطبية والصحية على صعيد الوطن والجهات والعاصمة الكبرى والمقاطعات. فقد هددت الأمراض المعدية صحة الصينيين وحياتهم وسلامتهم تهديداً خطيراً على مر التاريخ وخلال الخمسينيات وكانت الأمراض المعدية والطفيلية السبب الرئيسي للوفاة في أنحاء البلد. وبعد سنوات من الجهود المبذولة، انخفضت حالات الوفيات المترتبة بالأمراض المعدية بشكل سريع بحلول عام ٢٠٠٨ فتراجعت هذه الفئة من الأمراض إلى أدنى مرتبة من بين الأسباب الرئيسية العشرة للوفاة في صفوف السكان الصينيين (انظر الشكلين ١٩ و ٢٠).

وكانت الصين أول بلد نام يقضي على الجدري وشلل الأطفال. وقد استعرضت الحكومة الصينية بعناية الخبرات التي لديها واستخلصت الدروس من عملها في مجال مكافحة تفشي المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة في عام ٢٠٠٣. ونجحت الصين في السيطرة على

وباء أنفلونزا الطيور ووباء أنفلونزا الخنازير في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ على التوالي. وعقب الزلزال المدمر الذي ضرب مقاطعة سيشوان في عام ٢٠٠٨، سلمت المنطقة المنكوبة من تفشي أي وباء من الأوبئة.

وتعمل الصين على تعزيز نظم الوقاية من الأمراض المعدية الخطيرة مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والبلهارسيا والتهاب الكبد الوبائي "باء" ومراقبتها وعلاجها. وتوفر الدولة العلاج الطبي المجاني للأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والسل، وداء المنشقات. وأنشأت لجنة عمل تعنى بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وعلاجه تحت إشراف مجلس الدولة؛ وارتفعت ميزانية الحكومة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وعلاجه سنة بعد أخرى.

٢٤ معدل وفيات الرضع والنساء في فترة الحمل وأثناء الولادة

أحرز تقدم إيجابي فيما يتعلق بصحة الأم والطفل بفضل ما تحقق من تقدم في مجال الرعاية الصحية والإصحاح؛ وقد شهد معدل الوفيات في صفوف الأطفال والنساء في فترة الحمل وأثناء الولادة انخفاضاً مستمراً. وتشير البيانات إلى أن وفيات الرضع قد انخفضت من ٢٠٠ في الألف في السنوات الأولى من تأسيس الجمهورية الشعبية إلى ٥٠,٢ في الألف بحلول عام ١٩٩١ ثم إلى ١٣,٨ في الألف بحلول عام ٢٠٠٩. وانخفضت وفيات الأطفال حديثي الولادة من ٣٣,١ في الألف في عام ١٩٩١ إلى ٩,٠ في الألف في عام ٢٠٠٩؛ وانخفض معدل وفيات النساء في فترة الحمل وأثناء الولادة من ١,٥٠٠ في المائة ألف في السنوات الأولى التي تلت التحرير إلى ٨٠ في المائة ألف بحلول عام ١٩٩١ ثم إلى ٣١,٩ في المائة ألف في عام ٢٠٠٩ (انظر الشكل ٢١).

(ب) الثقافة والتعليم

١٤ معدلات محو الأمية، والقبول في المدارس والتقدم إلى أعلى الدرجات

تنتهج الحكومة الصينية استراتيجية ترمي إلى تعزيز قوة البلد من خلال العلم والتعليم. وعمقتضى هذه الاستراتيجية، تمنح الأولوية إلى تطوير التعليم. فخلال العقود الستة منذ تأسيس الصين الجديدة، أحرز مشروع تعميم التعليم الأساسي تقدماً مطرداً. وبحلول عام ٢٠٠٠، عمم التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات تعميماً فعلياً في جميع أنحاء البلد مما ساعد على القضاء على الأمية في أوساط الشباب وتحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية، قبل الموعد المحدد. وانخفضت معدلات الأمية عموماً من ٣٣,٥٨ في المائة في عام ١٩٦٤ إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، أصبح التعليم الإلزامي المجاني واقعاً ملموساً في المناطق الحضرية والريفية. وبحلول عام ٢٠٠٩، التحق ٩٩,٤ في المائة من الأطفال في سن المدرسة بالمدارس الابتدائية، مما يساعد على تعميم التعليم الابتدائي. وفي عام ١٩٩٠، ارتقى ٧٤,٦ في المائة من تلاميذ

المدارس الابتدائية إلى مستويات أعلى. وبحلول عام ٢٠٠٩ ارتفعت تلك النسبة إلى ٩٩,١ في المائة. وفيما يتعلق بطلاب المدارس الإعدادية، بلغت هذه النسبة ٤٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٠، وارتفعت إلى ٨٥,٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٩. وبالنسبة إلى طلاب المدارس الثانوية بلغت النسبة ٢٧,٣ في المائة في عام ١٩٩٠، وارتفعت إلى ٧٧,٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨ (انظر الشكل رقم ٢٢).

٢٤ نسبة الطلاب إلى المعلمين

بعد سنوات من الاستثمار في التعليم، حققت نسبة الطلاب إلى المعلمين في المدارس معدلات معقولة في جميع المستويات في عموم الصين. وفي عام ٢٠٠٩، كانت نسبة الطلاب إلى المعلمين ١٧,٩ في المدارس الابتدائية و ١٥,٥ في المدارس الإعدادية و ١٦,٣ في المدارس الثانوية، و ١٧,٣ في الكليات والجامعات (انظر الشكل رقم ٢٣).

(ج) الضمان الاجتماعي

ظلت الحكومة الصينية، لسنوات عديدة، تعمل على بناء نظام شامل للضمان الاجتماعي يواكب مستوى التنمية الاقتصادية. ومنذ تدشين سياسة الإصلاح والانفتاح، ولا سيما منذ التسعينيات، شهد الضمان الاجتماعي في الصين نمواً سريعاً وتطوراً أساس نظام الضمان الاجتماعي الذي يشمل التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية.

وقد أنشئ نظام الضمان الاجتماعي الذي يضم التأمين على التقاعد في المناطق الحضرية والتأمين ضد البطالة والتأمين ضد الإصابة المهنية، والتأمين على الأمومة، والتأمين الطبي للعاملين في المناطق الحضرية، والتأمين الطبي الأساسي لسكان المدن وهو نظام يتطور بسرعة. واستفاد ٢٣٤,٩٨ مليون شخص من هذا النظام في إطار التأمين على التقاعد في المناطق الحضرية بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، بما يمثل ما يقرب من ٤,١ أضعاف عدد من استفاد في العام ١٩٨٩ (انظر الشكل رقم ٢٤). وفي عام ٢٠٠٩ بلغت أرقام التغطية (١٢٧,١٥ مليون نسمة) للتأمين ضد البطالة (١٤٨,٦١ مليون نسمة) وللتأمين ضد الإصابات المهنية (١٠٨,٦٠ مليون نسمة) وللتأمين على الأمومة (٢١٩,٦١ مليون نسمة) وللتأمين الطبي الأساسي للعاملين في المناطق الحضرية على التوالي ١,٦٠، ٨,١٦، ١١,٨٦ و ٥٤,٩ أضعاف مستوياتها في عام ١٩٩٤ (انظر الشكل رقم ٢٥). ويجري حالياً استكشاف نظام التأمينات الاجتماعية والتقاعد لسكان المناطق الريفية على نحو حثيث. وتعمل الدولة على تنفيذ مشاريع تجريبية لاختبار أنواع جديدة من الإصلاحات المدخلة على نظام الرعاية الطبية الريفية بنسق متسارع. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، أطلق النظام الطبي التعاوني الريفى الجديد في ٢٧١٦ مقاطعة (بما في ذلك البلديات والمناطق الريفية)، وهو يغطي ٨٣٠ مليون شخص بنسبة مشاركة بلغت ٩٤ في المائة (انظر الشكل رقم ٢٦).

وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة الصينية عدداً من أنظمة المساعدة الاجتماعية، مثل بدل المعيشة الأدنى، الذي من شأنه تأمين الحياة للسكان ذوي الدخل المنخفض. وبلغ مجموع من يحصل على مستحقات التأمين ضد البطالة ٢,٣٥ مليون شخص في أواخر عام ٢٠٠٩. واعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٩، بلغ عدد من يحصل على بدل المعيشة الأدنى من الحكومة ٣٤,٥٦ مليون شخص من سكان الحضر و٤٧٦ مليون شخص من سكان الريف.

باء - الدستور والنظم السياسية والإطار القانوني

١- الدستور

الدستور هو القانون الأساسي لجمهورية الصين الشعبية. وقد اعتمد الدستور الحالي لجمهورية الصين الشعبية في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الخامس لنواب الشعب يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ وأصدره الكونغرس في اليوم نفسه. وقد اعتمدت التعديلات التي أدخلت على الدستور في الدورة الأولى للمجلس الوطني السابع لنواب الشعب في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٨، والدورة الأولى للمجلس الوطني الثامن لنواب الشعب في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣، والدورة الثانية للمجلس الوطني التاسع لنواب الشعب في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٩، والدورة الثانية للمجلس الوطني العاشر لنواب الشعب يوم ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٤.

وينص الدستور على أن جمهورية الصين الشعبية هي دولة اشتراكية في إطار الدكتاتورية الديمقراطية للشعب وتستند إلى تحالف العمال والفلاحين وتقودها طبقة العمال. ويعتبر النظام الاشتراكي النظام الأساسي لجمهورية الصين الشعبية. وكل السلطة في جمهورية الصين الشعبية ملك للشعب. وتطبق أجهزة الدولة مبدأ المركزية الديمقراطية.

ويجسد الدستور روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وينص بوضوح على أن الدولة تحترم حقوق الإنسان وتصونها. وتتضمن المادة المعنونة "الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين" الواردة في الفصل ٢ من الدستور، المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون والحق في التصويت والترشح للانتخابات والحقوق المدنية والسياسية المتمثلة في حرية التعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات وتنظيم المسيرات والمظاهرات وحرية المعتقد الديني والمراسلات والحرية الشخصية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحق العمل والترفيه والتعليم والضمان الاجتماعي والانخراط في النشاطات الثقافية. كما ينص الدستور على وجه التحديد على حماية حقوق النساء والمسنين والقسر والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات العرقية والأجانب والفئات الخاصة الأخرى.

٢- النظم السياسية الأساسية

إن نظام مجالس نواب الشعب ونظام التعاون متعدد الأحزاب والمشاورات السياسية تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، ونظام الحكم الذاتي الإقليمي (العرقى) الوطني هي الأنظمة السياسية الأساسية الرئيسية الثلاثة لجمهورية الصين الشعبية.

(أ) نظام مجالس نواب الشعب

نظام مجالس نواب الشعب هو النظام السياسي الأساسي في الصين. وكل السلطة في جمهورية الصين الشعبية ملك للشعب الذي يمارس سلطة الدولة من خلال المجلس الوطني لنواب الشعب ومجالس نواب الشعب المحلية على جميع المستويات. وتتولى هذه المجالس صياغة القوانين واللوائح والبت في القضايا الهامة على المستويين الوطني والمحلي. وتنشأ الأجهزة الإدارية والقضائية والرقابية للدولة عن مجالس نواب الشعب وهي مسؤولة أمام هذه المجالس التي تشرف عليها. وأما مجالس نواب الشعب فهي بدورها هيئات وضعتها الشعب من خلال انتخابات ديمقراطية، يتمتع فيها جميع من بلغ من العمر ١٨ عاماً فما فوق من المواطنين بحق التصويت والترشح للانتخابات. وينتخب الشعب نوابه انتخاباً مباشراً على مستوى المحافظة والناحية. وما فتئت معدلات إقبال الناخبين تتجاوز نسبة ٩٠ في المائة لسنوات عديدة.

(ب) نظام التعاون متعدد الأحزاب والتشاور السياسي

إن نظام التعاون متعدد الأحزاب والمشاورات السياسية تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني هو النظام السياسي الحزبي لجمهورية الصين الشعبية. وبالإضافة إلى الحزب الشيوعي الصيني، تشارك ثمانية أحزاب ديمقراطية (اللجنة الثورية لحزب الكومينتانغ الصيني والرابطة الديمقراطية الصينية والجمعية الديمقراطية الصينية لبناء الوطن الرابطة والرابطة الصينية لتنمية الديمقراطية والحزب الديمقراطي للفلاحين والعمال الصينيين وحزب الصين للمصلحة العامة، ورابطة جيوسان، وعصبة الحكم الذاتي التايوانية الديمقراطية) مع الحزب الحاكم في إدارة شؤون الدولة وصياغة القوانين واللوائح وتنفيذها. والمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني هو المحفل الرئيسي للتعاون متعدد الأحزاب والمشاورات السياسية تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني.

(ج) نظام الحكم الذاتي الإقليمي القومي (العرقى)

تمسك الصين بمبدأ تساوي جميع القوميات وتطبيق نظام الحكم الذاتي الإقليمي (الإثني) القومي الذي تمارس بموجبه المناطق التي يتألف سكانها في المقام الأول من أقليات الحكم الذاتي وتنشئ الأجهزة الرسمية المتمتعة بالحكم الذاتي وتمارس حقوق الحكم الذاتي، بما في ذلك الحق في سن التشريعات الخاصة بها وإدارة شؤونها في مجالات الاقتصاد والتعليم والعلوم والثقافة والصحة.

٣- هيئات الدولة

تشمل أجهزة الدولة لجمهورية الصين الشعبية المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، ورئيس جمهورية الصين الشعبية ومجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية واللجنة العسكرية المركزية لجمهورية الصين الشعبية ومجالس نواب الشعب المحلية والحكومات الشعبية على كافة المستويات وهيئات الحكم الذاتي في مناطق الحكم الذاتي القومي والمحاكم الشعبية والنيابات الشعبية.

(أ) المجلس الوطني لنواب الشعب

المجلس الوطني لنواب الشعب لجمهورية الصين الشعبية هو أعلى جهاز لسلطة الدولة؛ وتستمر كل دورة من دوراته لمدة خمس سنوات ويجتمع مرة واحدة سنوياً. وللمجلس جهاز فرعي دائم يعرف باللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب. ويمارس المجلس ولجنته الدائمة السلطة التشريعية للدولة.

وتشمل وظائف المجلس وسلطاته وصلاحياته تعديل الدستور والإشراف على تطبيقه وصياغة التشريعات وتعديلها وانتخاب رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائبه أو إزالتهما وكذلك رئيس اللجنة العسكرية المركزية ورئيس المحكمة الشعبية العليا والنائب العام للنيابة الشعبية العليا وتعيين رئيس مجلس الوزراء ونائبه ومستشاري الدولة والوزراء المسؤولين عن وزارات أو هيئات والمراجع العام والأمين العام لمجلس الدولة أو إزالتهم.

وتشمل الصلاحيات التي تمارسها اللجنة الدائمة وفقاً للدستور عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد، ما يلي: تفسير الدستور ومراقبة تنفيذه وصياغة وتعديل تشريعات أخرى غير تلك التي تدرج ضمن اختصاص المجلس نفسه، والإشراف على عمل مجلس الدولة واللجنة العسكرية المركزية والمحكمة الشعبية العليا والنيابة الشعبية العليا.

(ب) رئيس جمهورية الصين الشعبية

رئيس جمهورية الصين الشعبية هو رئيس الدولة وينتخبه المجلس الوطني لنواب الشعب لفترة تتزامن مع انعقاد المجلس في حد ذاته ، ولا يمكن للرئيس أن يشغل منصبه لأكثر من ولايتين متتاليتين. ووفقاً لقرارات المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة، يصدر رئيس الدولة القوانين ويعين رئيس مجلس الوزراء ونائبه ومستشاري الدولة والوزراء المسؤولين عن الوزارات أو الهيئات والمراجع العام والأمين العام لمجلس الدولة ويزيلهم وبمنح أوسمة الدولة وألقاب الشرف ويصدر أوامر بالعمو الخاص ويعلن الأحكام العرفية وحالة الحرب ويصدر أوامر التعبئة. ويمثل الرئيس جمهورية الصين الشعبية في إطار اضطلاعها بشؤون الدولة واستقبال الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وفقاً لقرارات اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ويعين الممثلين المفوضين في الخارج ويستدعيهم ويصادق على الاتفاقات والمعاهدات الهامة المبرمة مع الدول الأجنبية وبلغيتها.

(ج) مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية

مجلس الدولة أي الحكومة الشعبية المركزية لجمهورية الصين الشعبية، هو الهيئة التنفيذية لأعلى جهاز في سلطة الدولة، وهو أعلى جهاز في إدارة الدولة. ويتألف من رئيس مجلس الوزراء ونائبه ومستشاري الدولة والوزراء المسؤولين عن الوزارات أو الهيئات والمراجع العام والأمين العام. ويتحمل رئيس الوزراء المسؤولية الشاملة عن مجلس الدولة. ويتحمل الوزراء المسؤولية الشاملة عن الوزارات المعنية أو اللجان المناطة بعهدتهم. وإن مدة ولاية مجلس الدولة هي نفس مدة ولاية المجلس الوطني لنواب الشعب. ولا يمكن لرئيس مجلس الوزراء ونوابه ومستشاري الدولة أن يشغلوا مناصبهم لأكثر من ولايتين متتاليتين.

ومن بين وظائف المجلس الأخرى اعتماد التدابير الإدارية وسن القواعد والأنظمة الإدارية وإصدار القرارات والأوامر وفقاً للدستور والنظام الأساسي. ويقدم المجلس مقترحات إلى المجلس الوطني لنواب الشعب أو لجنته الدائمة ويجدد مهام الوزارات واللجان التابعة لمجلس الدولة ومسؤولياتها ويمارس قيادة موحدة تشرف على عمل الوزارات واللجان ويوجه جميع الأعمال الإدارية الأخرى ذات الطابع الوطني التي لا تقع ضمن اختصاص الوزارات واللجان. ويمارس المجلس القيادة الموحدة على عمل الهيئات المحلية لإدارة الدولة على مختلف المستويات في جميع أنحاء البلاد ويقسم المهام والصلاحيات بين الحكومة المركزية وأجهزة إدارة الدولة في المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات المركزية. ويرسم المجلس خطة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة وينفذها. ويقرر المجلس بشأن إنفاذ الأحكام العرفية في أجزاء من المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات المركزية.

ويتحمل مجلس الدولة المسؤولية أمام المجلس الوطني لنواب الشعب، ويرفع تقاريره عن عمله إلى المجلس أو إلى لجنته الدائمة عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد.

(د) اللجنة العسكرية المركزية

توجه اللجنة العسكرية المركزية لجمهورية الصين الشعبية القوات المسلحة للبلاد وتتألف من الرئيس ونائبي الرئيس والأعضاء. ويتحمل رئيس اللجنة العسكرية المركزية المسؤولية العامة للجنة. وإن مدة ولاية اللجنة العسكرية المركزية هي نفس مدة ولاية المجلس الوطني لنواب الشعب. ورئيس اللجنة العسكرية المركزية مسؤول أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة.

(هـ) مجالس نواب الشعب المحلية والحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات

تنشأ مجالس نواب الشعب والحكومات الشعبية في المقاطعات والبلديات المركزية والمحافظات والمدن والدوائر البلدية النواحي والبلدات القومية. ومجالس نواب الشعب المحلية على مختلف المستويات هي الأجهزة المحلية لسلطة الدولة، وهي تمارس ولايتها لمدة خمس سنوات. وتنشئ مجالس نواب الشعب المحلية على مستوى المحافظة فما فوق لجاناً دائمة. وتسهر مجالس نواب الشعب المحلية على مختلف المستويات على احترام تطبيق الدستور

والقوانين والقواعد والأنظمة الإدارية في مناطقها الإدارية المعنية وهي تعتمد القرارات وتصدرها في حدود سلطتها على النحو الذي يحدده القانون وتدرس الخطط المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية من أجل تطوير الخدمات العامة وتبث فيها.

والحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات هي هيئات محلية لإدارة سلطة الدولة ومدة ولايتها هي نفس مدة ولاية مجالس نواب الشعب المحلية من نفس مستواها. والحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات مسؤولة أمام مجالس نواب الشعب المحلية على نفس المستوى والأجهزة الإدارية للدولة على المستوى الأعلى التالي وترفع تقارير عن عملها إلى هذه الهيئات. وأما الحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات في جميع أنحاء البلاد، فهي أجهزة إدارية للدولة تحت القيادة الموحدة لمجلس الدولة وتخضع له.

(و) أجهزة الحكم الذاتي في مناطق الحكم الذاتي القومي

أجهزة الحكم الذاتي في مناطق الحكم الذاتي القومي هي مجالس نواب الشعب والحكومات الشعبية في مناطق ومحافظات ومقاطعات تتمتع بالحكم الذاتي. ويتعين أن يتولى مواطنون أو مواطنون من عرق أو أعراق تمارس الحكم الذاتي الإقليمي في المنطقة أو المحافظة أو المقاطعة المعنية، منصب رئيس اللجنة الدائمة لمجلس نواب الشعب لمنطقة الحكم الذاتي أو نائبه. ويتعين أن يتولى مواطنون أو مواطنون من عرق أو أعراق تمارس الحكم الذاتي الإقليمي في المنطقة أو المحافظة أو المقاطعة المعنية منصب الرئيس الإداري أو نائبه. وتمارس أجهزة الحكم الذاتي في المناطق والولايات والمقاطعات التي تتمتع بالحكم الذاتي مهام وصلاحيات الأجهزة المحلية للدولة على النحو المحدد في الدستور. وهي تمارس في نفس الوقت حقها في الحكم الذاتي ضمن حدود سلطاتها على النحو المنصوص عليه في الدستور، وقانون الحكم الذاتي الإقليمي القومي وغيره من القوانين وهي تنفذ قوانين الدولة وسياساتها في ضوء الحالة القائمة على الصعيد المحلي.

(ز) المحاكم الشعبية

المحاكم الشعبية في جمهورية الصين الشعبية هي الأجهزة القضائية للدولة. وتنشئ جمهورية الصين الشعبية المحكمة الشعبية العليا، فضلاً عن المحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات بالإضافة إلى المحاكم العسكرية والمحاكم الشعبية الخاصة الأخرى. وتمارس المحاكم الشعبية سلطة قضائية مستقلة، وفقاً للقانون، ولا تخضع لتدخل من جانب الأجهزة الإدارية والمؤسسات العامة أو الأفراد. ومدة ولاية رئيس المحكمة الشعبية العليا هي نفس مدة ولاية المجلس الوطني لنواب الشعب. ولا يشغل رئيس المحكمة هذا المنصب لأكثر من ولايتين متتاليتين. وتشرف المحكمة الشعبية العليا على إقامة العدل من قبل المحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات والمحاكم الشعبية الخاصة. وتشرف المحاكم الشعبية من الدرجة الأعلى، على إدارة العدالة من خلال المحاكم الأدنى درجة. والمحكمة الشعبية العليا مسؤولة أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة. وأما محاكم الشعب المحلية على مختلف مستوياتها فهي مسؤولة أمام أجهزة سلطة الدولة التي أنشأتها.

(ح) النيابة الشعبية

النيابات الشعبية لجمهورية الصين الشعبية هي أجهزة الدولة للرقابة القانونية. وتنشئ جمهورية الصين الشعبية النيابة الشعبية العليا والنيابات الشعبية المحلية على مختلف المستويات والنيابات العسكرية والنيابات الشعبية الخاصة الأخرى. وتمارس النيابات الشعبية سلطاتها النيابة بشكل مستقل، وفقاً للقانون، ولا تخضع لتدخل من الأجهزة الإدارية أو المؤسسات العامة أو الأفراد. والنيابة الشعبية العليا هي أعلى هيئة نيابية. ومدة ولاية النائب العام للنيابة الشعبية العليا هي نفس مدة ولاية المؤتمر الشعبي الوطني، فهو لا يشغل منصبه لأكثر من ولايتين متتاليتين. وتوجه النيابة الشعبية العليا عمل النيابات الشعبية المحلية على مختلف المستويات وعمل النيابات الشعبية الخاصة؛ وتوجه النيابات الشعبية على أعلى المستويات عمل النيابات الشعبية الأقل درجة. والنيابة الشعبية العليا مسؤولة أمام المؤتمر الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة. والنيابات الشعبية المحلية على مختلف المستويات مسؤولة أمام أجهزة الدولة من نفس المستوى والنيابات الشعبية على مستوى أعلى.

٤- الإطار القضائي

(أ) الأجهزة القضائية

المحاكم والنيابات هي الأجهزة القضائية في الصين. وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من اضطلاع أجهزة الأمن العام وأمن الدولة والإدارة القضائية بوظيفة إدارية، فإنها تضطلع بوظيفة قضائية جزئياً.

وتشمل المحاكم الشعبية المحكمة الشعبية العليا والمحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات والمحاكم الشعبية المتخصصة. وتنقسم المحاكم الشعبية المحلية إلى المحاكم الشعبية الابتدائية والمتوسطة والعليا. أما واجبات المحاكم الشعبية المحلية على مختلف مستوياتها فهي في المقام الأول (١) النظر في قضايا جنائية ومعاقبة المخالفين والحفاظ على السلم الاجتماعي؛ (٢) والنظر في القضايا المدنية وحل المنازعات المدنية وحماية الحقوق المشروعة للأشخاص المعنيين؛ (٣) والنظر في قضايا المنازعات الإدارية وحماية الحقوق المشروعة للمواطنين الأفراد والشركات والمنظمات الأخرى، وضمان اضطلاع الأجهزة الإدارية بمهامها وفقاً للقانون والتأكد من ذلك؛ (٤) وتنفيذ الأحكام القضائية والقرارات التي دخلت حيز التنفيذ.

وتشمل النيابات الشعبية النيابة الشعبية العليا والنيابات الشعبية المحلية على مختلف المستويات والنيابات الشعبية المتخصصة. وتنقسم النيابات الشعبية المحلية على مختلف مستوياتها إلى نيابات شعبية في المناطق والمحافظات التي تتمتع بالحكم الذاتي والبلديات المركزية، ونيابات شعبية متوسطة للمقاطعات والمناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي والبلديات المركزية، ونيابات شعبية للولايات ذاتية الحكم والبلديات التي تدار مركزياً، ونيابات شعبية للمقاطعات والمدن والمقاطعات ذاتية الحكم والدوائر البلدية. وللنيابات الشعبية المحلية على مختلف المستويات

واجبات تتمثل في المقام الأول فيما يلي: (١) ممارسة السلطة النيابية في القضايا الكبرى المتعلقة بالخيانة وتقسيم الدولة وإلحاق أضرار جسيمة. بمهمة إنفاذ دولة القانون بطريقة موحدة؛ (٢) القبول المباشر لقضايا الجرائم التي يرتكبها موظفو الدولة وإعداد ملفاتها ورفع الدعاوى المتعلقة بها والتحقيق فيها؛ (٣) استعراض الحالات التي حققت فيها أجهزة الأمن العام وأجهزة أمن الدولة والبت في إمكانية الموافقة على الاعتقال أو المحاكمة أو الإعفاء من الملاحقة القضائية، فضلاً عن ممارسة الرقابة على أنشطة التحقيق التي تضطلع بها أجهزة الأمن العام وأجهزة أمن الدولة لتحديد ما إذا كانت تلك الأنشطة مطابقة للقانون، بالإضافة إلى التحقيق في حالات الاعتقالات غير القانونية وعمليات التفتيش والتحقيقات وجمع الأدلة ومتابعتها؛ (٤) الشروع في محاكمات علنية في القضايا الجنائية ودعم تلك المحاكمات وممارسة الرقابة على المحاكمات الجنائية والمدنية والإجراءات الإدارية للمحاكم الشعبية لتحديد ما إذا كانت مطابقة للقانون؛ (٥) الإشراف على تنفيذ الأحكام وأنشطة الأجهزة في القضايا الجنائية وعلى أنشطة السجون ودور الاحتجاز والهيئات المسؤولة عن الإصلاح من خلال العمل لتحديد ما إذا كانت مثل هذه الممارسات والأنشطة تتفق مع القانون.

وتشكل أجهزة الأمن العام وأجهزة أمن الدولة والإدارة القضائية جزءاً من أجهزة إدارة الدولة وتمارس في المقام الأول أيضاً وظيفة قضائية جزئية على النحو التالي: (١) أجهزة الأمن العام هي المسؤولة عن التحقيق في القضايا الجنائية بما في ذلك التحقيق والاعتقال وجلسة الاستماع الأولية وتنفيذ عمليات الاعتقال؛ (٢) وأجهزة أمن الدولة على مختلف المستويات هي المسؤولة عن التحقيق في قضايا التجسس وبمكاتها تولى مهام التحقيق والاحتجاز والاستماع الأولي ومهام الإيقاف التي تضطلع بها أجهزة الأمن العام. بموجب الدستور والقوانين واللوائح التنفيذية؛ (٣) وتدير أجهزة الإدارة القضائية أعمال السجون ومهام إصلاح المجرمين من خلال العمل، فضلاً عن إتاحة جهة مسؤولة تشرف على المحامين ومكاتب التوثيق ولجان الوساطة الشعبية.

(ب) النظام القانوني والقضاء العادل

تتمسك الصين على الدوام بأن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون، وتعمل على دعم العدالة القضائية والاجتماعية وضمان حقوق المواطنين الشرعية من خلال تطبيق نظام المحاكمات العلنية، ونظام الهيئات القضائية ونظام مستشاري الشعب ونظام تنحية القضاة والحد من المحاكمات من الدرجة الثانية ونظام المساعدة على تكاليف المحاكم.

'١' محاكمات علنية. تجرى المحاكمات في المحاكم الشعبية وفقاً لمبادئ حسن التوقيت والزهارة والعلنية. وتنص المادة ١٢٥ من الدستور على أن "جميع القضايا التي تعالجها المحاكم الشعبية باستثناء تلك التي تنطوي على الظروف الاستثنائية التي يحددها القانون، يجب أن ينظر فيها في جلسات علنية". ويعلن عن الأحكام الصادرة عن المحاكمات المغلقة في جلسات علنية كذلك بشكل موحد. ويعطى إشعار مسبق

بشأن المحاكمات التي تعقد في جلسات علنية ويسمح للمواطنين وصحافي وسائل الإعلام بحضور المحاكمة. وتدعو المحاكم الشعبية أيضاً أعضاء في المجالس الشعبية واللجان الشعبية الاستشارية السياسية ليشهدوا على الطريقة العلنية في عرض الأدلة والاستجواب وإجراءات القضية عامة، وتقدم معلومات حقيقية مفادها أن كل جزء هام من هذه العملية ابتداء من رفع الدعوى ووصولاً إلى المحاكمة والأعمال الختامية، ينفذ بغية حماية حقوق الأطراف المعنية.

'٢' الهيئات القضائية. تنص المادة ١٠ من القانون الأساسي للمحاكم الشعبية لجمهورية الصين الشعبية على أن المحاكم الشعبية تعتمد نظام الهيئة القضائية في إدارة العدالة. ويجب البت في قضايا الحكم الابتدائي في المحاكم الشعبية من قبل لجنة تتألف من قضاة أو قضاة ومستشاري الشعب. ويجوز لقاض واحد البت في القضايا المدنية البسيطة والقضايا الجنائية البسيطة والقضايا التي ينص عليها القانون. وتتناول الهيئة القضائية قضايا الاستئناف والنقض في المحاكم الشعبية. ويجب أن يكون عدد أعضاء الهيئة القضائية فردياً.

'٣' مستشاري الشعب. باستثناء قضايا الإجراءات المستعجلة أو القضايا التي تندرج تحت أحكام أخرى من القانون، تباشر المحاكمات من الدرجة الابتدائية في القضايا المدنية أو الإجرائية أو الإدارية أو الجنائية التي تثير اهتماماً كبيراً في أوساط المجتمع، فضلاً عن القضايا التي يلتمس فيها المتهم (في قضية جنائية)، أو المدعي (في قضية مدنية)، أو المدعي (في قضية إدارية) مشاركة مستشاري الشعب، بواسطة هيئة قضائية تضم مستشاري الشعب فضلاً عن القضاة من أجل ضمان المشاركة الشعبية في العملية القضائية وفقاً للقانون وتعزيز العدالة في نظام المحاكمة. ورغم عدم السماح لهم بالعمل كرؤساء هيئة قضائية، يتمتع مستشارو الشعب الذين يشاركون في الهيئة القضائية في إطار القانون، بنفس الحقوق التي يتمتع بها غيرهم من أعضاء اللجنة ويؤدون الوظائف نفسها ويمارسون الصلاحيات ذاتها المتعلقة بالتصويت على نحو مستقل على استنتاجات المحكمة وعلى القانون الذي يتعين تطبيقه.

'٤' رد القضاة. إذا شعر طرف في قضية أن لدى قاض ما مصالح تتضارب مع هذه القضية، أو أن القاضي علاقة أخرى مع أطراف القضية من شأنها أن تؤثر على قدرته على إصدار حكم عادل ونزيه، يحق لهذا الشخص طلب رد القاضي المعني. وإذا كان القاضي طرفاً في القضية، أو تربطه علاقة عائلية بأحد المحامين، أو يشعر أن لديه مصالح تتعارض مع هذه القضية أو أية مصلحة أخرى، فعليه أن ينسحب منها.

'٥' تقييد المحاكمات بالدرجة الثانية. تنص المادة ١٢ من القانون الأساسي للمحاكم الشعبية على أنه "في إطار إقامة العدل، تعتمد المحاكم الشعبية نظاماً تكون بموجبه الدرجة الثانية هي الدرجة الأخيرة". وإذا لم يقبل طرف في قضية حكماً قضائياً أو

حكماً من الدرجة الأولى تصدره المحكمة الشعبية المحلية على مستوى معين، يجوز لهذا الطرف تقديم طعن إلى المحكمة الشعبية على المستوى الأعلى التالي ضمن المهلة التي يحددها القانون، وإذا رأت النيابة الشعبية أن الحكم أو حكم الدرجة الأولى هو حكم خاطئ، يجوز لها تقديم احتجاج إلى المحكمة الشعبية على المستوى الأعلى التالي ضمن المهلة التي يحددها القانون. وباستثناء حالات عقوبة الإعدام التي تتطلب مراجعة من قبل المحكمة الشعبية العليا، تتناول المحاكم الشعبية الأعلى درجة إجراءات الاستئناف والنقض تلك بوصفها إجراءات من الدرجة الثانية، وتعتبر أحكامها أو قراراتها نهائية في مثل هذه القضايا. وتعتبر الأحكام والقرارات الابتدائية للمحكمة الشعبية العليا نهائية أيضاً.

٦١ المساعدة على تكاليف المحكمة. بالنسبة إلى أطراف القضية الذين يواجهون صعوبات مالية حقيقية، تقرر المحاكم الشعبية تأجيل تسديد التكاليف المرتبطة بهذه القضية أو خفضها أو إلغائها كلياً من أجل الحفاظ على الحق القانوني لهؤلاء الأشخاص في رفع دعوى مدنية أو إدارية في المحاكم الشعبية. وأصدرت المحكمة الشعبية العليا والسلطات المعنية لوائح بشأن تقديم المساعدة لتسديد تكاليف المحكمة لفائدة الأطراف التي تواجه صعوبات مالية حقيقية، وذلك بهدف ضمان حق هؤلاء الأشخاص في الانتفاع بالإجراءات القضائية.

(ج) معلومات أخرى بشأن القضاء

١٤ إحصاءات بشأن رجال الشرطة والقضاة ووكلاء النيابة

اعتباراً من عام ٢٠٠٩، بلغ عدد رجال الشرطة في أجهزة الصين للأمن العام ١,٩٠ مليون شرطي. وفي الوقت نفسه، بلغ عدد القضاة ٢١٦ ١٩٠ قاضياً وبلغ عدد وكلاء النيابة ١٤٠ ٠٠٠ وكيل نيابة في الصين. وبلغت نسبة ضباط شرطة ووكلاء النيابة ١٤,٦ و ١٠,٥ تبعاً لكل مائة ألف ساكن.

٢٤ الجريمة

انظر الشكل ٢٧ للاطلاع على جدول يعرض عدد القضايا الجنائية المرفوعة من قبل أجهزة الأمن العام في ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وأنواعها.

٣٤ الاحتجاز السابق للمحاكمة

وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية لجمهورية الصين الشعبية، بصيغته المعدلة في عام ١٩٩٦، يتعين استجواب الأشخاص الذين احتجزوا من قبل أجهزة الأمن العام في غضون ٢٤ ساعة من اعتقالهم ويجب إطلاق سراح من يكتشف بأنهم احتجزوا ظلماً، على الفور. وإذا رأى جهاز الأمن العام ضرورة توقيف المعتقل قبل أن يتم جمع أدلة كافية، يجوز

للمعتقل الحصول على كفيل في انتظار المحاكمة أو وضعه تحت المراقبة المنزلية (المادة ٦٥). ويجب ألا تتجاوز الفترة التي تتيحها المحكمة الشعبية أو النيابة الشعبية العامة أو أجهزة الأمن العام المشتبه فيه أو المدعى عليه لانتظار المحاكمة بعد الحصول على الكفيل مدة اثنا عشر شهراً، ويجب ألا تتجاوز فترة المراقبة المنزلية مدة ستة أشهر (المادة ٥٨).

وإذا رأى جهاز الأمن العام ضرورة إلقاء القبض على المعتقل، وجب عليه، في غضون ثلاثة أيام بعد الاعتقال، أن يقدم طلباً إلى النيابة الشعبية للنظر فيه والموافقة عليه. ويجوز في ظل ظروف خاصة، تمديد المهلة المحددة لتقديم طلب استجواب والموافقة عليه من يوم واحد إلى أربعة أيام. وفيما يتعلق بالقبض على المشتبه فيه الرئيسي المتورط في جرائم ارتكبت في عدد من المواقع، أو في سلسلة من الجرائم المتشابهة أو في جرائم ارتكبت على يد عصابة، يجوز تمديد المهلة المحددة لتقديم طلب استجواب والموافقة عليه بمدة تبلغ ٣٠ يوماً. وتقرر النيابة الشعبية إما الموافقة أو رفض طلب اعتقال قدمه جهاز الأمن العام في غضون سبعة أيام من تاريخ استلامها لطلب خطي بذلك. وإذا رفضت النيابة الشعبية طلب الاعتقال، يقوم جهاز الأمن العام، بناء على تلقي الإخطار، بإطلاق سراح المعتقلين على الفور (المادة ٦٩).

ولا يجب أن تتجاوز فترة الاحتفاظ بالمشتبه فيهم في قضية جنائية في الحبس أثناء التحقيق مدة شهرين. وإذا كانت القضية معقدة ولا يمكن تسويتها خلال المهلة المحددة، يمكن السماح بتمديد المدة بشهر واحد بموافقة النيابة الشعبية على المستوى الأعلى التالي (المادة ١٢٤). وإذا لم يتيسر إنهاء التحقيقات في غضون المهلة المحددة، يجوز السماح بتمديد المدة بشهرين بناء على موافقة أو قرار من النيابة العامة الشعبية في مقاطعة أو منطقة متمتعة بالحكم الذاتي وبلدية مركزية (المادة ١٢٦). وفي قضية تتعلق بمشتبه به جنائياً قد يحكم عليه فيها بعشر سنوات سجنًا أو أكثر وإذا لم يتيسر انتهاء التحقيق في هذه القضية عند انقضاء المهلة تمدد المدة على النحو المنصوص عليه في المادة ١٢٦ ويجوز السماح بتمديد المدة مرة أخرى بشهرين بعد موافقة النيابة الشعبية العامة في مقاطعة ومنطقة متمتعة بالحكم الذاتي وبلدية مركزية أو بقرار منها (المادة ١٢٧). وإذا لم يكن من المناسب إحالة قضية خطيرة ومعقدة للغاية إلى المحاكمة حتى خلال فترة طويلة نسبياً من الزمن، وذلك بسبب ظروف خاصة، تقدم النيابة الشعبية العليا تقريراً إلى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب للموافقة على تأجيل النظر في القضية (المادة ١٢٥).

وفي القضايا التي استكمل فيها جهاز الأمن العام التحقيق وحوّلها إلى النيابة الشعبية، فإن هذه الأخيرة تقرر في غضون شهر واحد فيما إذا كانت ستوصي برفعها إلى المحكمة أو عدم رفعها، في القضايا الكبرى أو المعقدة يجوز تمديد المدة بنصف شهر (المادة ١٣٨).

وتتخذ السلطات القضائية الصينية قراراتها بشأن الاحتجاز السابق للمحاكمة للمشتبه فيه في قضايا جنائية وفقاً للأحكام المعنية من قانون الإجراءات الجنائية.

٤٤ نظام عقوبة الإعدام

لم تلغ الصين بعد عقوبة الإعدام، ولكنها تخضع لرقابة صارمة، وتطبق بحذر شديد. ولا تطبق العقوبة إلا على عدد قليل جداً من المجرمين الذين ارتكبوا أبشع الجرائم، ولا تسلط على الأشخاص الذين لم يبلغوا سن ١٨ عاماً في وقت ارتكاب الجريمة أو على النساء الحوامل في وقت المحاكمة. ومن أجل الحد من استخدام عقوبة الإعدام، وضعت الصين نظاماً لوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، حيث يؤجل التنفيذ لمدة سنتين في الحالات التي لا تقتضي التنفيذ الفوري، وإذا لم ترتكب المزيد من الجرائم خلال فترة وقف التنفيذ لمدة عامين، تخفف العقوبة إلى السجن المؤبد، أو إلى عقوبة بالسجن لمدة محددة الأجل تتراوح من ١٥ إلى ٢٠ عاماً إذا أثبت الشخص حسن سلوكه على نحو خاص.

واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أُجريت جميع المحاكمات من الدرجة الثانية التي حكم فيها بعقوبة الإعدام أمام الجمهور. واعتباراً من ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧، أُحيلت سلطة إعادة النظر في أحكام الإعدام وإقرارها إلى المحكمة الشعبية العليا. وتنطوي إعادة النظر في أحكام الإعدام من قبل المحكمة الشعبية العليا من حيث المبدأ، على توجيه الاتهام للمتهم وزيارة مسرح الجريمة عند الضرورة. وتعمل المحكمة الشعبية العليا حالياً على تحسين إجراءات إعادة النظر في عقوبة الإعدام وتوحيد معايير تطبيق عقوبة الإعدام وذلك لضمان توحى الدقة والسرية والتزاهة عند إعادة النظر في مثل هذه الحالات.

٥٥ المساعدة القانونية

يتضمن قانون الإجراءات الجنائية الجديد وقانون جمهورية الصين الشعبية بشأن المحامين الذي اعتمد في عام ١٩٩٦، أحكاماً بشأن المساعدة القانونية. فإذا لم يعين المدعى عليه أي شخص للدفاع عنه بسبب ما يواجهه من صعوبات مالية أو لأسباب أخرى، يجوز للمحكمة الشعبية تعيين محام يكون من واجبه تقديم المساعدة القانونية من خلال الدفاع عنه. وإذا كان المتهم كفيفاً أو أصم أو أكم، أو قاصراً، ولم يعين أي شخص للدفاع عنه، تعين المحكمة الشعبية محام يكون من واجبه تقديم المساعدة القانونية من خلال الدفاع عنه. وإذا طلب مواطنون المساعدة القانونية فيما يتعلق بالدعم والإصابات المهنية والإجراءات الجنائية ومطالبات بالتعويض الذي تمنحه الدولة ومطالبات بتسديد المعاشات التقاعدية بموجب القانون، يجوز لهم إذا كانوا لا يستطيعون تسديد رسوم الخدمات، الحصول على المساعدة القانونية وفقاً لأحكام قوانين الدولة.

وفي عام ١٩٩٧ أنشأت الصين مركز المساعدة القانونية في وزارة العدل، لإتاحة جهة موحدة توفر القيادة والخدمات الاستشارية بشأن أعمال المساعدة القانونية على الصعيد الوطني. وتأسست في نفس الوقت مؤسسة الصين للمساعدة القانونية وتمثل وظيفتها الأساسية في جمع الأموال للمساعدات القانونية وإدارتها واستخدامها، فضلاً عن الدعاية

للنظام الوطني للمساعدة القانونية وتعزيز القضاء. وأنشئت مراكز للمساعدة القانونية في جميع أنحاء البلاد على مستوى المقاطعات والبلديات المركزية وكذلك في المقاطعات والمناطق التي تستوفي الشروط، من أجل تنظيم وتنفيذ أعمال المساعدة القانونية. أما في المقاطعات والمناطق التي لا تستوفي شروط إنشاء هيئة المساعدة القانونية، يباشر مكتب العدل في المقاطعة أو الحي تنظيم العمل بصورة جوهرية. وقد وضع إطار تنظيمي رباعي يهتم بالمساعدات القانونية في الصين على مستوى البلد أو المنطقة والمقاطعة والبلدية المركزية والدوائر والمحافظات. وعالجت هذه المكاتب ٥١٤ ٣١٨ قضية من قضايا المساعدات القانونية في جميع أنحاء القطر وقدمت اعتباراً من عام ٢٠٠٦، خدمات المعلومات القانونية في ٣١٩٣ ٨٠١ ملايين حالة.

ثانياً - الإطار القانوني الذي تتمتع بموجبه حقوق الإنسان بالحماية

ألف - قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

١- التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان أو الانضمام إليها

(أ) أهم الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الصين أو انضمت إليها

صدقت الصين إلى حد عام ٢٠٠٩ على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان التالية أو انضمت إليها:

- '١' العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- '٢' الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- '٣' اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- '٤' اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- '٥' اتفاقية حقوق الطفل؛
- '٦' البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة؛
- '٧' البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية؛
- '٨' اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ووقعت الصين على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام ١٩٩٨. وتعمل السلطات المختصة حالياً على إجراء الإصلاحات التشريعية والقضائية بغية الحد، إلى أقصى درجة ممكنة، من أوجه التنازع بين التشريعات والسياسات الوطنية وأحكام العهد، وبالتالي تهيئة الظروف المناسبة للتصديق عليها في وقت مبكر. ومن المتوقع أن تتسارع عملية التصديق بموازاة سعي الصين إلى إرساء المبدأ الأساسي المتمثل في سيادة القانون ومُضيها قدماً في إصلاح القضاء.

(ب) التحفظات على الصكوك الدولية والإعلانات المتعلقة بها

التحفظات والإعلانات المتعلقة بصكوك حقوق الإنسان الرئيسية المذكورة أعلاه التي انضمت إليها الحكومة الصينية أو صدقت عليها، فضلاً عن الأسباب الكامنة وراءها، هي كما يلي :

الصك	تحفظ/إعلان	المحتوى	الأساس المنطقي
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	إعلان	ستفي حكومة جمهورية الصين الشعبية بالتزاماتها وفقاً لأحكام الفقرة ١ (أ) المعنية من المادة ٨ من العهد وفقاً للأحكام المعنية من دستور جمهورية الصين الشعبية، وقانون النقابات لجمهورية الصين الشعبية، وقانون العمل لجمهورية الصين الشعبية.	بسبب الاختلافات في النظم الاجتماعية، فضلاً عن التقاليد التاريخية والثقافية، يختلف هيكل وتشكيل النقابات العمالية الصينية عن مثيلاتها في بلدان أخرى كثيرة. وقد أنشئت نقابة عمالية وطنية موحدة، تعرف باتحاد عموم الصين لنقابات العمال، وفقاً لأحكام الدستور وقانون النقابات العمالية والتشريعات الأخرى المعنية. فهذا هو الخيار التاريخي لحركة العمال الصينيين عبر مسيرة تطورها الطويلة، وهي تعبر عن إرادة الجماهير الكادحة العريضة ورغباتها. ويتفق إعلان الصين بشأن الفقرة ١ (أ) من المادة ٨ مع الظروف الموضوعية الحالية في الصين. فلسنوات عديدة، اضطلعت نقابات العمال الصينية على جميع المستويات وعلى نحو فعال بأعمالها وسعت جاهدة إلى حماية حقوق الجماهير الكادحة العريضة ومصالحها وكسبت ثقتها على نطاق واسع.
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	إعلان	لا تعتبر جمهورية الصين الشعبية نفسها ملزمة بالتقييدات الواردة في الفقرة ١ من المادة ٢٩ من هذه الاتفاقية.	تنص المادة ٢٩ من الاتفاقية على أن يحال إلى التحكيم أي نزاع ينشأ بين دولتين طرفين أو أكثر بشأن تفسير الاتفاقية أو تطبيق ولا يحل عن طريق التفاوض بناء على طلب أحد الأطراف. وإذا لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على تنظيم عملية التحكيم، في غضون ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم، جاز لأي من تلك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بتقديم طلب وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة.

الصك	تحفظ/إعلان	المحتوى	الأساس المنطقي
الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري	إعلان	١- يعتبر توقيع السلطات التايوانية على هذه الاتفاقية والتصديق عليها باسم الصين إجراء غير قانوني وبدون أية صلاحية. ٢- لدى جمهورية الصين الشعبية تحفظات بشأن المادة ٢٢ من الاتفاقية، وهي غير ملزمة بما.	وقد دعت الصين دائماً إلى التسوية السلمية للنزاعات الدولية من خلال المفاوضات، وهي لا تعترف باختصاص محكمة العدل الدولية.
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	تحفظ	١- المادة ٢٠ والفقرة ١ من الاتفاقية، ووفقاً لأحكام المادة ٢٨ من الاتفاقية، يجوز لكل دولة غير، في وقت التوقيع أو التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، أن تعلن أنها لا تعترف باختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٠. ٢- تنص الفقرة ١ من المادة ٣٠ من الاتفاقية على إحالة أي نزاع ينشأ بين دولتين طرفين أو أكثر فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، عن طريق التفاوض أو بواسطة الإجراءات المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية، إلى محكمة العدل الدولية للبت فيه، بناء على طلب يقدمه أي طرف من أطراف النزاع.	وقد دعت الصين دائماً إلى التسوية السلمية للنزاعات الدولية من خلال المفاوضات، وهي لا تعترف باختصاص محكمة العدل الدولية.
اتفاقية حقوق الطفل	إعلان	تعترف جمهورية الصين الشعبية الوفاء بالتزاماتها بموجب أحكام المادة ٦ من الاتفاقية، شريطة أن تتفق مع أحكام المادة ٢٥ من الدستور فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، فضلاً عن أحكام المادة ٢ من قانون لجان المقاومة الشعبية لحماية القصر.	١- المادة ٢٠ من الاتفاقية ذات طبيعة اختيارية، ووفقاً لأحكام المادة ٢٨ من الاتفاقية، يجوز لكل دولة غير، في وقت التوقيع أو التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، أن تعلن أنها لا تعترف باختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٠. ٢- تنص الفقرة ١ من المادة ٣٠ من الاتفاقية على إحالة أي نزاع ينشأ بين دولتين طرفين أو أكثر بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ولا يمكن حله عن طريق التفاوض بناء على طلب أحد الأطراف، إلى التحكيم. وإذا عجز الأطراف عن الاتفاق على إجراء عملية التحكيم في غضون ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم، جاز لأي من تلك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. ويجوز للدول الأطراف في الاتفاقية أن تعلن عن تحفظات على هذه الفقرة (انظر الفقرة ٢ من المادة ٣٠). وقد دعت الصين دائماً إلى التسوية السلمية للنزاعات الدولية من خلال المفاوضات، وهي لا تعترف باختصاص محكمة العدل الدولية.

الصك	تحفظ/إعلان	المحتوى	الأساس المنطقي
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية	إعلان	وفقاً لأحكام القانون الأساسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (منطقة هونغ كونغ)، وعلى أساس وجهات نظر حكومة منطقة هونغ كونغ، ولتطبيق هذا البروتوكول في هونغ كونغ الإدارية الخاصة لجمهورية الصين الشعبية، يجب أولاً أن يسن كقانون وبالتالي، فهذا البروتوكول غير قابل للتطبيق في منطقة هونغ كونغ حتى إشعار آخر من جمهورية الصين الشعبية.	وفقاً للمبادئ التوجيهية المعنونة "بلد واحد ونظامان"، وعلى أساس الفقرة ١ من المادة ١٥٣ من القانون الأساسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، فإن تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تكون جمهورية الصين الشعبية طرفاً فيها أو ستصبح طرفاً فيها، قرار تتخذه الحكومة الشعبية المركزية، وفقاً لظروف المنطقة واحتياجاتها، وبعد أخذ وجهات نظر حكومة المنطقة.
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة	إعلان	١- الحد الأدنى لسن التجنيد الطوعي في القوات المسلحة لجمهورية الصين الشعبية هو ١٧ عاماً. ٢- ومن أجل تنفيذ الحكم السابق، وضعت حكومة جمهورية الصين الشعبية الضمانات التالية: ١' ينص قانون الخدمة العسكرية لجمهورية الصين الشعبية على التجنيد السنوي للمواطنين الذكور الذين بلغوا سن ١٨ عاماً بحلول ٣١ ديسمبر/كانون الأول في الخدمة العسكرية الفعلية. ولتلبية احتياجات القوات المسلحة واستناداً إلى مبدأ المشاركة الطوعية، يجوز تجنيد مواطنين من الذكور والإناث لم يبلغوا بعد سن ١٨ عاماً بحلول ٣١ ديسمبر/كانون الأول من عام معينة في الخدمة العسكرية الفعلية. ويجب على المواطنين المؤهلين للخدمة الذين سجلوا أسماءهم لأداء الخدمة العسكرية وفقاً لأحكام المادة ١٣ من هذا القانون ولم يجندوا في الخدمة العسكرية الفعلية، العمل في قوات الاحتياط. والحد الأدنى للسن بالنسبة للأشخاص الذين يخدمون في قوات الاحتياط هو ١٨ عاماً. وتنص اللوائح التنفيذية بشأن التجنيد التي وضعها كل من مجلس	تنص المادة ٣ من البروتوكول على أن كل دولة طرف تودع إعلاناً ملزماً بعد التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه الذي يحدد الحد الأدنى للسن التي تسمَح بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية ووصفاً للضمانات التي اعتمدها. وتصدر الحكومة الصينية هذا الإعلان على أساس أحكام تشريعها وممارساتها الفعلية في مجال التجنيد.

الصك	تحفظ/إعلان	المحتوى	الأساس المنطقي
		الدولة واللجنة العسكرية المركزية على أساس قانون الخدمة العسكرية لجمهورية الصين الشعبية، على أنه من أجل تلبية احتياجات القوات المسلحة واستناداً إلى مبدأ المشاركة الطوعية، يجوز تجنيد المواطنين من الذكور والإناث في سن ١٧ عاماً وإن لم يبلغوا بعد سن ١٨ عاماً بحلول ٣١ ديسمبر/كانون الأول من سنة معينة لأداء الخدمة العسكرية الفعلية.	
		٢٠٠٠ ينص القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية على أن كل من يشارك في الممارسات الخاطئة لتحقيق غايات أنانية في إطار تجنيد أشخاص غير مؤهلين أو قبولهم أو إرسالهم وإذا كانت الظروف خطيرة، يحكم عليه بالسجن لمدة محددة من السنوات لا تتجاوز ثلاث سنوات أو يوضع رهن الاحتجاز الجنائي وإذا كانت العواقب خطيرة على نحو خاص، يجب الحكم عليه بالسجن لمدة محددة من السنوات لا تقل عن ثلاث سنوات ولكنها لا تتجاوز سبع سنوات.	
		٣٠٠٠ تنص أحكام متعلقة بالتزام التزاهة في التجنيد، التي وافق عليها كل من مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية واللجنة العسكرية المركزية، على عدم جواز التخفيف من مؤهلات التجنيد وأنه لا يجوز خفض المعايير، وعلى وضع نظام للزيارات لمنازل المجندين الشباب ووحدات عملهم، وعلى التحقيق بشأن السن الحقيقي للمجندين الشباب.	

(ج) الاستثناءات أو القيود أو الحدود

لا توجد استثناءات أو قيود أو حدود فيما يتعلق بصكوك حقوق الإنسان الرئيسية المذكورة أعلاه التي صدقت عليها الحكومة الصينية أو انضمت إليها.

٢- التصديق على الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان أو الانضمام إليها

(أ) التصديق على صكوك الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان أو الانضمام إليها

صدقت الصين على صكوك الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان التالية أو انضمت إليها:

- '١' اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛
- '٢' الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها؛
- '٣' اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
- '٤' البروتوكول الخاص بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(ب) التصديق على صكوك منظمة العمل الدولية أو الانضمام إليها

صدقت الصين على الصكوك التالية لمنظمة العمل الدولية أو انضمت إليها:

- '١' اتفاقية تطبيق الراحة الأسبوعية في المنشآت الصناعية (رقم ١٤)؛
- '٢' اتفاقية بشأن مساواة العاملين والعاملات في الأجر عن العمل ذي قيمة متساوية (رقم ١٠٠)؛
- '٣' اتفاقية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة (رقم ١١١)؛
- '٤' الاتفاقية الخاصة بسياسة العمالة (رقم ١٢٢)؛
- '٥' اتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام (رقم ١٣٨)؛
- '٦' اتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ الإجراءات الفورية للقضاء عليها (رقم ١٨٢).

(ج) التصديق أو الانضمام إلى الصكوك لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

صدقت الصين على الصكوك التالية لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص أو انضمت إليها:

- '١' اتفاقية ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ الخاصة بالخدمات في الخارج المتعلقة بالوثائق القضائية وغير القضائية ذات الصلة بالمسائل المدنية أو التجارية؛
- '٢' اتفاقية ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ الخاصة بالحصول على الأدلة في الخارج المتعلقة بالمسائل المدنية أو التجارية،
- '٣' اتفاقية ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٣ الخاصة بحماية الأطفال والتعاون فيما يتعلق بالتبني عبر الدول.

- (د) التصديق على اتفاقيات جنيف وغيره من صكوك القانون الدولي الإنساني أو الانضمام إليها
- صدّقت الصين على اتفاقيات جنيف وغيرها من الصكوك التالية للقانون الدولي الإنساني أو انضمت إليها:
- '١' اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان؛
- '٢' اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى من القوات المسلحة في البحار؛
- '٣' اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب؛
- '٤' اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب؛
- '٥' البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة؛
- '٦' البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية المسلحة؛
- '٧' اتفاقية عام ١٩٥٤ الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، وبروتوكولها الأول؛
- '٨' اتفاقية ١٩٧٦ بشأن حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى؛
- '٩' بروتوكول عام ١٩٢٥ الخاص بحظر استعمال الغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها والوسائل البكتريولوجية/الجرثومية في الحرب؛
- '١٠' اتفاقية ١٩٧٢ بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛
- '١١' اتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والبروتوكول الأول المتعلق بالمشظايا الخفية، والبروتوكول الثاني المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، والبروتوكول الثالث المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة، والبروتوكول الرابع المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى، والبروتوكول الخامس المتعلق بمخلفات الحرب من المتفجرات؛
- '١٢' اتفاقية عام ١٩٩٣ بشأن حظر استحداث وصنع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة.

باء - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

صاغت الصين وبلورت على أساس دستورها، سلسلة منهجية من القوانين لحماية حقوق الإنسان. واعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٩، صاغ المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة ٢٥٠ قانوناً لحماية حقوق الإنسان. وللصين في الوقت الحاضر مجموعة كاملة نسبياً من التشريعات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والقائمة على الدستور باعتباره الوثيقة الأساسية؛ وتشمل هذه المجموعة قانون أسس التشريع، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الإجراءات الإدارية، وقانون المراجعة الإدارية، وقانون القضاة، وقانون المدعين العامين، وقانون الشرطة الشعبية، وقانون المحامين، وقانون تعويضات الدولة، والقانون الوطني الإقليمي بشأن الحكم الذاتي، وقانون حماية حقوق المرأة، والقانون المتعلق بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون حماية القصر، وقانون التعليم الإلزامي، وقانون حقوق الملكية، وقانون العمل، وقانون السلامة في القطاعات الإنتاجية.

١- الضمانات القانونية لحقوق المواطنين والحقوق السياسية

(أ) الضمانات القانونية للحق في الحياة

يتضمن كل من دستور الصين والمبادئ العامة للقانون المدني، أحكاماً أساسية بشأن ضمانات تتعلق بحق المواطنين في الحياة. ويجرم القانون الجنائي الاستيلاء على حياة شخص ما من خلال القتل العمد أو نتيجة للإهمال وكذلك من خلال التفجيرات أو غيرها من الأسباب الرئيسية للحوادث التي تؤدي إلى خسائر في الأرواح. وينص هذا القانون على تسليط عقوبات على من يرتكب مثل هذه الأعمال في إطار القانون.

وتخضع الصين عقوبة الإعدام لرقابة صارمة، وتطبقها بحذر شديد. وينص القانون الجنائي على تطبيق عقوبة الإعدام فقط على المجرمين الذين ارتكبوا جرائم خطيرة للغاية، وعلى عدم فرضها على الأشخاص الذين لم يبلغوا سن ١٨ عاماً في وقت ارتكاب الجريمة أو على النساء الحوامل في وقت المحاكمة. وينص القانون الجنائي أيضاً على نظام وقف التنفيذ، مما يعزز الرقابة الصارمة على تطبيق عقوبة الإعدام، ويقلل من عدد الأشخاص الذين أعدموا فعلاً.

(ب) الضمانات القانونية للحق في الحرية الشخصية

ينص الدستور الصيني على أن "حرية الشخص في جمهورية الصين الشعبية مصونة". ويجرم القانون الجنائي الاعتقال غير القانوني ويفرض عقوبات جنائية على أولئك الذين يجرمون الآخرين بصورة غير قانونية من حريتهم الشخصية. ويتعرض موظفو أجهزة الدولة الذين يستغلون سلطتهم الرسمية لارتكاب مثل هذه الجرائم لعقوبات أشد بموجب القانون.

وينص قانون الإجراءات الجنائية على وجوب موافقة النيابة الشعبية العامة أو المحكمة الشعبية على توقيف مشتبه فيه في قضية جنائية أو شخص متهم أو اتخاذ قرار بذلك، وعلى

أن يتولى التنفيذ جهاز من أجهزة الأمن العام. ويمكن لهذه الآلية من القيود المتبادلة أن تراقب ممارسة هذه السلطة وتقيدها بشكل فعال.

وتنص القوانين واللوائح مثل قانون الإجراءات الجنائية والنظام الأساسي للجمهورية الشعبية واللوائح التنفيذية لجمهورية الصين الشعبية التي تنظم مرافق الاحتجاز على شروط وإجراءات وقيود زمنية ومكانية واضحة لتنفيذ الاحتجاز الجنائي والاعتقالات وهي تضمن حق الأشخاص المحتجزين في تقديم الشكاوى والطعون. وبموجب قانون التعويضات التي تمنحها الدولة، يحق للمواطنين الذين حرّموا من حريتهم الشخصية دون وجه حق أو سجنوا أو حكم عليهم بطريق الخطأ، الحصول على تعويض من الدولة.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، وضعت سلطات النيابة العامة، وهيئات الأمن العام والمحاكم آليات للإخطار بمدة الاحتجاز والتذكير بقرب انتهائها وإجراء عمليات تفتيش دورية وإعداد تقارير بشأن الامتثال للوائح المتعلقة بمدة الاحتجاز وتقديم شكاوى متعلقة بحالات الاعتقال التي تجاوزت المدة الزمنية المنصوص عليها قانونياً ورصد هذه الحالات وتصحيحها بهدف وضع حد لها.

(ج) الضمانات القانونية ضد التعذيب

يحظر القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون القضاة وقانون المدعين العامين وقانون الشرطة الشعبية، حظراً صريحاً انتزاع الاعترافات عن طريق التعذيب وكذلك جمع الأدلة بصورة غير قانونية. ويعتبر القانون الجنائي انتزاع الاعترافات عن طريق التعذيب، واللجوء إلى العنف للحصول على الشهادة، وإساءة معاملة أشخاص رهن الاحتجاز أفعالاً إجرامية؛ ويتعرض كل من يتورط في مثل هذه الأعمال إلى عقوبات جنائية بموجب القانون. وبموجب قانون التعويض الذي تمنحه الدولة، تجوز المطالبة بالتعويض إذا تعرض مواطن لإصابات بدنية أو للوفاة نتيجة لممارسة السلطة أو موظف فيها، لوظائفها الإدارية وسلطاتها، أو اللجوء إلى التحريض على العنف لانتزاع اعتراف أو شهادة أو باستخدام أسلحة أو أدوات الشرطة بصورة غير مشروعة. وقد شكلت لجان للتعويضات في محكمة الشعب العليا والمحاكم المحلية العليا والمحاكم الشعبية المتوسطة لتناول قضايا التعويض الذي تمنحه الدولة.

وفي السنوات الأخيرة، أصدرت سلسلة من اللوائح، مثل أحكام النيابة الشعبية العليا بشأن معايير رفع دعوى متعلقة بحالات التقصير في أداء الواجب، وأحكام متعلقة بإجراءات أجهزة الأمن العام في معالجة القضايا الجنائية، وأحكام بشأن إجراءات أجهزة الأمن العام في معالجة القضايا الإدارية، والمحظورات الستة لشرطة السجون الشعبية، لزيادة تحسين آلية منع التعذيب ورصده والمعاقبة عليه، فضلاً عن تعويض ضحايا التعذيب.

(د) الضمانات القانونية للحق في محاكمة عادلة

يكفل الدستور وقانون الإجراءات الجنائية والقانون الأساسي للمحاكم الشعبية المحاكمات العادلة من خلال إنشاء آلية منهجية لنظام المحاكمات العلنية ونظام الدفاع ونظام القضاة، ونظام مستشاري الشعب القضائيين.

وتنص التشريعات ذات الصلة على أنه، باستثناء القضايا المتصلة بأسرار الدولة، والخصوصية أو بالحياة الخاصة أو الجرائم التي ارتكبتها قصر، تكون الجلسات في المحاكم الشعبية مفتوحة للجمهور. ولضمان النزاهة والموضوعية، يجوز لأطراف القضية طلب تنحي أي عضو في المحكمة إذا شعروا بأن مصالحه تتضارب مع قضيتهم. وفي إطار تناول قضايا الدرجة الابتدائية ذات الآثار الاجتماعية واسعة النطاق نسبياً، أو تلك القضايا التي يطلب فيها أطراف القضية ذلك، تشكل هيئة من القضاة ومستشاري الشعب القضائيين. ويتمتع مستشارو الشعب بالسلطات نفسها التي يتمتع بها القضاة من حيث تقرير الوقائع وتعيين القانون الواجب تطبيقه.

وينص الدستور وقانون الإجراءات الجنائية أيضاً صراحة على أنه يحق للمدعي عليه الاستعانة بمحام. وحسب قانون الإجراءات الجنائية ينبغي للمحاكم أن تسمي محامياً دفاعاً في القضايا التي يكون فيها المتهم كفيفاً أو أصم أو أكم أو قاصراً ولم يعين محامياً للدفاع عنه أو في القضايا التي يواجه فيها المتهم عقوبة محتملة بالسجن مدى الحياة أو عقوبة الإعدام. ويجوز لمن يعجز عن تسديد رسوم المحامي بسبب ضائقة مالية، أو لمن اختارته المحكمة لأسباب أخرى، تلقي المساعدة القانونية مجاناً. وعندما دخل قانون المحامين المعدل حيز التنفيذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كفل حقوق المحامين أثناء إجراءات المحاكمة، بما في ذلك الحق في مقابلة موكلهم والاطلاع على وثائق القضية والتحقيق في الأدلة وحق المرافعة.

(هـ) الضمانات القانونية للحق في التصويت

يجق لجميع المواطنين الصينيين الذين بلغوا سن ١٨ عاماً أو أكثر التصويت والترشح للانتخابات على النحو المنصوص عليه في الدستور والتشريعات الأخرى ذات الصلة، ما لم يكونوا قد حرّموا من حقوقهم السياسية بموجب القانون، بغض النظر عن القومية أو العرق أو الجنس أو المهنة أو الخلفية العائلية أو المعتقد الديني أو مستوى التعليم أو مستوى الثروة أو مدة الإقامة. ووفقاً لأحكام قانون الانتخابات والقانون الأساسي لمجلس نواب الشعب المحلية وللحكومات الشعبية المحلية لجمهورية الصين الشعبية، يجوز للناخبين أو لمجموعة مشتركة تمثل ما لا يقل عن عشرة أشخاص ترقية مرشحين لهم المركز القانوني ذاته المتاح لمرشحي الأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية؛ وينتخب جميع مندوبي مجالس نواب الشعب المحلية على مختلف مستوياتها فضلاً عن قادة الحكومة الشعبية من دون استثناء. وقد اعتمد قانون الانتخابات المعدل في آذار/مارس ٢٠١٠ على إثر المداولات التي أجريت في إطار المجلس

الوطني لنواب الشعب، وقد منحت المناطق الحضرية والريفية وللمرة الأولى التمثيل الانتخابي على قدم المساواة، بما يضمن المزيد من المساواة في حق التصويت المتاح لكل مواطن.

(و) الضمانات القانونية للحق في حرية العقيدة الدينية

ينص الدستور صراحة على أن المواطنين يتمتعون بحرية الإيمان أو عدم الإيمان بأي دين. ولا يجوز لأي جهاز من أجهزة الدولة أو منظمة حكومية أو أفراد إرغام أي مواطن على الإيمان أو عدم الإيمان بأي دين، ولا يجوز لهذه الجهات ممارسة التمييز ضد المواطنين المؤمنين أو غير المؤمنين بأي دين. ويقضي القانون الجنائي أن "يعاقب كل موظف من موظفي الدولة بجرم مواطناً بصورة غير مشروعة من حرية المعتقد الديني أو ينتهك أعراق وعادات الأقليات العرقية، في الحالة الخطيرة، بالسجن لمدة سنتين أو أقل أو بوضعه رهن الاحتجاز الجنائي". وفي عام ٢٠٠٥، أصدر مجلس الدولة لائحة الشؤون الدينية لتعزيز الحفاظ على حقوق الطوائف الدينية ومصالحها، وضبط السلوك الإداري للإدارات الحكومية، وتشجيع الوثام بين الأديان والوثام الاجتماعي.

(ز) الضمانات القانونية للحق في حرية التعبير وحرية الصحافة

ينص الدستور صراحة على تمتع المواطنين بحرية التعبير وبحرية الصحافة، وعلى حقهم في انتقاد أجهزة الدولة أو المسؤولين فيها وفي تقديم الاقتراحات.

وتنص اللوائح المتعلقة بوصول الجمهور إلى معلومات الحكومة، والتي دخلت حيز النفاذ في ١ أيار/مايو ٢٠٠٨، على أن من حق المواطنين طلب الوصول إلى معلومات الحكومة وعلى أن تبليغ الحكومة الجمهور دون تأخير بحالات الطوارئ أو بالحالات التي قد تؤثر تأثيراً كبيراً في رفاه السكان. وعقدت أكثر من ١٦٠ مؤسسة وطنية، من بينها المجلس الوطني لنواب الشعب، واللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني ومجلس الدولة والنيابة الشعبية العليا والمحكمة الشعبية العليا بالإضافة إلى جميع المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات المركزية، مؤتمرات واجتماعات منتظمة لإعلام الصحفيين وعينت متحدثين رسميين يتحدثون باسمها.

وكما هو منصوص عليه في اللوائح المتعلقة برسائل الشكوى، يوجد لدى الحكومات بجميع مستوياتها، مكتب مكلف بمعالجة رسائل الشكوى، وهذه الأجهزة تتلقى وجهات النظر، والنصائح والالتماسات التي يوجهها المواطنون أو الشركات أو المنظمات الأخرى إلى الأجهزة الحكومية. بما يمكن من إخضاع الحكومة لإشراف المواطنين وحماية حقهم في المشاركة في أنشطة الحكومة والتعبير عن آرائهم بشأنها ورصدها.

٢- الضمانات القانونية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(أ) الضمانات القانونية للعمال

من شأن قانون العمل وقانون عقد العمل وقانون الوساطة والتحكيم في منازعات العمل وقانون تعزيز العمالة واللوائح المتعلقة بالإجازة السنوية مدفوعة الأجر للموظفين واللوائح المتعلقة برصد أمن العمالة، تنظيم التوظيف وتعزيزه والنص على تقسيم رشيد بين حقوق وواجبات وحدة العمل والعمال وحماية الحقوق المشروعة للعمال. وتكفل اللوائح المتعلقة بإصابات العمل والتأمين، واللوائح المتعلقة بالتأمين ضد البطالة، واللوائح المؤقتة المتعلقة باستخلاص أفساط التأمين الاجتماعي وتسديدها، واللوائح المقترحة المتعلقة بالتأمين على الأمومة لفائدة موظفي الشركات، حصول العمال على المساعدات المادية التي يحتاجون إليها في حالة التقاعد والبطالة والمرض وإصابات العمل والولادة. وتتيح اللوائح المتعلقة بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة واللوائح المتعلقة بحماية الموظفين والعاملات والأحكام المتعلقة بحظر عمل الأطفال، حماية خاصة للمحافظة على الصحة البدنية والعقلية والحقوق المشروعة لمختلف الفئات الضعيفة. وأصدرت الصين تباعاً قانون السلامة في الإنتاج وقانون السلامة في المناجم الذين يحميان حياة العمال من خلال إنشاء آليات السلامة والرقابة على صعيد البلد والمقاطعة والبلدية والحي ونظم تدار هرمياً لرصد السلامة في المناجم وآليات للإنقاذ في حالات الطوارئ لتحقيق السلامة في الإنتاج.

(ب) الضمانات القانونية للحقوق التعليمية والثقافية

يحمي الدستور وغيره من القوانين حق المواطنين في الحصول على التعليم. وينص قانون الصين بشأن التعليم الإلزامي، بصيغته المعدلة في عام ٢٠٠٦، صراحة على التعليم الإلزامي المجاني. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨، ألغيت الرسوم المدرسية المتنوعة للطلاب في مرحلة التعليم الإلزامي في المناطق الحضرية والريفية، بما يمثل تنفيذاً فعلياً لبرنامج التعليم الإلزامي المجاني وصوناً لحق جميع الأطفال في سن الدراسة والشباب في تلقي التعليم الإلزامي على قدم المساواة. وينص الدستور أيضاً على أن للمواطنين حرية الانخراط في البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني وسائر النشاطات الثقافية.

(ج) الضمانات القانونية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى

ينص الدستور على عدم جواز التعدي على الملكية الخاصة للمواطنين. وينص قانون الملكية على تمتع ممتلكات الدولة والجماعات والأفراد وغيرهم من أصحاب الحقوق بالحماية بموجب القانون وعلى عدم جواز التعدي عليها من قبل أي كيان أو فرد. وتنص اللوائح المتعلقة بضمان الكفاف لسكان الحضر واللاتحة التنفيذية المتعلقة ببرنامج الضمانات الخمس لتحقيق الكفاف في الريف، على إتاحة المستوى الأساسي من

الكفاف لفائدة سكان الحضر والريف الفقراء غير القادرين على العمل، ويفتقرون إلى مصدر دخل أو لا يمكنهم الاعتماد على أشخاص آخرين لمساعدتهم أو إعالتهم.

٣- الضمانات القانونية لحقوق النساء والأطفال والمعوقين والأقليات القومية، وغيرها من المجموعات الخاصة

(أ) الضمانات القانونية لحقوق المرأة

إن تعزيز المساواة بين الجنسين هي سياسة أساسية للصين التي وضعت نظاماً قانونياً كاملاً لحماية حقوق المرأة على أساس الدستور ويتألف من قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن حماية حقوق المرأة ومصالحها باعتباره الدعامة الأساسية وأكثر من ١٠٠ من القوانين واللوائح الأخرى، مثل قانون الزواج وقانون تعزيز التوظيف وقانون جمهورية الصين الشعبية بشأن الرعاية الصحية للأمهات والأطفال الرضع. وكانت الصين واحدة من أول البلدان التي تنضم إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين في عام ١٩٩٥ واعتمد إعلان ومنهاج عمل بكين، وكان للمؤتمر تأثير كبير في تعزيز المساواة بين الجنسين وتنمية المرأة في الصين. ولقد وضعت الحكومة الصينية أيضاً برامج لتنمية المرأة في الصين للفترتين ١٩٩٥-٢٠٠٠ و ٢٠٠١-٢٠١٠، حددت فيها الأولويات والأهداف لتنمية قدرات المرأة وإنشاء أجهزة لتقييم تنفيذ البرامج.

(ب) الضمانات القانونية لحقوق الطفل

وضعت الصين مجموعة كاملة من القوانين لحماية حقوق الطفل، وتشمل قانون التعليم الإلزامي، وقانون حماية القصر، وقانون جمهورية الصين الشعبية لمنع جنوح الأحداث. وفي عام ١٩٩٢، أصدرت الصين برنامجاً تفصيلياً في التسعينيات لتنمية الطفل في البلد، وهي أول خطة عمل وطنية لتنمية الطفل استندت إلى اتفاقية حقوق الطفل والأهداف العالمية المقترحة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ويتقدم تنفيذ الأهداف والاستراتيجيات والتدابير المتخذة الملموسة في مجالات الصحة والتعليم والحماية القانونية والبيئة الواردة في برنامج لتنمية الطفل في الصين (٢٠٠١-٢٠١٠) بسلاسة حالياً.

(ج) الضمانات القانونية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

سنت الصين مجموعة من القوانين واللوائح التي تحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تستند إلى قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى قوانين تجاوز عددها ٦٠ قانوناً وتتضمن أحكاماً ملموسة لحماية الحقوق المشروعة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحمي هذه القوانين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التأهيل والتعليم والعمالة والضمان الاجتماعي والمشاركة في شؤون الدولة وأنشطة المجتمع. وصدقت الصين على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٨.

(د) الضمانات القانونية لحقوق الأقليات العرقية

وضعت الصين نظاماً شاملاً من القوانين ويشمل الدستور وقانون جمهورية الصين الشعبية بشأن الحكم الذاتي الوطني الإقليمي لحماية حقوق الأقليات العرقية. وبموجب أحكام الدستور وقانون الحكم الذاتي الوطني الإقليمي، يطبق الحكم الذاتي الإقليمي في المناطق التي تتركز فيها هذه الأقليات. وتنفذ كل منطقة خاصة بأقلية عرقية تتمتع بالحكم الذاتي نظام الحكم الذاتي وفقاً لحدود السلطة المنصوص عليها. بموجب أحكام الدستور وقانون الحكم الذاتي الإقليمي القومي، وتنفذ قوانين الدولة وسياساتها بما يتماشى مع الظروف المحلية. وتتمتع أجهزة الحكم الذاتي في مناطق الحكم الذاتي للأقلية الوطنية، بحكم ذاتي واسع النطاق في مجالات التشريع والاقتصاد والثقافة والتعليم والصحة، وتكفل لجميع الأعراق في المنطقة حرية استخدام وتطوير لغاتها ونظم الكتابة الخاصة بها، واحترام عاداتها وتقاليدها، فضلاً عن ضمان حرية العقيدة الدينية للمواطنين من كافة الأعراق. وينبغي أن يكون حكام ورؤساء المقاطعات والبلديات التابعة لحكومة تتمتع بالحكم الذاتي في مناطق خاصة بأقلية عرقية من مواطني الأقلية العرقية المتمتع بالحكم الذاتي في المنطقة. وعند قبول الطلاب الجدد، توسع مؤسسات التعليم العالي والمدارس الثانوية المتخصصة على نحو مناسب مقاييس ومعايير قبول المرشحين من الأقليات العرقية للالتحاق بالامتحانات، وتولي اهتماماً خاصاً للمرشحين في الامتحانات الذين ينتمون إلى أعراق قليلة العدد.

جيم - الإطار الذي يروج من خلاله لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١- خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

تعزز الحكومة الصينية باطراد قضية حقوق الإنسان في الصين، واستجابة لاقتراح من الأمم المتحدة لوضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، وتمشياً مع التوصية الواردة في إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا، صاغت الصين خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وأصدرتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وكانت تلك هي المرة الأولى التي وضعت فيها الحكومة الصينية خطة وطنية تركز على حقوق الإنسان. وغطت الخطة مجالات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحددت أهداف العمل وتدابير ملموسة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من قبل الحكومة الصينية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

ووضعت الخطة بمشاركة جميع الإدارات المعنية في الحكومة الصينية، فضلاً عن قطاع عريض من المجتمع ككل، وبالتشاور الكامل مع أكثر من ٥٠ جهازاً من الأجهزة التشريعية والقضائية والإدارية، ومع مراعاة آراء المجتمع المدني. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أحررت الحكومة الصينية تقييم منتصف المدة بشأن تنفيذ الخطة وخلصت إلى أن عملية التنفيذ

برمتها تسير بصورة جيدة وأن أهداف خطة العمل تتحقق تدريجياً حيث استكمل جزء من العمل قبل الموعد المقرر.

٢- الأجهزة الرئيسية الأخرى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

لم تشكل الصين بعد مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان على غرار ما ورد في مبادئ باريس، ولكن يوجد عدد من الإدارات الحكومية التي تضطلع بوظائف مشابهة لمثل هذه المؤسسة في إطار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

(أ) مكتب الدولة للرسائل والمكالمات

أسس مكتب الدولة للرسائل والاتصالات في عام ٢٠٠٠، وهي أول هيئة إدارية على الصعيد الوطني تكلف بالتعامل مع الرسائل والاتصالات والزيارات الخاصة بكبار المسؤولين الحكوميين والأجهزة؛ وتشمل مسؤولياتها الأساسية التعامل مع رسائل المواطنين الصينيين والأجانب وزياراتهم، والتأكد من أن قنوات الاتصال مفتوحة لهذه الأغراض. بما يمكن من طرح الاقتراحات والآراء والقضايا الرئيسية التي تؤكد عليها الرسائل والاتصالات والزيارات وإجراء تحليل شامل للتعليقات أو الاقتراحات أو الشكاوى الواردة في تلك الرسائل والاتصالات والزيارات، وإجراء التحقيقات والبحوث بشأن هذه المعلومات وتقديم الاقتراحات بشأن تنقيح السياسات والقوانين واللوائح المعنية وتطويرها. وتعمل المكاتب المكلفة بالتعامل مع رسائل واتصالات وزيارات المواطنين تلك في إطار مجالس نواب الشعب والهيئات الحكومية على جميع المستويات، وهي تتلقى الرسائل والاتصالات وتستقبل زيارات الجمهور وفقاً للوائح المتعلقة بالرسائل والزيارات وتحقق في انتهاكات حقوق الإنسان وتشرف على الإجراءات الإدارية للأجهزة الحكومية لضمان احترامها للقانون، بما من شأنه حماية حقوق المواطنين في المشاركة في النشاط السياسي والتعبير عن أنفسهم والإشراف على إدارة الحكومة.

(ب) لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة التابعة لمجلس الدولة

لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة التابعة لمجلس الدولة هي الهيئة الاستشارية المشتركة بين الوكالات التابعة لمجلس الدولة والمعنية بشؤون المرأة والطفل. ويترأس اللجنة رئيس مجلس الوزراء أو عضو في مجلس الدولة. وهي مكلفة بتنسيق الجهود التي تبذلها الدوائر الحكومية ذات الصلة وتعزيزها لتنفيذ التشريعات وتدابير السياسة العامة المتعلقة بالمرأة والطفل والعمل من أجل قضية المرأة والأطفال عموماً. وتشمل وظائفها الأساسية تنسيق الجهود التي تبذلها الدوائر الحكومية ذات الصلة على نحو فعال وتعزيزها لحماية حقوق النساء والأطفال ومصالحهم ووضع برامج التنمية المتعلقة بالمرأة والطفل وتنفيذها وتوفير الموظفين والموارد المالية والمادية اللازمة للعمل لفائدة المرأة والأطفال والعمل من أجل قضيتهم وكذلك قيادة

أعمال اللجان العاملة المعنية بالنساء والأطفال في الحكومات الشعبية من كل مقاطعة ومنطقة تتمتع بحكم ذاتي وبلدية مركزية والإشراف عليها ورصدها.

(ج) لجنة مجلس الدولة العاملة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة

لجنة مجلس الدولة العاملة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة هي الهيئة الاستشارية المشتركة بين الوكالات التابعة لمجلس الدولة المعنية بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة. ويترأسها نائب رئيس الوزراء المكلف بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة. بمجلس الدولة أو عضو في مجلس الدولة. وأما مسؤولياتها الأساسية فهي التنسيق العام لصياغة المبادئ التوجيهية والسياسات والتشريعات والبرامج وتنفيذها والتخطيط فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لتنسيق الردود على القضايا الرئيسية التي تنشأ في إطار العمل بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة وتنظيم أنشطة الأمم المتحدة الرئيسية في الصين المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتنسيقها.

(د) لجنة الدولة للشؤون العرقية لجمهورية الصين الشعبية

لجنة الدولة للشؤون العرقية هي دائرة تابعة لمجلس الدولة وهي مسؤولة عن إدارة الشؤون العرقية على الصعيد الوطني. وقد تأسست اللجنة في عام ١٩٤٩ وهي إحدى الوزارات واللجان الوطنية الأولى للصين الجديدة. وأما وظائفها الأساسية فهي صياغة قوانين ولوائح الدولة لحماية حقوق الأقليات العرقية وتنظيم الدعاية حول السياسات والقوانين المتعلقة بالأقليات العرقية وإذكاء الوعي بشأنها والإشراف على تنفيذها والإشراف على تنفيذها. هيكل الحكم الذاتي للأقليات لفائدة مناطق الأقليات وتعزيزها ودراسة مبادئ وإجراءات التعاون بين الأقليات العرقية وصياغتها وتعزيز المساواة والتضامن والمساعدة المتبادلة والتعاون بين الأقليات العرقية وتنظيم الدراسات الاستقصائية لحالة حقوق الإنسان بين الأقليات العرقية وإجراء البحوث بشأن سياسات وتدابير خاصة للتنمية الاقتصادية في مناطق الأقليات العرقية وإجراء البحوث حول قضايا ثقافية وفنية تتميز بها الأقليات العرقية وتقديم اقتراحات بشأن ذلك وإدارة الأعمال المتعلقة بلغات الأقليات العرقية ونظم كتابتها وتطوير التعليم لفائدة الأقليات العرقية وتدريب المهنيين والسياسيين والإداريين المنتمين إلى الأقليات العرقية.

(هـ) اللجنة الوطنية الصينية للشيخوخة

اللجنة الوطنية الصينية للشيخوخة هي الهيئة الاستشارية المشتركة بين الوكالات التابعة لمجلس الدولة المعنية بشؤون المسنين. وأنشئت اللجنة في عام ١٩٩٩ وأما وظائفها الرئيسية فهي دراسة الاستراتيجيات والسياسات الرئيسية بشأن تطورات قضية المسنين وصياغتها وتنسيق خطط التنمية للمسنين من قبل الإدارات المعنية في الحكومة وتعزيز تنفيذها وتنسيق الحماية الفعالة لحقوق المسنين ومصالحهم من قبل الإدارات المعنية في الحكومة وتعزيزها وتنسيق وتشجيع تعزيز مركزية التوجيه والإدارة المتكاملة للعمل الذي تضطلع به الإدارات المعنية في الحكومة فيما يتعلق بشؤون المسنين وتعزيزهما وتشجيع إطلاق مجموعة

متنوعة من الأنشطة المفيدة للصحة البدنية والنفسية للمسنين، وقيادة الأنشطة المعنية بشؤون المسنين والإشراف عليها ومتابعتها في جميع المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات المركزية وتنظيم الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في الصين فيما يتعلق بشؤون المسنين وتنسيقها.

٣- مشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام في حماية حقوق الإنسان

تشجع الحكومة الصينية وتدعم إطلاق المجتمع المدني للأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتشهد المنظمات غير الحكومية تطوراً سريعاً في هذا المجال. واعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٩، بلغ عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة قانونياً في الصين ٤٣١ ٠٠٠ منظمة، أي بتضاعف عددها ٩٦ مرة مقارنة بعدد المنظمات المسجلة في عام ١٩٩٦. وتنشط هذه المنظمات في مجالات مثل تخفيف حدة الفقر والصحة والتعليم والبيئة والحفاظ على الحقوق القانونية وأصبحت قوة مؤثرة في السياسة الصينية والاقتصاد والثقافة والمجتمع. ومن بين المنظمات غير الحكومية الصينية الرئيسية المكرسة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها منظمة الاتحاد النسائي لعموم الصين والاتحاد الصيني للأشخاص ذوي الإعاقة واتحاد عموم الصين لنقابات العمال.

والاتحاد النسائي لعموم الصين هو أكبر منظمة نسائية في الصين لحماية حقوق المرأة ومصالحها وتعزيز تنميتها. أما وظائفه الأساسية فهي تركيز مشاركة المرأة الواسعة وحشدها في الإنتاج الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وإتاحة التعليم والقيادة للمرأة لتعزيز احترامهن لذاتهن وثقتهم بالنفس ورغبتهم في الاستقلال وتطوير الذات، وبالتالي تعزيز مستواهن على نحو شامل و النهوض بتنمية النساء الموهوبات وتمثيل المرأة بالمشاركة في الإدارة الديمقراطية والمراقبة الديمقراطية للشؤون الوطنية والاجتماعية والمشاركة في صياغة القوانين واللوائح والقوانين المتعلقة بالمرأة والأطفال وبالتالي حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة والأطفال وتعزيز المساواة بين الجنسين وخدمة النساء والأطفال.

والاتحاد الصيني للأشخاص ذوي الإعاقة هي منظمة شعبية تتألف من أشخاص ذوي إعاقة وأقاربهم وأصدقائهم والأشخاص الذين يعملون معهم. وقد حصلت المنظمة على شهادة اعتماد بموجب القانون الوطني وعلى إذن من مجلس الدولة. وهي منظمة موحدة للأشخاص الذين يعانون من جميع أنواع الإعاقات. وتشمل وظائفها في قطاع التمثيل والخدمة والإدارة، تمثيل المصالح المشتركة للأشخاص ذوي الإعاقة وحماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة وإطلاق مشروعات تجارية وأنشطة تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مباشر والاضطلاع بالمهام التي طلبتها الحكومة لإدارة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وتطويرها.

واتحاد عموم الصين لنقابات العمال هي الهيئة القيادية التي تضم الاتحادات النقابية في جميع أنحاء الصين وجميع الصناعات. أما وظائفها الأساسية فهي حماية الحقوق والمصالح المشروعة للعمال والموظفين فضلاً عن حقوقهم الديمقراطية وحشد المشاركة الجماعية للعمال والموظفين في مجال البناء والإصلاح لإكمال مهمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها والمشاركة في إدارة المؤسسات الديمقراطية وتحقيق التطور المستمر في التثقيف الإيديولوجي والأخلاقي والتطوير العلمي والتقني والثقافي للعمال والموظفين من خلال التعليم.

وتضطلع المنظمات غير الحكومية الصينية أيضاً بدور نشط في أنشطة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. واعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٨، حصلت ٢٥ منظمة غير حكومية صينية، بما في ذلك شبكة المنظمات غير الحكومية الصينية للتبادلات الدولية، ورابطة الأمم المتحدة، والاتحاد النسائي لعموم الصين، والاتحاد الصيني للأشخاص ذوي الإعاقة، والجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

وتعتبر اللوائح المعنية بتسجيل المنظمات الاجتماعية وإدارتها، الصادرة في عام ١٩٩٨، التشريعات الأساسية التي تنظم تسجيل المنظمات غير الحكومية وإدارتها. وبموجب أحكامها، وعلاوة على اشتراط تسجيل إنشاء منظمة مدنية لدى إدارة الشؤون المدنية، يجب أيضاً على الإدارة المسؤولة في المقام الأول تقديم وثائق الموافقة. ويشير مصطلح "الإدارة المسؤولة في المقام الأول" إلى الهيئة المعنية لدى الحكومة الشعبية (جنباً إلى جنب مع الإدارة المعنية بإصدار التصاريح المرتبطة بها) على مستوى المحافظة فما فوق. وتضطلع هذه الأجهزة بعملية مهمة ضرورية وهي إدارة إجراءات التأهل وترخيص المشاريع وتقديم المشورة المتخصصة لمنظمات المجتمع المدني فضلاً عن إتاحة الدعم والتوجيه المحدد حسب الحاجة.

وتشارك المؤسسات الأكاديمية الصينية بجميع أنواعها أيضاً بنشاط في إعداد دراسات حقوق الإنسان ونشر المعرفة حول حقوق الإنسان وتشارك في صياغة تشريعات رئيسية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع وسائل الإعلام بدور فريد في الدعاية والترويج ورصد تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال نشر الكتب والمقالات وإلقاء المحاضرات وكتابة المقالات الإخبارية.

٤- تطوير مجال التثقيف بشأن حقوق الإنسان

نفذت الصين في عام ١٩٨٦ سلسلة من أربعة حملات وطنية خمسية لنشر المعرفة بشأن النظام القانوني وتوعية المواطنين بحقوق وواجباتهم على نحو شامل. وخلال الحملة الخمسية الخامسة لنشر المعرفة القانونية (٢٠٠٦-٢٠١٠)، عززت الحكومة الصينية الأنشطة الترويجية بالاعتماد على النظم القائمة للتعليم الإلزامي والتعليم الثانوي والتعليم العالي والتعليم المهني ومؤسسات تدريب أجهزة الحكومة الوطنية فضلاً عن البث الإذاعي والتلفزيون

والمطبوعات والإنترنت، لتنفيذ برنامج منهجي ومتنوع للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتعميم المعرفة بالقوانين وحقوق الإنسان ونشرها.

'١' ويجري دعم محتوى المقررات الدراسية تدريجياً بشأن القانون وحقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية. ومنذ بداية التسعينيات، أدرج تدريجياً التثقيف بشأن النظام القانوني وحقوق الإنسان في المدارس، حيث تدرّس مادة النظام القانوني حالياً في معظم المدارس الابتدائية والمتوسطة.

'٢' وتشجع الكليات والجامعات على إجراء البحوث والتوعية بنظريات حقوق الإنسان. وتتيح حالياً كليات وأقسام القانون في ٣٠ جامعة دورات متخصصة في قانون حقوق الإنسان وأنشئت مراكز للبحث في مجال حقوق الإنسان في ٢٠ كلية ومعهد للبحوث.

'٣' ويجري التركيز على توعية موظفي الخدمة المدنية وتدريبهم على حقوق الإنسان، ولا سيما في قطاعات الأمن العام والنيابة العامة والمحاكم والسجون والأجهزة الإدارية المعنية بإنفاذ القانون والموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون. وتعد أجهزة إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان برامج تثقيفية وتدريبية مصممة خصيصاً لأنواع محددة من العمل الذي تقوم به، بما يوسع من نطاق الوعي بشأن القوانين واللوائح في مجال حماية حقوق الإنسان ونشرها والتشجيع على جعل المعرفة بحقوق الإنسان وإذكاء الوعي بها أمراً طبيعياً واعتيادياً ومنهجياً. وفي حزيران/يونيه من عام ٢٠٠٩، أنجزت وزارة العدل برنامجاً تدريبياً شاملاً لفائدة ٢٠٨٠ رئيساً معيناً حديثاً في المكاتب القضائية المحلية وحراس السجون، حيث تعتبر التوعية بحقوق الإنسان في هذين القطاعين عنصراً هاماً من التدريب. وفي أيلول/سبتمبر، حشدت المحكمة الشعبية العليا أكثر من ٣٥٠٠ قاضٍ من كبار قضاة محاكم الدرجتين المتوسطة والابتدائية لتدريبهم على مراحل من أجل تعزيز مفهوم التطبيق العادل للعدالة القضائية وتعزيز الكفاءات الكفيلة بذلك.

'٤' وتنفذ أنشطة منظمة لتثقيف الجمهور في مجال حقوق الإنسان. إذ تروج فكرة حقوق الإنسان بين أوساط الجمهور من خلال وسائل الإعلام وهي الإذاعة والتلفزيون والمطبوعات والإنترنت بما يعزز الوعي بحقوق الإنسان بين الجمهور عامة. وتجري الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان بحثاً واستقصاءات ميدانية بشأن نظرية حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، فضلاً عن مجموعة متنوعة من أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان والترويج لها بما في ذلك المحاضرات والدورات التدريبية. ويدل التطور السريع الذي شهدته كل من مجلة "هيومن رايتس" والمواقع الإلكترونية غير الرسمية مثل "www.humanrights.cn" على الاستفادة الكاملة من الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة الأخرى للمضي قدماً في الترويج لحقوق الإنسان والتوعية بها.

'٥' وأقيمت علاقات تبادل وتعاون على الصعيد الدولي في مجال التثقيف بحقوق الإنسان. وتستفيد الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان والهيئات البحثية في مجال حقوق الإنسان في الكليات والجامعات ومؤسسات البحوث والعلوم الاجتماعية استفادة كاملة من منابر البحوث العلمية والأكاديمية لمواصلة علاقات التبادل والتعاون الدوليين من خلال مجموعة متنوعة من القنوات، فضلاً عن تعزيز السعي الحثيث نحو تشكيل فريق من المتخصصين المؤهلين تأهيلاً عالياً في مجال حقوق الإنسان ومن لهم خبرة دولية.

٥- التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

تشارك الصين بنشاط في أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وقد اضطلعت بدور نشط وبناء في أعمال المؤتمر العالمي بشأن حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ في فيينا، والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية في ديربان لعام ٢٠٠١، ومؤتمر ديربان الاستعراضي لعام ٢٠٠٩، وكذلك في لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة. وتحافظ الصين على علاقات تعاونية جيدة مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب المفوضية السامية. وقد استقبلت المفوضة السامية خلال زيارتها الثماني للصين. ومنذ التوقيع في عام ٢٠٠٠ على مذكرة التفاهم التقنية بين الصين ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، نفذ الجانبان برامج تبادل وتعاون في مجال حقوق الإنسان. وتتخذ الصين موقفاً إيجابياً فيما يتعلق بالتعاون بشأن آليات الإجراءات الخاصة. ومنذ عام ١٩٩٤، استقبلت المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد (في ١٩٩٤)، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (في عام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٤)، والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم (في ٢٠٠٣)، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب (في ٢٠٠٥). وقد دعي المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء إلى زيارة الصين.

وتتعهد الصين بنشاط التبادلات الثنائية والتعاون الإقليمي بشأن حقوق الإنسان. وشاركت طيلة العقد الماضي في حوارات حقوق الإنسان وتبادل المعلومات مع ما يقرب من ٢٠ بلداً وإقليماً، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا والنرويج وهولندا وألمانيا وسويسرا والسويد والمجر واليابان وروسيا وكوبا والمكسيك وبيرو وشيلي. وهي تشارك أيضاً على نطاق واسع في الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية والأقليمية المتعلقة بمجال حقوق الإنسان على مستوى آسيا والمحيط الهادئ واستضافت حلقتي العمل السنوية الثامنة والثالثة عشرة بشأن إطار التعاون الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واستضافت أيضاً اجتماعين غير رسميين للقمّة الآسوية - الأوروبية حول حقوق الإنسان.

دال - عملية الإبلاغ على الصعيد الوطني

ما فتئت الحكومة الصينية تفي بالتزاماتها بكل إخلاص. بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. فهي تأخذ الالتزامات المرتبطة بكتابة التقارير على محمل الجد وتعمل على تزويد اللجان ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان بتقارير ذات جودة عالية عن الإجراءات التي تتخذها للوفاء بتلك الالتزامات. ووزارة الشؤون الخارجية هي الهيئة الاستشارية المشتركة بين الوكالات لكتابة التقارير المطلوبة بموجب صكوك حقوق الإنسان. وعندما يطلب مثل هذا التقرير، تضع الوزارة الجداول الزمنية للعمل قبل ستة أشهر أو سنة مقدماً وتأخذ بزمام المبادرة في تشكيل فريق عمل مشترك بين الوكالات لإعداد التقرير. وتضم مجموعة العمل المختصة السلطات التشريعية والقضائية والإدارية المرتبطة موضوعياً مع المناطق التي تشملها المعاهدة المعنية. وأثناء إعداد التقرير، يجتمع الفريق العامل حسب الحاجة لمناقشة مشروع التقرير ويدعو المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية المرتبطة مع المناطق التي تشملها هذه المعاهدة إلى المشاركة من أجل الاستماع إلى ملاحظاتهم واقتراحاتهم والأخذ بها في نص التقرير.

ولاستكمال صياغة الوثيقة الأساسية الحالية والوثيقة الخاصة بالمعاهدة، اضطلعت وزارة الشؤون الخارجية بدور رائد في إنشاء مجموعة العمل المشتركة بين الإدارات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وشملت في عضويتها ما يقرب من ٣٠ هيئة تشريعية وقضائية وإدارية (انظر الملحق ١ للاطلاع على القائمة الكاملة). وأثناء عملية الصياغة، تشاور فريق العمل مع ما يقرب من ٢٠ منظمة وطنية غير حكومية ومؤسسة أكاديمية لمعرفة آرائها (انظر الملحق ٢ للحصول على قائمة كاملة). وفي إطار إعداد المواد المتعلقة بمسؤوليتها على وجه الخصوص، التمتت كل هيئة وإدارة أيضاً وجهات نظر المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في هذا المجال. والتمتت الهيئات والإدارات آراء الجمهور على نطاق واسع بشأن التقرير عبر موقع الوزارة.

ثالثاً - عدم التمييز والمساواة

ألف - التشريعات التي تحمي مبدأي عدم التمييز والمساواة

على الرغم من افتقار التشريعات الداخلية الصينية في الوقت الحاضر إلى أي تعريف قانوني موحد لمصطلح "التمييز"، يحظر التمييز صراحة على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو السن أو الإعاقة وفقاً للدستور وقانون الحكم الذاتي الإقليمي القومي والقانون المتعلق بحماية حقوق المرأة ومصالحها وقانون حماية حقوق المسنين ومصالحهم وقانون حماية القصر وقانون حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وقانون تعزيز التوظيف. وقد صدقت الصين على عدد

كبير من الصكوك الدولية لمكافحة التمييز ووضعت على هذا الأساس أيضاً قوانين محددة لحظر أوجه التمييز المحتملة والمشاكل المرتبطة به. وترى السلطات التشريعية في الصين أن وضع تعريف قانوني موحد لمصطلح "التمييز" هي مهمة معقدة للغاية، في حين أن معالجة مظاهر التمييز المحتملة والمشاكل المرتبطة به عن طريق القوانين الفردية أكثر واقعية وقابلة للتطبيق وهي بالتالي مناسبة أكثر لحماية حقوق الجماعات الخاصة ومصالحها لتنفيذ حظر التمييز على أرض الواقع.

وينص الدستور الصيني على مبدأ أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون. ويتمتع كل مواطن بالحقوق المنصوص عليها في الدستور والقوانين على قدم المساواة، وهو أيضاً يفي بنفس القدر بالالتزامات المنصوص عليها في الدستور والقوانين. وتنص المادة ٣٤ من الدستور على تمتع جميع مواطني جمهورية الصين الشعبية الذين بلغوا سن ١٨ عام بحق التصويت والترشح للانتخابات بغض النظر عن العرق أو الجنس أو المهنة أو الخلفية العائلية أو المعتقد الديني أو المستوى التعليمي أو حالة الممتلكات أو مدة الإقامة. وينص كل من الدستور وقانون الحكم الذاتي الإقليمي القومي على أن جميع الأعراق متساوية وأن الدولة تصون الحقوق والمصالح المشروعة لكل الأقليات العرقية وتحظر ممارسة التمييز والقمع ضد أي عرق من الأقليات. ويتمتع كل عرق بحرية استخدام لغتها الخاصة ونظام كتابتها وتطويرهما، فضلاً عن حرية الحفاظ على التقاليد والعادات الخاصة بها أو تطويرها. وينص كل من الدستور وبعض القوانين مثل قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها، على تمتع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعائلية. ويكفل كل من الدستور وهذه القوانين واللوائح مثل القانون المعني بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص من غير ذوي الإعاقة في مجالات التعليم والتوظيف والضمان الاجتماعي والمشاركة في إدارة شؤون الدولة والحياة الاجتماعية.

باء - التدابير اللازمة لحظر جميع أشكال التمييز والقضاء عليها

١- تدابير عدم التمييز والمساواة في حماية حقوق المرأة

إن تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة هو سياسة أساسية للدولة. وفي السنوات الأخيرة، بدأت الحكومة الصينية تعتبر المساواة والعدالة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، عنصراً هاماً في بناء مجتمع اشتراكي متناغم واتخذت مجموعة من التدابير على الصعيد الاقتصادي والقانوني والإداري والرأي العام في محاولة لضمان تمتع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية فضلاً عن تعزيز التنمية الشاملة بالنسبة للنساء على نحو مستمر.

(أ) تحسين الإطار المؤسسي لتعزيز المساواة بين الجنسين

تطور الصين باستمرار النظام القانوني لحماية حقوق المرأة ومصالحها وتعزيز المساواة بين الجنسين. ووضعت الصين برامج لتنمية المرأة للفترتين ١٩٩٥-٢٠٠٠ و ٢٠٠١-٢٠١٠، وحددت فيها المناطق والأهداف التنموية ذات الأولوية وواصلت تطوير هيكل عمل الفريق العامل المعني بالمرأة والطفل التابع لمجلس الدولة وأفسحت المجال كاملاً للاتحاد النسائي لعموم الصين وغيرها من المنظمات غير الحكومية المرتبطة بتنمية المرأة وضاعفت التمويل لبرامج تنمية المرأة وعملت على تعزيز المساواة بين الجنسين وتنمية المرأة.

(ب) المساواة في مجال توظيف النساء

تعتبر الصين تتمتع المرأة بفرص العمل التي يتمتع بها الرجل وبمحصنة متساوية من الموارد الاقتصادية وثمار التنمية الاجتماعية، هدفاً أساسياً وذو أولوية في إطار تعزيز المساواة بين الجنسين وتنمية المرأة. وقد صيغت سلسلة من السياسات والتدابير ونفذت لضمان اضطلاع المرأة بدور متساو في عملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن المساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الفعالة وتعزيز المرأة لقدراتها الذاتية وتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تعاونت الإدارات المعنية في الحكومة الصينية بنشاط مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية الأخرى، لتعزيز إدماج الجنسين في صلب مجال العمل والتوظيف، فضلاً عن النهوض بتوظيف المرأة وقدراتها لتعزيز روح المبادرة، وقد تحققت نتائج إيجابية في هذا الصدد. وارتفعت نسبة النساء إلى العدد الإجمالي للعاملين من نسبة ٧,٥ في المائة خلال السنوات الأولى للجمهورية الشعبية إلى ٤٥ في المائة حالياً، وهو ما يتجاوز المعدل العالمي. وبلغ عدد النساء العاملات والموظفات ٨٦,٥٢٦ مليون امرأة في جميع أنحاء البلاد، أو ٣٥,٣ في المائة من العدد الإجمالي. وتشكل المرأة نسبة ٢٥ في المائة من القوى العاملة في قطاع الأعمال. وتشهد نسبة النساء العاملات في الصناعات الأساسية والثانوية تناقصاً، مع زيادة واضحة في الشركات التقنية ذات المعارف العالية والمكثفة. ويتجاوز عدد النساء نسبياً عدد الرجال في التعليم والثقافة والفنون وصناعة الأفلام والبريد التلفزيوني والصحة واللياقة البدنية.

(ج) القضاء على الفقر بالنسبة إلى المرأة

وضعت الصين سياسات تفضيلية لتعزيز القضاء على الفقر بالنسبة إلى المرأة. وفي المؤتمر العالمي المعني بالحد من الفقر، الذي عقد في شنغهاي في عام ٢٠٠٤، دعت الحكومة الصينية إلى وضع سياسات للتخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه، مشددة على أنه في ظل مبدأ الأولوية المتساوية وعندما يقدم الدعم المكثف لمشاركة النساء الفقيرات في برامج القضاء على الفقر، فإن نسبة النساء من المشاركات لا تقل عن ٤٠ في المائة من إجمالي المشاركين في هذه البرامج. وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، منحت الدولة قروضاً بفوائد منخفضة

بلغت ١٣,٥٢ مليار يوان في شكل قروض صغيرة لفائدة الأسر الريفية بهدف التخفيف من حدة الفقر. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف المقترضين من النساء.

وتساعد المنظمات غير الحكومية أيضاً النساء بصورة نشطة للتغلب على الفقر. وأطلقت منظمات الاتحاد النسائي على جميع مستوياتها، مع مراعاة الظروف المحلية، برنامج "الأنشطة النسائية لمساعدة الفقراء". وأطلقت مؤسسة رعاية سكان الصين "مشروع السعادة"، الذي يهدف إلى تقديم المساعدة إلى الأمهات الفقيرات وجمع الأموال اللازمة لمساعدتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين صحتهم ومستوياتهن التعليمية.

(د) المساواة في مشاركة المرأة في صنع القرار والإدارة

تشهد مشاركة المرأة في شؤون الدولة والمجتمع على المستوى الإداري تزايداً مستمراً وشهد مستوى مشاركتهم في الشؤون السياسية ارتفاعاً تدريجياً أيضاً. وفي السنوات الأخيرة، شاركت المرأة بنشاط كمرشحات في انتخابات مجالس نواب الشعب على كافة المستويات حيث مارسن حقوقهن الديمقراطية وارتفعت نسبة النساء المرشحات لمجالس نواب الشعب المحلية إلى ٧٣,٤ في المائة. وظلت نسبة النساء في المجلس الوطني لنواب الشعب أعلى من ٢٠ في المائة وبلغت نسبة النساء ٢١,٣ في المائة في المجلس الوطني لنواب الشعب الحادي عشر و١٧,٧ في المائة من أعضاء اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني. وفي عام ٢٠٠٨، تقلدت ثماني نساء مناصب قيادية عليا في البلاد، بالإضافة إلى تولي ٢٣٠ امرأة مناصب في وزارات الدولة ولجانها. وتجاوز عدد النساء في قطاع الخدمة المدنية ٤٠ في المائة على الصعيد الوطني. وتشكل النساء بالفعل ٤٨,٢ في المائة و٢١,٧ في المائة من أعضاء لجان الأحياء ولجان القرى على التوالي.

(هـ) المساواة في مجال التعليم لفائدة النساء

تتمتع المرأة في الصين بنفس الحقوق والفرص التعليمية التي يتمتع بها الرجال. وتتخذ الدولة تدابير وإجراءات واقعية ترمي إلى ضمان حق الفتيات في تسع سنوات من التعليم الإلزامي وزيادة الفرص المتاحة للمرأة لتلقي التعليم في المدارس المتوسطة والثانوية، مع التركيز على القضاء على الأمية في أوساط النساء الشابات. وارتفع مستوى المرأة التعليمي الإجمالي ومتوسط سنوات التعلم ارتفاعاً ملحوظاً. وعندما تأسست الجمهورية الشعبية كان أكثر من ٩٠ في المائة من النساء الصينيات أميات. وبحلول عام ٢٠٠٨، التحقت ٩٩,٥٤ في المائة من الفتيات في سن التعليم الابتدائي بالمدرسة في البلاد؛ وبلغ عدد الطلاب من النساء ٤٩,٨٦ في المائة، ٤٨,١٦ في المائة و٣٤,٧٠ في المائة لنيل شهادة البكالوريوس والماجستير ودرجة الدكتوراه على التوالي. وتجاوز عدد المهنيين من النساء ١٠ ملايين امرأة. وتتمتع المرأة بفرص أكبر في الحصول على أعلى مستويات التعليم ومواصلة دراستها. وتعتمد المرأة أكثر من ذي قبل على جهودها الذاتية لتغيير مصيرها من خلال المعرفة.

(و) رفع مكانة المرأة في إطار الزواج والأسرة

بالرجوع إلى فترة الخمسينيات، كان قانون الزواج لجمهورية الصين الشعبية من القوانين الأولى التي صدرت في الصين الجديدة ويتضمن أحكاماً واضحة تنص على مساواة وضع المرأة بالرجل في إطار الزواج والأسرة. وأخذ قانون الزواج المعدل الصادر في الصين في عام ٢٠٠١ بمبدأ المساواة بين الجنسين الأساسي وشدد على المساواة في المركز بين الزوج والزوجة، فضلاً عن المساواة في الحقوق والواجبات في إطار الزواج والأسرة ونص على تعزيز مركز للمواد التي تناولت بالأساس مسألة حقوق المرأة، مثل تلك التي تحظر العنف المتزلي وتعدد الزوجات وما شابه ذلك. وفي الوقت الحاضر، شهدت مكانة المرأة في إطار الزواج والأسرة تحولاً تاريخياً، من حيث الزيادة الواضحة في درجة حرية النساء في إطار الزواج ودورهن في صنع القرار داخل الأسرة، وزيادة الضمانات التي تكفها حقوقهن الشخصية وحققهن في الملكية.

(ز) مكافحة العنف المتزلي وحماية حقوق المرأة

في الصين، يحظر كل من الدستور وقانون الإجراءات الجنائية والأحكام العامة للقانون المدني وقانون الزواج وقانون حماية حقوق المرأة ومصالحها وقانون حماية حقوق المسنين ومصالحهم وقانون حماية القصر وقانون حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، استخدام شخص ما لأي شكل من أشكال العنف ضد المرأة. وفي أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٨، اشترك كل من الاتحاد النسائي لعموم الصين وإدارة الدعاية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والنيابة الشعبية العليا ووزارة الأمن العام ووزارة الشؤون المدنية ووزارة العدل ووزارة الصحة في إصدار الوثيقة المعنونة "آراء بشأن منع العنف المتزلي ووضع حد له" التي تحدد بوضوح واجبات خاصة لكل دائرة ووزارة من الدوائر والوزارات الحكومية المذكورة آنفاً في مجال منع العنف المتزلي ووضع حد له. وفي السنوات الأخيرة، سنت القوانين واللوائح المحلية لمكافحة العنف المتزلي في بعض المناطق. وحتى نهاية عام ٢٠٠٩، وضعت ٢٧ مقاطعة ومنطقة تتمتع بالحكم الذاتي وبلدية مركزية لوائح وآراء قانونية أو تدابير من هذا النوع. وتتعاون الحكومة الصينية أيضاً بصورة نشطة مع المنظمات غير الحكومية لتنفيذ برامج التدخل والقيام بحملات الدعاية والأنشطة الرئيسية التعليمية والتدريبية وإنشاء مراكز الشرطة المعنية بالتبليغ ومراكز الفحص الطبي الشرعي وملاجئ إنقاذ المرأة وفتح خطوط هاتفية تحارب العنف المتزلي من أجل تقديم المشورة والحماية والرعاية الطبية وخدمات المساعدة النفسية للضحايا من النساء.

وتشرع الصين تدريجياً في بناء آليات اجتماعية لحماية حقوق المرأة ومصالحها. وقد أنشئ على المستوى الوطني جهاز لحماية حقوق النساء والأطفال ومصالحهم ويضم وزارات ولجاناً حكومية بلغ عددها ٢٠ وزارة ولجنة. واعتباراً من عام ٢٠٠٩، أنشئت أجهزة مماثلة في ٢٩ مقاطعة ومنطقة تتمتع بالحكم الذاتي وبلدية مركزية. وأنشأت بعض المحاكم هيئات قضائية للبت على وجه التحديد في القضايا المدنية التي تتناول مسألة حماية حقوق المرأة

ومصالحها وكذلك للسماح لمستشاري الشعب من النساء بالاضطلاع بدور فعال. وقد تولى ما يقرب من ٦٠٠ من كوادر الاتحاد النسائي لعموم الصين منصب مستشارين قضاة. وتنظم الدولة بصورة نشطة دورات تدريبية في مجال التوعية الجنسانية لفائدة الموظفين المعنيين بإنفاذ القانون وموظفي الجهاز القضائي، لتعزيز مساهمتهم في مجال حماية حقوق المرأة. وعلاوة على ذلك، تدعم الحكومة الصينية جهود المنظمات غير الحكومية لتخصيص خطوط هاتفية تهتم بحقوق المرأة وإنشاء مراكز الاستشارات القانونية من أجل تقديم المساعدة القانونية والخدمات للمرأة على نحو فعال.

٢- تدابير لعدم التمييز والمساواة في حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

(أ) المساواة في مجال التعليم لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة

اتخذت الحكومة الصينية إجراءات عملية لضمان إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم ومواصلة تحسين نوعية حياتهم وتعزيز فرص مشاركتهم في المجتمع. وقد أنشئت ١٦٧٢ مدرسة تعليمية خاصة بالمكفوفين والصم وذوي الإعاقة العقلية من الشباب والأطفال إلى حد عام ٢٠٠٩، وفتحت فصول إضافية خاصة في ٢٨٠١ مدرسة من مدارس التعليم الإلزامي العام وقدمت خدمات لما يقرب من ٤٢٨ ٠٠٠ طالباً كفيفاً وأصم وذا إعاقة عقلية. وأسست ١٠٤ مدرسة ثانوية للتعليم الخاص يدرس فيها ٦ ٣٣٩ طالباً؛ ومن بين تلك المدارس خصصت ٨٤ مدرسة ثانوية للصم ويدرس فيها ١٩٧ ٥ طالباً و ٢٠ مدرسة ثانوية للمكفوفين يدرس فيها ١ ١٤٢ طالباً وطالبة. وتوجد ٨٤ مؤسسة متوسطة للتعليم المهني للأشخاص ذوي الإعاقة ويدرس فيها ٤٤٨ ١١ طالباً وطالبة. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين في المؤسسات العامة للتعليم العالي ٦ ٥٨٦ طالباً وطالبة ودخل ١ ١٩٦ طالباً ذي إعاقة جامعات التعليم الخاص لمواصلة دراستهم (انظر الشكل ٢٨). وفي الوقت نفسه، بدأ تنفيذ برامج لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على الحصول على التعليم في جميع أنحاء البلاد. وفي عام ٢٠٠٨، حصل ٣٥ ٥١٠ شاباً فقيراً ذي إعاقة على مساعدات مالية للاستفادة من برنامج التعليم الإلزامي في إطار صندوق الرعاية الاجتماعية بدعم من اتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة في الصين.

وفي عام ٢٠٠٩، بلغ عدد مؤسسات التدريب المهني الخاصة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى المقاطعات والبلديات والمحافظات ١ ٨٥٢ مؤسسة، في حين قبلت ٢ ١٣٢ مؤسسة للتدريب المهني طلاباً ذوي إعاقة لتلقي التدريب. وبلغ عدد الطلاب ذوي الإعاقة الذين تلقوا التعليم والتدريب المهني ما مجموعه ٧٨٥ ٠٠٠ طالباً ومنحت شهادات التأهيل المهني إلى ١٠٩ ٠٠٠ طالباً.

(ب) المساواة في فرص العمل والضمان الاجتماعي للمعاقين

تسعى الحكومة الصينية إلى ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على فرص العمل على قدم المساواة وتعمل على تعزيز فرص العمل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون في الصين ٢٢ مليون نسمة، منهم ٤,٤٣٤ مليون من سكان الحضر و ١٧,٥٧٠ مليون من سكان الريف.

وقد تحسن وضع الضمان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ عدد من تمتع بتغطية الضمان الاجتماعي ٢,٨٧٦ مليون موظف وعامل ذي إعاقة في المناطق الحضرية، من بينهم ١,٩٠٣ مليون شخص يتمتعون بالتغطية في إطار التأمين على الشيخوخة و ١,٢٩٨ مليون شخص في إطار التأمين الطبي وتمتع ٢,٨٣٦ مليون شخص ذي إعاقة في المناطق الحضرية بالتأمين الطبي الأساسي وبلغ عدد من استفاد من الإعاقة من بدل غلاء المعيشة الأساسية ٦,٤٠٨ مليون شخص في المناطق الحضرية والريفية وبلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في دور الرعاية في المناطق الحضرية والريفية ما مجموعه ١٠٥٠٠٠ و ٩٤٩٠٠٠ على التوالي، وتلقى ٢,٦٧٣ مليون شخص ذي إعاقة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على المساعدة المؤقتة بينما حصل ١,٤٣٣ مليون شخص من ذوي الإعاقة في المناطق الحضرية والريفية على مساعدات منتظمة (انظر الشكل رقم ٢٩).

(ج) القضاء على الفقر بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة

تسعى المقاطعات والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي والبلديات المركزية إلى إدراج مساعدة الفقراء من الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من تحسين وضعهم في نطاق الوظائف الحكومية وأهدافها وتحشد الطاقات على نطاق واسع من المجتمع في برامج لمساعدة الفقراء من الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أحرز تقدم ملحوظ في التخفيف من حدة فقر الأشخاص ذوي الإعاقة، ويعيش الأشخاص ذوي الإعاقة الفقراء حياة أكثر إنتاجية.

وبما أن برامج التخفيف من حدة الفقر وضعت في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٩، تمكن أكثر من ١٠ ملايين شخص من الفقراء ذوي الإعاقة في المناطق الريفية من الحصول على الغذاء والكساء الكافيين من خلال المشاركة في العمل المنتج. وقد أعيد بناء بعض المساكن الريفية وبلغ عددها ٤٣٠٠٠٠ مسكناً في إطار البرامج التي وضعت منذ عام ٢٠٠٤ لإعادة بناء المساكن المتداعية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية الفقيرة مما مكن ٦٠٣٠٠٠ شخص ذي إعاقة من الاستفادة منها. ومن بين الأشخاص الفقراء ذوي الإعاقة في المناطق الريفية البالغ عددهم ١,٩٢٣ مليون شخص تلقوا مساعدات ضد الفقر في عام ٢٠٠٩ وحده، تمكن ١,٠٨٥ مليون شخص من التخلص من الفقر وأنجز ١٠٢٠٠٠ مسكن استفاد منها ١٤٠٠٠٠ فقير ذي إعاقة في المناطق الريفية (انظر الشكل رقم ٣٠).

(د) بناء مرافق في متناول الجميع

سعيًا نحو تيسير حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، تعمل الصين على بناء مرافق يسهل الوصول إليها على نطاق واسع وعلى تطوير القوانين والمعايير من أجل تشييد مبان خالية من الحواجز. وفي عام ٢٠٠٩، بدأت ٦ مقاطعات و ٥٨ بلدية و ٢٧٩ بلدة في جميع أنحاء البلاد، الأخذ باللوائح والمراشيم الحكومية المتعلقة بالمرافق التي يسهل الوصول إليها في حين أنشئت هيئات تنسيقية رائدة معنية ببناء مرافق يسهل الوصول إليها في ١٤ مقاطعة و ١٣٦ بلدية و ٦٧٧ بلدة. أنجزت عملية بناء مرافق يسهل الوصول إليها بصورة منهجية في ٥٤٢ مدينة وبلدة ودائرة ونفذت ٢٠٦٦ عملية تفقد للتحقق من تطبيق معيار إمكانية الوصول وحصل ١٩٠٠٠ شخص على التدريب على إمكانية الوصول ونشر ٥٣٣١ إشعاراً دعائياً حول إمكانية الوصول في وسائل الإعلام وأصدرت مطبوعات للدعاية بشأن إمكانية الوصول بلغ عددها ٢,٢٢٩ مليون مطبوعة، بما يمكن من إرساء أساس جيد للأحكام المتعلقة بإمكانية الوصول الواردة في الخطة الخمسية الحادية عشرة. و جهزت الطرق الحضرية الكبرى والمرافق العامة مثل الأسواق والمستشفيات والمدارس ودور السينما والمتاحف والمطارات ومواقف الحافلات وكذلك المنازل الخاصة بعدد كبير من الوسائل التي تيسر الوصول، مثل المنحدرات والطرق المزودة بإشارات يتعرف عليها عبر اللمس والدرابزين والسلالم المتحركة وإشارات الشارع المسموعة ومعدات أخرى من هذا القبيل أو جرى تطويرها. جهزت بعض المركبات بأجهزة تيسر الوصول أيضاً. وجعلت العديد من وكالات الخدمة العامة أيضاً خدماتها في متناول الجميع في شكل مسموع وعرض للحروف وطريقة برايل ولغة الإشارة.

(هـ) إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة

تولي الصين درجة عالية من الأهمية لإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠٠٩، ومن خلال سن مجموعة من البرامج التي تشدد على إعادة التأهيل، أتاحت الحكومة الصينية مختلف مستويات التأهيل لفائدة ٦,٢ مليون شخص ذي إعاقة، مما مكن من تحقيق أهداف صندوق الرعاية الاجتماعية المدعوم من اتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة في الصين لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بسهولة وتمكين ٤٨٠٠٠٠ فقير ذي إعاقة من الاستفادة منها.

وأنجزت في عام ٢٠٠٩، ١,٠٤٣ مليون عملية جراحية الساد في الصين وأجريت ٣٧٣٠٠٠ عملية منها لفائدة أشخاص فقراء مجاناً وقدمت المساعدات البصرية إلى ٤٠٥٠١ شخصاً من ضعيفي البصر وتلقى ١٥٠٣٤ مكفوفاً تدريباً على التوجيه الحركي؛ وأتيح لفائدة ١٩٨٣٠ طفلاً أصم إمكانية التأهيل والتدريب على السمع والكلام واستفاد ٥٠٠ طفل أصم من زراعة قوقعة وحصل ٣٠٠٠ طفل على أجهزة للسمع في إطار برامج الإنقاذ الحالية الرامية إلى تقديم مثل هذه المساعدة إلى الأطفال الصم الفقراء. وتنفذ أنشطة في مجال رعاية الصحة النفسية والتأهيل في ١٧٢٧ مدينة ومحافظات وأتيححت الوقاية الشاملة والعلاج لفائدة ٤,٩٠٣ مليون شخصاً يعاني من مرض عقلي حاد. وارتفع عدد المؤسسات

التي توفر المعدات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة إلى ٢٣٠٩ مؤسسة وقدمت من خلالها مثل هذه الأجهزة التي بلغ عددها ١,١٢٢ مليون جهاز (كان من بينها ٢٥٠٢٩ طرفاً اصطناعياً أتيحت للأشخاص ذوي الإعاقة بأسعار مخفضة أو مجاناً) وتلقى ١٥٠٥٨ طفلاً ذي إعاقة جسدية إعادة التأهيل والتدريب المؤسسي، في حين حصل ٩٠٥٨٨ شخصاً ذي إعاقة جسدية على التأهيل والتدريب في المنطقة وأتيح التأهيل والتدريب لفائدة ٢٧٠٠٠ طفل معاق ذهني تتراوح أعمارهم بين صفر - ١٤ عاماً، في حين تلقى ٢٠٠٠٠ من آباء الأطفال المعاقين ذهنياً التأهيل والتدريب في مجال التوعية. ونفذت برامج التأهيل في ٨٠٧ منطقة حضرية و ١٥٦٩ مقاطعة وأنشئ ما مجموعه ٨٦٢ ١١٤ مركز تأهيل يعمل فيها ٢٠٩٠٠٠ منسقاً في مجال التأهيل وأتيحت خدمات التأهيل لفائدة ٩,٨٤٤ مليون شخصاً ذي إعاقة.

(و) حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تنفذ الصين بكل إخلاص المبادئ التوجيهية للتنمية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في الخطة الخمسية الحادية عشرة، جنباً إلى جنب مع برنامج لبناء نظام من القوانين والمساعدة القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة. وهي تسعى إلى تعزيز إنشاء المنظمات لحماية حقوقهم وأحرزت تقدماً ملحوظاً في مجالات الخدمات القانونية والمساعدة المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ عدد مراكز المساعدة والخدمات القانونية ٢٨٧٠ مركزاً في جميع أنحاء البلاد تناولت ١٩٠٠٠ حالة. وعمل ٢٧ من هذه المراكز على مستوى المقاطعات وتناولت ٣٨٨ حالة، و ٣١٣ مركزاً على مستوى البلديات تناولت ٤٠٦٦ حالة و ٥٣٠ ٢ مركزاً على مستوى البلدية تناولت ١٥٠٠٠ حالة. واختير في جميع أنحاء الصين، ٧٤٦٧ أوصياء نموذجيون يؤمنون على الحقوق على أساس ما قدمون من خدمات قانونية للأشخاص ذوي الإعاقة في ٣٣٠٠٠ حالة ودفاعهم بقوة عن الحقوق المشروعة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣- تدابير تعزيز عدم التمييز والمساواة في سياق حماية حقوق الأقليات القومية

(أ) المساواة التامة أمام القانون

تنص المادة ٤ من الدستور على أن "جميع الأعراق في جمهورية الصين الشعبية متساوية. وتحمى الدولة الحقوق والمصالح المشروعة للأقليات القومية وتدعم العلاقات القائمة على الوحدة والمساواة والمساعدة المتبادلة بين جميع الأعراق في الصين وتعمل على تطويرها. وتحظر الصين التمييز ضد أي عرق واضطهاده؛ وتحظر أية أعمال من شأنها تقويض وحدة الأعراق أو التحريض على انفصالها وتنص المادة ١١ من قانون أصول المحاكمات المدنية على أن "المواطنين من جميع الأعراق لهم الحق في استخدام لغتهم الأم المكتوبة والمنطوقة في الدعاوى المدنية. وحيثما يعيش سكان من أقلية عرقية كمجموعة سكانية واحدة أو إذا كان عدد من

الأعراف يعيش معاً في منطقة واحدة، تعقد المحاكم الشعبية جلسات استماع وتصدر الوثائق القانونية باللغات المنطوقة والمكتوبة التي يشيع استخدامها في أوساط الأعراف المحلية. وتوفر المحاكم الشعبية خدمات الترجمة في إجراءات المحكمة لأي طرف مشارك ليست لديه معرفة باللغة المنطوقة أو المكتوبة التي تستخدمها الأعراف المحلية عادة". وقد أدرجت أحكام مماثلة في قانون الإجراءات الجنائية وقانون الإجراءات الإدارية والقانون الأساسي للمحاكم الشعبية.

(ب) المشاركة على قدم المساواة في إدارة الشؤون الوطنية

تتخذ الحكومة الصينية إجراءات فعالة لضمان قدرة الأقليات القومية على المشاركة في إدارة الشؤون الوطنية والمحلية على الأساس نفسه مثلها مثل الأغلبية من القومية هان. وعلاوة على ذلك، يمنح القانون ضمانات خاصة للأقليات القومية للمشاركة في الحياة السياسية. وينص القانون الانتخابي للمجلس الوطني لنواب الشعب والمجالس الشعبية المحلية لجمهورية الصين الشعبية على أنه إذا كان عدد السكان من أقلية عرقية في منطقة معينة أقل من ١٥ في المائة من العدد الإجمالي للسكان المحليين، فإن عدد الناس الذين يمثلهم كل نائب من الأقليات العرقية قد يكون أقل بشكل متناسب ولكن الأعراف ذات العدد الضئيل تظل ممثلة بنائب واحد على الأقل. وعلى مر السنين، تجاوزت نسبة المندوبين من الأقليات العرقية بالنسبة إلى العدد الإجمالي للمندوبين في المجلس الوطني لنواب الشعب على الدوام، نسبة سكان الأقليات العرقية بالنسبة إلى سكان الصين ككل (انظر الشكل رقم ٣١). ومن بين أعضاء اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الحادي عشر البالغ عددهم ١٦١ عضواً، ينتمي ٢٥ منهم إلى أقلية عرقية ويمثلون نسبة ١٥,٥٣ في المائة وهو ما يتجاوز بكثير نسبة الأقليات العرقية من إجمالي السكان والبالغة ١,٨ في المائة. ويشغل حالياً ٨ أشخاص من الأقليات العرقية مناصب قيادية في الدولة.

(ج) حرية الاعتقاد الديني

تغطي الأنشطة الدينية العادية التي يمارسها أعضاء الأقليات العرقية في الصين بالحماية في إطار القانون وتنتشر أماكن النشاطات الدينية على نطاق واسع وهي تلي الاحتياجات الأساسية لأتباعها في حياتهم الدينية. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد المساجد في شينجيانغ ٣٤ ٣٠٠ مسجد وبلغ عدد مدرسي الدين ٢٨ ٠٠٠ مدرس. ويوجد في التبت أكثر من ١ ٧٠٠ موقع لجميع أنواع النشاطات البوذية التبتية الدينية وتؤوي المعابد الرئيسية أكثر من ٤٦ ٠٠٠ راهب وراهبة. وتمارس في هذه المعابد نشاطات دينية تقليدية مثل دراسة النصوص البوذية والمذاهب ومناقشتها وتنظيم مراسم تلقين الرهبان والراهبات ورسامتهم وممارسة التخصصات الدينية وتنظيم امتحانات بشكل منتظم لفحص مستوى المعرفة بالنصوص من أجل الارتقاء في سلم الرتب الدينية. ويمكن رؤية أعلام الصلاة وأكوام حجارة ماني وحشود المؤمنين الذين يشاركون في النشاطات الدينية في كل مكان. وعلاوة على ذلك، تقدم الحكومة الصينية

المساعدة للجماعات الدينية من أجل بناء المؤسسات الدينية وإعداد مدرسي الدين في أوساط الأقليات العرقية والتمويل اللازم لصيانة بعض المواقع الدينية وإصلاحها في مناطق الأقليات العرقية وتقديم إعانات للفقراء من الطوائف الدينية للأقليات العرقية.

(د) الحق في استخدام وتطوير اللغات الأم ونظم الكتابة

في إطار الحياة السياسية للدولة، تتاح وثائق الدولة وأعمال الهيئات الرئيسية مثل المجلس الوطني لنواب الشعب والمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني عادة باللغات المكتوبة أو المنطوقة للمغول والتبت والويغور والكازاخ والكوريين والبي وأعراق تشوانغ وتظهر اللغات المكتوبة للمغول والتبت والويغور وأعراق تشوانغ على عملة اليوان. وتدير الهيئات الإدارية لمناطق الأقليات المتمتعة بالحكم الذاتي أعمالها العامة باللغة أو اللغات المحلية. وتستخدم لغات ونظم كتابة الأقليات العرقية استخداماً واسعاً وتشهد تطوراً في التعليم والصحافة والإذاعة والنشر والبث التلفزيوني والإنترنت والاتصالات السلوكية واللاسلكية.

(هـ) الحفاظ على العادات والتقاليد أو تقويمها

تحترم الدولة بشكل كامل وتصون بكل عناية عادات وتقاليد الأقليات العرقية في مجالات مثل الكساء والغذاء والشراب والمسكن والزواج والمهرجانات والاحتفالات والطقوس والجنائز والدفن. فعلى سبيل المثال، سنت ١٦ محافظة ومنطقة تتمتع بالحكم الذاتي وبلدية مركزية مثل بكين وجيانغسو وشينجيانغ فضلاً عن المدن الرئيسية مثل قوانغتشو وكومينغ وتشنغدو جميع التشريعات التي تصون إنتاج المواد الغذائية *الحلال* وتنظيمها وأخذت مناطق أخرى بمعايير تنظم المواد الغذائية *الحلال* في ظل قوانين ولوائح شاملة من أجل الحفاظ على العادات الإسلامية المتعلقة بالنظافة *(حلال)* في الطعام والشراب الخاصة ببعض الأقليات العرقية. ومن أجل ضمان حق الأقليات العرقية في الاحتفال بأعيادهم تنص قوانين الدولة على أنه يجوز للحكومات الشعبية في مناطق تتمتع بالحكم الذاتي صياغة لوائح بشأن الأعياد وفقاً لعادات الأقلية العرقية المعنية ويجوز تسريح العمال والموظفين من الأقليات العرقية للمشاركة في أنشطة أعيادهم الكبرى وفقاً للوائح الوطنية ذات الصلة، مع استمرار حصولهم على رواتبهم العادية. ولتجنب التعدي على عادات الأقليات العرقية وتقاليدهم، تضم التشريعات الوطنية أحكاماً واضحة تستهدف المؤسسات المتخصصة في مجالات النشر والصحافة والفنون والبحث العلمي ومن يعمل فيها من الموظفين. ويشير القانون الجنائي تحديداً إلى "جريمة انتهاك تقاليد الأقليات العرقية وعاداتها بصورة غير مشروعة"، ويشير إلى أنه فعل يعاقب عليه بموجب القانون.

(و) السياسات التفضيلية للأقليات العرقية

تمسك سياسة الصين المتعلقة بالأعراق بمبدأ المساواة، بينما تعمل في نفس الوقت على دمج السياسات التفضيلية العملية. ونظراً للتفاوت القائم بالضرورة بين الأقليات العرقية

والأكثرية من عرق هان في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يتمتع المواطنون الصينيون من الأقليات العرقية على قدم المساواة بالحقوق المنوحة لجميع المواطنين بموجب الدستور والقوانين واللوائح فحسب، ولكن يتمتعون أيضاً بحقوق و ضمانات إضافية.

وتوسع الصين باستمرار نطاق دعمها المالي للأقليات العرقية ومناطق الأقليات من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية. وتشير الإحصاءات إلى أن المبالغ التي حولتها وزارة المالية إلى مناطق الأقليات بلغت خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٨ إلى عام ٢٠٠٨ مبلغاً قدره ٢,٠٨٨٩٤ ترليون يوان ، بزيادة قدرها ١٥,٦ في المائة سنوياً في المتوسط. وحولت في عام ٢٠٠٨ مبلغاً قدره ٤٢٥,٣ مليار يوان بما يمثل نسبة ٢٣,٨ في المائة من إجمالي المدفوعات لتلك السنة. وعلاوة على ذلك، تدعم الدولة تسريع نسق التنمية في مناطق الأقليات من خلال إنشاء صناديق التنمية المعنية بالأقليات العرقية وتنظم بكل حزم إقامة شراكة بين المناطق المتقدمة اقتصادياً وتلك التي تفتقر إلى التنمية الاقتصادية.

وفي مجال الثقافة والتعليم، تعمل الحكومة الصينية على زيادة مساندتها ودعمها الإيجابي تجاه الأقليات العرقية. ويتضمن كل من الدستور والقانون المعني بالحكم الذاتي الإقليمي القومي وقانون التعليم الإلزامي لجمهورية الصين الشعبية، أحكاماً تقضي بوضوح بتقديم الدعم والمساعدة لتطوير القطاع التعليمي للأقليات العرقية. وقد أنشأت الحكومة المركزية والسلطات المحلية صناديق المساعدة الخاصة لتعليم الأقليات العرقية. وتطبق مؤسسات التعليم العالي وكذلك المدارس الثانوية المهنية معايير وشروط قبول أيسر للمرشحين من الأقليات العرقية وتراعي المرشحين من الأقليات القومية قليلة السكان بشكل خاص. وفي عام ٢٠٠٥، حددت الخطوط العريضة لمخطط التعليم الحكومي في إطار خطة الدولة الخمسية الحادية عشرة بوضوح، ضرورة التشديد على المحاباة الإيجابية للمناطق الريفية والمناطق الوسطى والغربية من الصين والمناطق الفقيرة والمناطق الحدودية ومناطق الأقليات العرقية فيما يتعلق بتمويل التعليم العام. ويبيّن التعداد السكاني الوطني الخامس الذي أجري في عام ٢٠٠٠، أن عدد سنوات التعليم التي حصلت عليها ١٤ أقلية من الأقليات العرقية بما في ذلك الكوريين والمانشو والمغول والكازاخ، تجاوز العدد المسجل على مستوى إجمالي السكان في البلد. ويدرس حالياً طلاب من ٥٥ أقلية عرقية في الكليات وتجاوز متوسط عدد الطلاب في الكليات لكل ١٠.٠٠٠ فرد من ١٩ أقلية عرقية بما في ذلك الإيغور والهوى والكوريين، ذلك العدد، في البلد ككل.

جيم - تدابير للحد من اختلال التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية وبين الأقاليم

١- تدابير للحد من اختلال التوازن في التنمية بين المناطق الشرقية والغربية

تعد المنطقة الغربية من الصين أقل تطوراً نسبياً من منطقة الساحل الشرقي. وفي يناير من عام ٢٠٠٠، نفذت الصين استراتيجية رئيسية للانفتاح في المنطقة الغربية لتسريع التنمية.

وعلى مدى السنوات العشر التي سبقت عام ٢٠٠٩، سعت الحكومة الصينية باستمرار إلى توسيع نطاق دعمها للمنطقة الغربية في مجال زيادة المشروعات ودعم السياسات واستثمار رؤوس الأموال وتنظيم البرامج وتبادل الموظفين. وخصصت الصين أكثر من ٣,٥ ترليون يوان في شكل تحويلات مالية ومنح خاصة لفائدة المنطقة الغربية. وبلغ المجموع التراكمي لرأس المال المخصص للبناء والسندات حكومية في ميزانية الحكومة المركزية ٩٠٠ مليار يوان، في حين تجاوز المجموع التراكمي للقروض التجارية المقدمة للمنطقة الغربية ١٠ ترليون يوان. وقد أحرز تقدم كبير في التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في المنطقة الغربية التي شهدت نمواً أسرع وتنمية أعلى جودة وتحولاً أكبر في المناطق الحضرية والريفية، وتمتع الجماهير الشعبية بأكبر قدر من الفوائد أكثر من أي وقت مضى.

وقد ازدادت القوة الاقتصادية لمنطقة غرب بصورة مذهلة. وتشير الإحصاءات الأولية إلى ارتفاع الإنتاج في المنطقة الغربية في الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩، من ١,٧١ ترليون يوان إلى ٦,٦٩ ترليون يوان، بما يمثل معدل نمو سنوي قدره ١١,٩ في المائة. ونمت الإيرادات الحكومية المحلية من ١١٢,٧ مليار يوان إلى ٦٠٥,٥ مليار يوان. يمثل معدل نمو سنوي قدره ١٩,٤ في المائة. ونما الاستثمار في الأصول الثابتة من ٦١١,١ مليار يوان إلى ٤,٩٧ ترليون يوان، بما يمثل معدل نمو سنوي قدره ٢٤,٨ في المائة. وقد تجاوزت كل هذه المعدلات معدل النمو المتوسط في البلد ككل.

وشهد بناء البنية التحتية الأساسية طفرة هائلة. فخلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨، فتح ٠٠٠٨٦٧ كيلومتر من الطرق السيارة الجديدة لحركة مرور السيارات في المنطقة الغربية، ومنها ١٣٠٠٠ كيلومتر من الطرق السريعة. وخلال نفس الفترة، أنجز أكثر من ٤٠٠٠ كيلومتر من خطوط السكك الحديدية الجديدة إلى جانب ٧٩ مطاراً مديناً جديداً، بما يمثل ٤٩,٤ في المائة من جميع مطارات البلاد. أنجزت مشاريع مثل خط سكة حديد تشينغهاي والتبيت ومشروع نقل الغاز الطبيعي بين الغرب والشرق ومشروع نقل الكهرباء من الغرب إلى الشرق تبعاً وبدأت العمل وأنجزت مرافق ضخمة للمحافظة على المياه ومرافق للطاقة والاتصالات على نطاق واسع.

وتحققت التنمية الشاملة في المجالات التعليمية والطبية والثقافية والأمن الاجتماعي واستمر مستوى معيشة الشعب في الارتفاع. وفي عام ٢٠٠٨، ارتفع نصيب الفرد من الدخل القابل للتصرف في المناطق الحضرية ونصيب الفرد من الدخل الصافي في المناطق الريفية بنسبة ١٤٦ في المائة و١١٥ في المائة على التوالي.

وعقد مؤتمر عمل حول التبيت في بكين في يناير ٢٠١٠. وحددت في المؤتمر الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتعين إنجازها بحلول عام ٢٠١٥ لفائدة التبيت على أساس الجمع الشامل للنتائج والخبرات المكتسبة في تنمية التبيت. وتشمل هذه الأهداف الانخفاض الملحوظ في التفاوت القائم بين نصيب الفرد من الدخل الصافي

للمزارعين والرعاة والمتوسط الوطني وزيادة ملحوظة في القدرات الأساسية للخدمات العامة ومزيداً من التحسن في البيئة الايكولوجية وتقدماً كبيراً في بناء البنية التحتية الأساسية وزيادة تعزيز الأسس الضرورية لبناء مجتمع مزدهر إلى حد ما. وشدد المؤتمر على أهمية مواصلة تحسين ظروف الإنتاج للمزارعين والرعاة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنسقة والمتوازنة ومواصلة الحفاظ على استمرارية وثبات السياسات التفضيلية التي تنتهجها الحكومة المركزية بشأن التثبيت بالإضافة إلى زيادة توسيع نطاق الدعم واستثمار رؤوس الأموال في ظل هذه السياسات.

وعقد مؤتمر عمل حول شينجيانغ في بكين في مايو ٢٠١٠. وقدمت في ذلك المؤتمر، مقترحات شاملة لتعزيز الإنجازات في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية في شينجيانغ، بحيث يتطلع المؤتمر إلى يتطابق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في شينجيانغ بحلول عام ٢٠١٥ مع المعدل الوطني وإلى تطابق الإيرادات في المناطق الحضرية والريفية ونصيب الفرد من الخدمات العامة الأساسية في المنطقة الغربية عموماً مع المستوى المتوسط للإيرادات والخدمات بالإضافة إلى تحسين ظروف البنية التحتية الأساسية وزيادة القدرة على التطوير الذاتي وتعزيز التضامن ما بين الأعراق. وتعزز الحكومة المركزية توسيع نطاق سياسات الدعم وتحسين الإنتاج والظروف المعيشية للناس من جميع الأقليات العرقية. ومن المعزز استخدام الزيادة في الموارد المالية الناجمة عن الإصلاحات في نظام الضرائب المفروضة على الموارد في شينجيانغ، لتحسين معيشة الشعب واستفادة الشعب بجميع أقلياته العرقية استفادة مباشرة من تنمية الموارد. ومن المعزز أيضاً إعفاء الشركات المؤهلة في المناطق ذات الظروف الصعبة من دفع ضرائب على الدخل بما يمكن من إتاحة المزيد من فرص العمل وتحسين فرص العمل لجميع الأقليات العرقية. ومن المقرر توسيع نطاق المساعدات المتاحة للفقراء وتنفيذ سياسة تخفيف الفقر على نحو شامل لفائدة القرويين المحدودي الدخل في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر المدقع في الأساس بحلول عام ٢٠٢٠.

وبلغت التنمية في منطقتين تتمتعان بالحكم الذاتي في التثبيت وشينجيانغ مرحلة حاسمة. وتوصل المؤتمرين المذكورين إلى اتخاذ قرار بتحقيق قفزة تنموية استراتيجية في المنطقتين، واعتبرا خطوة كبيرة من جانب الحكومة الصينية في إطار دعماً القوي لتحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات في مناطق الأقليات العرقية بالإضافة إلى تقليص التفاوت في مجال التنمية بين المناطق الشرقية والغربية، بما من شأنه أن يؤثر تأثيراً كبيراً في مستقبل التنمية على المدى الطويل في المناطق المعنية.

٢- تدابير للحد من اختلال التوازن في التنمية بين المناطق الحضرية والريفية

بوصفها بلداً نامياً، لا تزال الاختلالات القائمة في الصين كبيرة جداً بين مستوى التنمية في المناطق الحضرية ومستواها في المناطق الريفية بالإضافة إلى أن عدد السكان الفقراء في الريف كبير أيضاً. وتتخذ الحكومة الصينية إجراءات ايجابية لزيادة الاستثمار في المناطق

الريفية ودعم التنمية الزراعية ورفع مستويات المعيشة لسكان الريف وتقليص الفوارق تدريجياً بين المدن والمناطق الريفية وتنسيق تخطيط التنمية في المناطق الريفية والحضرية. وفي "الوثيقة رقم ١" بشأن "القضايا الريفية الثلاث" وهي الزراعة والتنمية والسكان في المناطق الريفية، والتي صدرت في كل سنة من السنوات السبع من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٠، أكدت اللجنة المركزية بوجه خاص على تقليص الاختلالات القائمة بين المناطق الحضرية والريفية في مجال التنمية.

وتعمل الحكومة الصينية على زيادة الاستثمار في البنية التحتية الريفية وتحسين الإنتاج والظروف المعيشية في المناطق الريفية. وفي عام ٢٠٠٩، خصصت السلطات المركزية المالية ٧٢٥,٣ مليار يوان لهذه القضايا الثلاث في المناطق الريفية، بزيادة قدرها ٢١,٨ في المائة مقارنة بالعام السابق (انظر الشكل رقم ٣٢). وقد استفاد ٦٠,٦٩ مليون نسمة بمشاريع المياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية. ويستخدم ٥,١ مليون شخص غاز الميثان للحصول على الوقود. وشيّد ٣٨٠.٠٠٠ كيلومتر من الطرقات السريعة أو أعيد بناؤها بالإضافة إلى ٢٦٦.٠٠٠ كيلومتر من خطوط نقل الطاقة الكهربائية وتجديد ٨٠٠.٠٠٠ مسكن ريفي متداع. وحصل ٩٢.٠٠٠ راع على مساكن جاهزة. وبفضل توسع نطاق المساعدة المتاحة للفقراء، شهدت ظروف الإنتاج والمعيشية في المناطق الفقيرة تحسناً ملحوظاً. وقد استثمرت السلطات المركزية المالية ٤٥ مليار يوان لدعم الأجهزة المنزلية والسيارات والدراجات النارية في المناطق الريفية، إلى جانب الأنشطة التجارية في مجال استبدال الأجهزة القديمة والسيارات بأخرى جديدة وشراء آلات زراعية جديدة. وفي عام ٢٠١٠، استثمرت السلطات المركزية المالية مبلغ ٨١٨,٣ يوان لزيادة تعزيز البنية الأساسية الريفية.

وتشجع الحكومة الصينية أيضاً الجهود الاجتماعية والثقافية في المناطق الريفية. ويجري استكشاف نظام التأمين الاجتماعي على الشيخوخة في المناطق الريفية بصورة نشطة ويجري الترويج لأنواع جديدة من الإصلاحات في مجال الرعاية الطبية في المناطق الريفية. وقبل نهاية عام ٢٠٠٩، بدأت ٢٧١٦ تعاونية طبية ريفية جديدة العمل على مستوى المحافظة والبلدية والمنطقة في جميع أنحاء البلاد، وهي تغطي ٨٣٠ مليون شخص بنسبة مشاركة بلغت ٩٤ في المائة. وأدمج التعليم الإلزامي في المناطق الريفية بالكامل في إطار ضمانات الميزانية الوطنية، وألغيت رسوم التعليم التي يسدها الطلاب في المناطق الحضرية والريفية في مرحلة التعليم الإلزامي على مراحل امتدت من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨ مما أسفر عن نظام تعليم إلزامي مجاني فعلياً. وقد نفذت سياسة التعليم الإلزامي تنفيذاً كاملاً في المناطق الحضرية والريفية. وفي عام ٢٠٠٩، أنفقت سلطات الحكومة المركزية مبلغ ٦٦,٦ مليار يوان على تكاليف التعليم الإلزامي في المناطق الريفية، وتحقيق نتيجة لذلك الهدف المتمثل في توفير ٥٠٠ يوان و ٣٠٠ يوان في المناطق الريفية لفائدة طالب المدارس المتوسطة والمدارس الابتدائية على التوالي قبل عام من الموعد المحدد. وقد شرع في تنفيذ سياسة إلغاء الرسوم المفروضة على طلاب المدارس الثانوية المهنية ومن يزاول دراسته في المجال الزراعي من الأسر

المحرومة اقتصادياً في المناطق الريفية. ويخضع النظام الوطني للمساعدات المالية المقدمة للطالب إلى التحسين باستمرار. وقدمت المساعدة إلى ٢٨,٧١ مليون نسمة. مما يشكل ضماناً أساسية لعدم حرمان الأطفال من العائلات الفقيرة من التعليم.

وتعمل الحكومة الصينية بنشاط على تعزيز إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية وتخفيف المزيد من القيود على تسجيل الأسر في المدن المتوسطة والصغيرة والبلدات وبالتالي حل المشاكل تدريجياً فيما يتعلق بتسجيل الأسر الريفية التي أصبحت من الأسر المقيمة على المدى الطويل في المدن بسبب العمل فضلاً عن اتخاذ نهج مخطط ومرحلي لحل قضايا العمل والمعيشية التي تواجهها. ومن المتوقع أن يحظى سكان الريف الذين يعملون في المدن بالمساواة في المعاملة مع السكان المقيمين في المناطق الحضرية في مجالات مثل التعويض عن العمل وتعليم أطفالهم والصحة العامة واستئجار المساكن وشرائها والضمانات الاجتماعية.

المرفق ١

أعضاء الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بإعداد تقرير عن تنفيذ العهد

لجنة الشؤون التشريعية، واللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب

محكمة الشعب العليا

وزارة الخارجية

اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح

وزارة التربية والتعليم

وزارة العلوم والتكنولوجيا

وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات

لجنة الدولة للشؤون العرقية

وزارة الأمن العام

وزارة الشؤون المدنية

وزارة العدل

وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي

وزارة حماية البيئة

وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية

وزارة الزراعة

وزارة التجارة

وزارة الثقافة

وزارة الصحة

لجنة التخطيط الوطنية للسكان والأسرة

إدارة الدولة للسلامة في العمل

المكتب الوطني للإحصاء

مكتب الدولة للملكية الفكرية
مكتب شئون هونج كونج وماكاو التابع لمجلس الدولة
مكتب الشؤون التشريعية التابع لمجلس الدولة
مكتب المعلومات التابع لمجلس الدولة
مكتب المجموعة القيادية لتخفيف الفقر وتحقيق التنمية التابع لمجلس الدولة

المرفق ٢

استشارة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية أثناء إعداد هذا التقرير

- الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية
- الاتحاد النسائي لعموم الصين
- اتحاد نقابات العمال لعموم الصين
- اتحاد الصين للأشخاص ذوي الإعاقة
- الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان
- رابطة الأمم المتحدة للصين
- شبكة الصين للمنظمات غير الحكومية للتبادل الدولي
- جمعية الصليب الأحمر الصينية
- جمعية تنظيم الأسرة في الصين
- مركز الصين لبحوث علوم التبيت
- جمعية العناية والرحمة في الصين
- رابطة الأقليات الإثنية الصينية للتبادلات الخارجية
- الجمعية الصينية لسيدات الأعمال
- الجمعية الصينية للترويج لبرنامج غوانغكاي
- جمعية التربية الصينية للتبادل الدولي
- الجمعية الصينية للحفاظ على الثقافة التيبية وتطويرها

الأشكال ١-٣٢

الشكل ١

السكان الصينيون والهيكلة الجنسانية والتوزيع السكاني بين المناطق الحضرية والريفية

(١٩٧٨-٢٠٠٩)

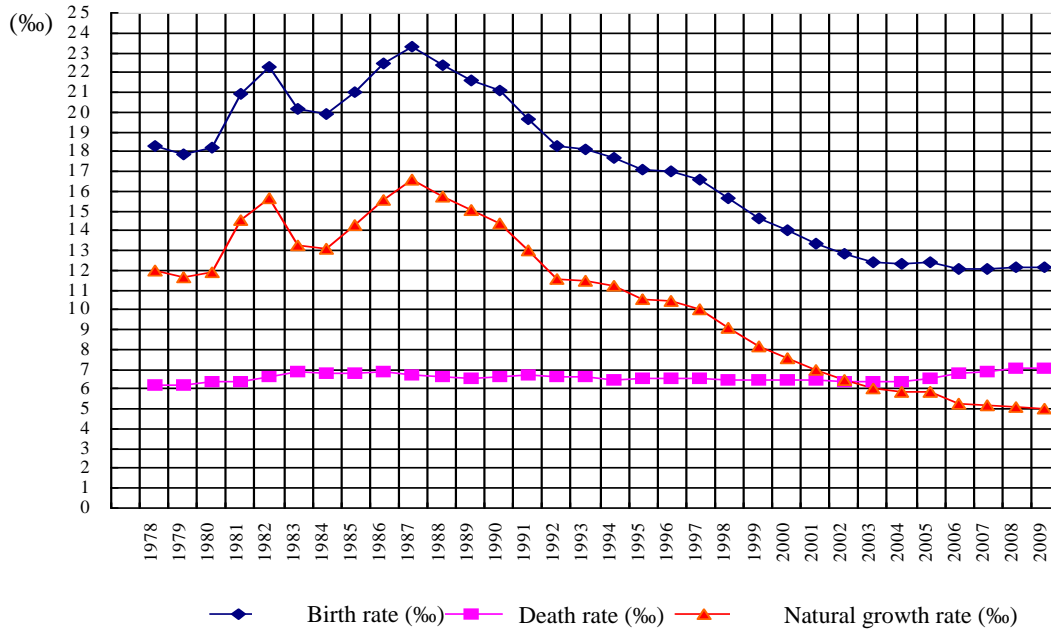
(لكل ١٠.٠٠٠ شخص)

التوزيع		الجنس							
المناطق الريفية		المناطق الحضرية		الإناث		الذكور		مجموع	
النسبة	عدد السكان	النسبة	عدد السكان	النسبة	عدد السكان	النسبة	عدد السكان	السكان	السنة
المئوية		المئوية		المئوية		المئوية		(نهاية السنة)	
٨٢.٠٠٨	٧٩.٠١٤	١٧.٠٩٢	١٧.٢٤٥	٤٨.٠٥١	٤٦.٦٩٢	٥١.٠٤٩	٤٩.٥٦٧	٩٦.٢٥٩	١٩٧٨
٨٠.٠٦١	٧٩.٥٦٥	١٩.٠٣٩	١٩.١٤٠	٤٨.٠٥٥	٤٧.٩٢٠	٥١.٠٤٥	٥٠.٧٨٥	٩٨.٧٠٥	١٩٨٠
٧٦.٠٢٩	٨٠.٧٥٧	٢٣.٠٧١	٢٥.٠٩٤	٤٨.٠٣٠	٥١.١٢٦	٥١.٠٧٠	٥٤.٧٢٥	١٠٥.٨٥١	١٩٨٥
٧٣.٠٥٩	٨٤.١٣٨	٢٦.٠٤١	٣٠.١٩٥	٤٨.٠٤٨	٥٥.٤٢٩	٥١.٠٥٢	٥٨.٩٠٤	١١٤.٣٣٣	١٩٩٠
٧٣.٠٠٦	٨٤.٦٢٠	٢٦.٠٩٤	٣١.٢٠٣	٤٨.٠٦٦	٥٦.٣٥٧	٥١.٠٣٤	٥٩.٤٦٦	١١٥.٨٢٣	١٩٩١
٧٢.٠٥٤	٨٤.٩٩٦	٢٧.٠٤٦	٣٢.١٧٥	٤٨.٠٩٥	٥٧.٣٦٠	٥١.٠٠٥	٥٩.٨١١	١١٧.١٧١	١٩٩٢
٧٢.٠٠١	٨٥.٣٤٤	٢٧.٠٩٩	٣٣.١٧٣	٤٨.٠٩٨	٥٨.٠٤٥	٥١.٠٠٢	٦٠.٤٧٢	١١٨.٥١٧	١٩٩٣
٧١.٠٤٩	٨٥.٦٨١	٢٨.٠٥١	٣٤.١٦٩	٤٨.٠٩٠	٥٨.٦٠٤	٥١.٠١٠	٦١.٢٤٦	١١٩.٨٥٠	١٩٩٤
٧٠.٠٩٦	٨٥.٩٤٧	٢٩.٠٥٤	٣٥.١٧٤	٤٨.٠٩٧	٥٩.٣١٣	٥١.٠٠٣	٦١.٨٠٨	١٢١.١١١	١٩٩٥
٦٩.٠٥٢	٨٥.٠٨٥	٣٠.٠٤٨	٣٧.٣٠٤	٤٩.٠١٨	٦٠.١٨٩	٥٠.٠٨٢	٦٢.٢٠٠	١٢٢.٣٨٩	١٩٩٦
٦٨.٠٠٩	٨٤.١٧٧	٣١.٠٩١	٣٩.٤٤٩	٤٨.٠٩٣	٦٠.٤٩٥	٥١.٠٠٧	٦٣.١٣١	١٢٣.٦٦٦	١٩٩٧
٦٦.٠٦٥	٨٣.١٥٣	٣٣.٠٣٥	٤١.٦٠٨	٤٨.٠٧٥	٦٠.٨٢١	٥١.٠٢٥	٦٣.٩٤٠	١٢٤.٧٦١	١٩٩٨
٦٥.٠٢٢	٨٢.٠٣٨	٣٤.٠٧٨	٤٣.٧٤٨	٤٨.٠٥٧	٦١.٠٩٤	٥١.٠٤٣	٦٤.٦٩٢	١٢٥.٧٨٦	١٩٩٩
٦٣.٠٧٨	٨٠.٨٣٧	٣٦.٠٢٢	٤٥.٩٠٦	٤٨.٠٣٧	٦١.٣٠٦	٥١.٠٦٣	٦٥.٤٣٧	١٢٦.٧٤٣	٢٠٠٠
٦٢.٠٣٤	٧٩.٥٦٣	٣٧.٠٦٦	٤٨.٠٦٤	٤٨.٠٥٤	٦١.٩٥٥	٥١.٠٤٦	٦٥.٦٧٢	١٢٧.٦٢٧	٢٠٠١
٦٠.٠٩١	٧٨.٢٤١	٣٩.٠٠٩	٥٠.٢١٢	٤٨.٠٥٣	٦٢.٣٣٨	٥١.٠٤٧	٦٦.١١٥	١٢٨.٤٥٣	٢٠٠٢
٥٩.٠٤٧	٧٦.٨٥١	٤٠.٠٥٣	٥٢.٣٧٦	٤٨.٠٥٠	٦٢.٦٧١	٥١.٠٥٠	٦٦.٥٥٦	١٢٩.٢٢٧	٢٠٠٣
٥٨.٠٢٤	٧٥.٧٠٥	٤١.٠٧٦	٥٤.٢٨٣	٤٨.٠٤٨	٦٣.٠١٢	٥١.٠٥٢	٦٦.٩٧٦	١٢٩.٩٨٨	٢٠٠٤
٥٧.٠٠١	٧٤.٥٤٤	٤٢.٠٩٩	٥٦.٢١٢	٤٨.٠٤٧	٦٣.٣٨١	٥١.٠٥٣	٦٧.٣٧٥	١٣٠.٧٥٦	٢٠٠٥
٥٦.٠١٠	٧٣.٧٤٢	٤٣.٠٩٠	٥٧.٧٠٦	٤٨.٠٤٨	٦٣.٧٢٠	٥١.٠٥٢	٦٧.٧٢٨	١٣١.٤٤٨	٢٠٠٦
٥٥.٠٠٦	٧٢.٧٥٠	٤٤.٠٩٤	٥٩.٣٧٩	٤٨.٠٥٠	٦٤.٠٨١	٥١.٠٥٠	٦٨.٠٤٨	١٣٢.١٢٩	٢٠٠٧
٥٤.٠٣٢	٧٢.١٣٥	٤٥.٠٦٨	٦٠.٦٦٧	٤٨.٠٥٣	٦٤.٤٤٥	٥١.٠٤٧	٦٨.٣٥٧	١٣٢.٨٠٢	٢٠٠٨
٥٣.٠٤١	٧١.٢٨٨	٤٦.٠٥٩	٦٢.١٨٦	٤٨.٠٥٧	٦٤.٨٢٢	٥١.٠٤٣	٦٨.٦٥٢	١٣٣.٤٧٤	٢٠٠٩

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين والمكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ نشرته إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام ٢٠٠٩، شباط/فبراير ٢٠١٠.

الشكل ٢

المعدلات التاريخية للمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية (١٩٧٨-٢٠٠٩)



المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين والمكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام ٢٠٠٩، شباط/فبراير ٢٠١٠.

الشكل ٣

متوسط العمر المتوقع لسكان الصين (١٩٨١-٢٠٠٥)

(بالسنوات)

متوسط العمر المتوقع			السنة
الإناث	الذكور	المتوسط المشترك	
٦٩,٣	٦٦,٤	٦٧,٨	١٩٨١
٧٠,٥	٦٦,٨	٦٨,٦	١٩٩٠
٧٣,٣	٦٩,٦	٧١,٤	٢٠٠٠
٧٥,٣	٧٠,٨	٧٣,٠	٢٠٠٥

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين والمكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/

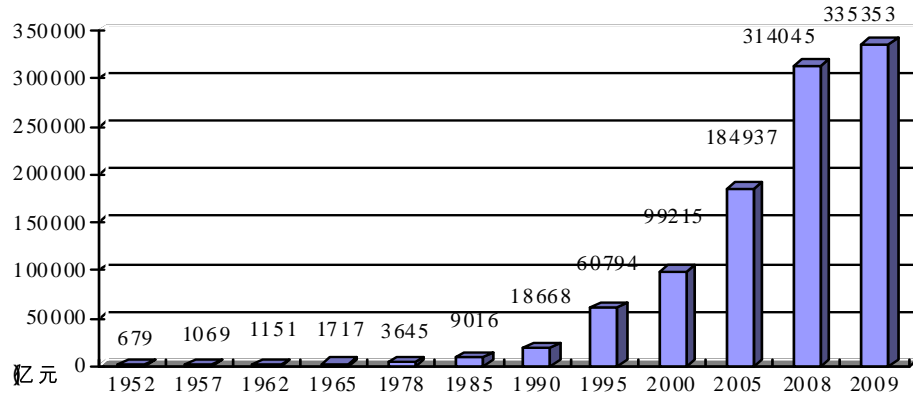
سبتمبر ٢٠٠٩

الشكل ٤
الهيكال العمري ومعدلات الإعاالة من سكان الصين (١٩٨٢-٢٠٠٩)

العناصر بحسب السن										
		أكثر من ٦٥ عام			١٥-٦٤ عام		صفر-١٤ عام		السكان في نهاية السنة (لكل ١٠٠٠٠ شخص)	
نسبة إعاالة المسنين	نسبة إعاالة الشباب	إجمالي نسبة الإعاالة	النسبة المئوية	السكان (لكل ١٠٠٠ شخص)	النسبة المئوية	السكان (لكل ١٠٠٠٠ شخص)	النسبة المئوية	السكان (لكل ١٠٠٠٠ شخص)	السنة	السنة
٨٠٠	٥٤٦٦	٦٢٦٦	٤٦٩	٤٩٩١	٦١٥	٦٢٥١٧	٣٣٦٦	٣٤١٤٦	١٠١٦٥٤	١٩٨٢
٨٠٣	٤٣٥٥	٥١٥٨	٥٥٤	٥٩٦٨	٦٥٦٩	٧١٩٨٥	٢٨٥٧	٣١٣٤٧	١٠٩٣٠٠	١٩٨٧
٨٠٣	٤١٥٥	٤٩٥٨	٥٥٦	٦٣٦٨	٦٦٥٧	٧٦٣٠٦	٢٧٥٧	٣١٦٥٩	١١٤٣٣٣	١٩٩٠
٩٥٢	٣٩٦٦	٤٨٥٨	٦٥٢	٧٥١٠	٦٧٥٢	٨١٣٩٣	٢٦٦٦	٣٢٢١٨	١٢١١٢١	١٩٩٥
٩٥٥	٣٩٥٣	٤٨٥٨	٦٥٤	٧٨٣٣	٦٧٥٢	٨٢٢٤٥	٢٦٥٤	٣٢٣١١	١٢٢٣٨٩	١٩٩٦
٩٥٧	٣٨٥٥	٤٨٥١	٦٥٥	٨٠٨٥	٦٧٥٥	٨٣٤٤٨	٢٦٥٠	٣٢٠٩٣	١٢٣٦٢٦	١٩٩٧
٩٥٩	٣٨٥٠	٤٧٥٩	٦٥٧	٨٣٥٩	٦٧٥٦	٨٤٣٣٨	٢٥٥٧	٣٢٠٦٤	١٢٤٧٦١	١٩٩٨
١٠٠٢	٣٧٥٥	٤٧٥٧	٦٥٩	٨٦٧٩	٦٧٥٧	٨٥١٥٧	٢٥٥٤	٣١٩٥٠	١٢٥٧٨٦	١٩٩٩
٩٥٩	٣٢٥٦	٤٢٥٦	٧٥٠	٨٨٢١	٧٠٥١	٨٨٩١٠	٢٢٥٩	٢٩٠١٢	١٢٦٧٤٣	٢٠٠٠
١٠٠١	٣٢٥٠	٤٢٥٠	٧٥١	٩٠٦٢	٧٠٥٤	٨٩٨٤٩	٢٢٥٥	٢٨٧١٦	١٢٧٦٢٧	٢٠٠١
١٠٠٤	٣١٥٩	٤٢٥٢	٧٥٣	٩٣٧٧	٧٠٥٣	٩٠٣٠٢	٢٢٥٤	٢٨٧٧٤	١٢٨٤٥٣	٢٠٠٢
١٠٠٧	٣١٥٤	٤٢٥٠	٧٥٥	٩٦٩٢	٧٠٥٤	٩٠٩٧٦	٢٢٥١	٢٨٥٥٩	١٢٩٢٢٧	٢٠٠٣
١٠٠٧	٣٠٥٣	٤١٥٠	٧٥٦	٩٨٥٧	٧٠٥٩	٩٢١٨٤	٢١٥٥	٢٧٩٤٧	١٢٩٩٨٨	٢٠٠٤
١٠٠٧	٢٨٥١	٣٨٥٨	٧٥٧	١٠٠٥٥	٧٢٥٠	٩٤١٩٧	٢٠٥٣	٢٦٥٠٤	١٣٠٧٥٦	٢٠٠٥
١١٥٠	٢٧٥٣	٣٨٥٣	٧٥٩	١٠٤١٩	٧٢٥٣	٩٥٠٦٨	١٩٥٨	٢٥٩٦١	١٣١٤٤٨	٢٠٠٦
١١٥١	٢٦٥٨	٣٧٥٩	٨٥١	١٠٦٣٦	٧٢٥٥	٩٥٨٣٣	١٩٥٤	٢٥٦٦٠	١٣٢١٢٩	٢٠٠٧
١١٥٣	٢٦٥٠	٣٧٥٤	٨٥٣	١٠٩٥٦	٧٢٥٧	٩٦٦٨٠	١٩٥٠	٢٥١٦٦	١٣٢٨٠٢	٢٠٠٨
١١٥٦	٢٥٥٣	٣٦٥٩	٨٥٥	١١٣٠٩	٧٣٥٠	٩٧٥٠٢	١٨٥٥	٢٤٦٦٣	١٣٣٤٧٤	٢٠٠٩

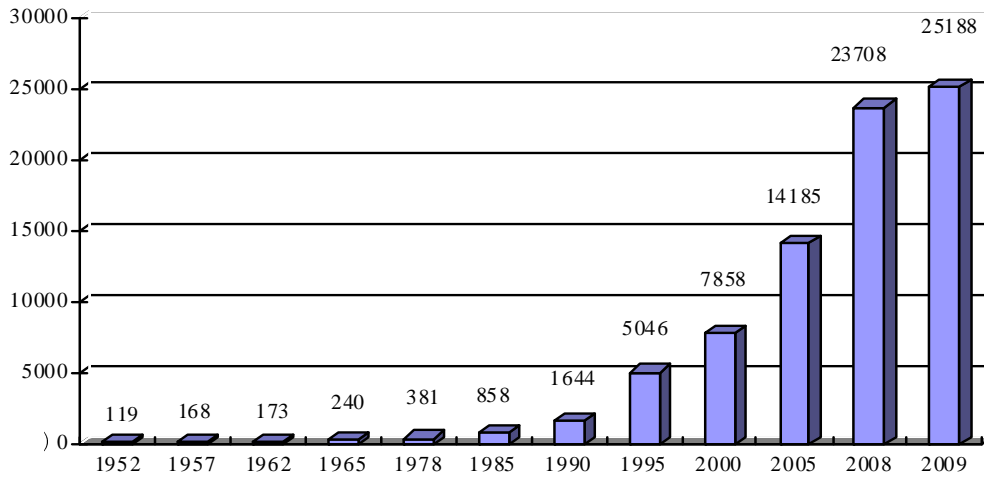
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين والمكتب الوطني للصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام ٢٠٠٩، شباط/فبراير ٢٠١٠.

الشكل ٥
الناتج المحلي الإجمالي للصين (١٩٥٢-٢٠٠٩)
(بـ ١٠٠ مليون يوان)



المصدر: ٦٠ عاماً من الصين الجديدة، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الموجز الإحصائي الصيني للعام ٢٠١٠، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيار/مايو ٢٠١٠.

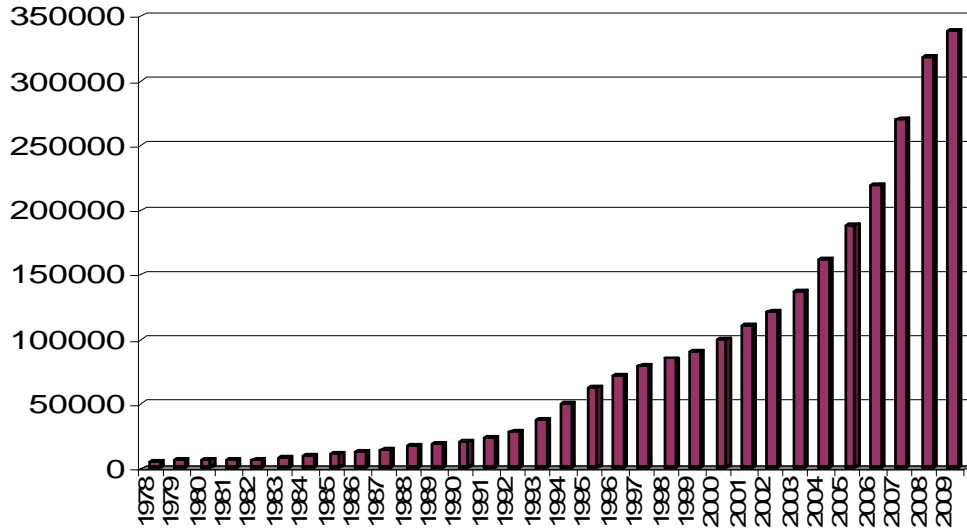
الشكل ٦
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للصين (١٩٥٢-٢٠٠٩)
(باليوان)



المصدر: ٦٠ عاماً من الصين الجديدة، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الموجز الإحصائي الصيني للعام ٢٠١٠، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيار/مايو ٢٠١٠.

الشكل ٧

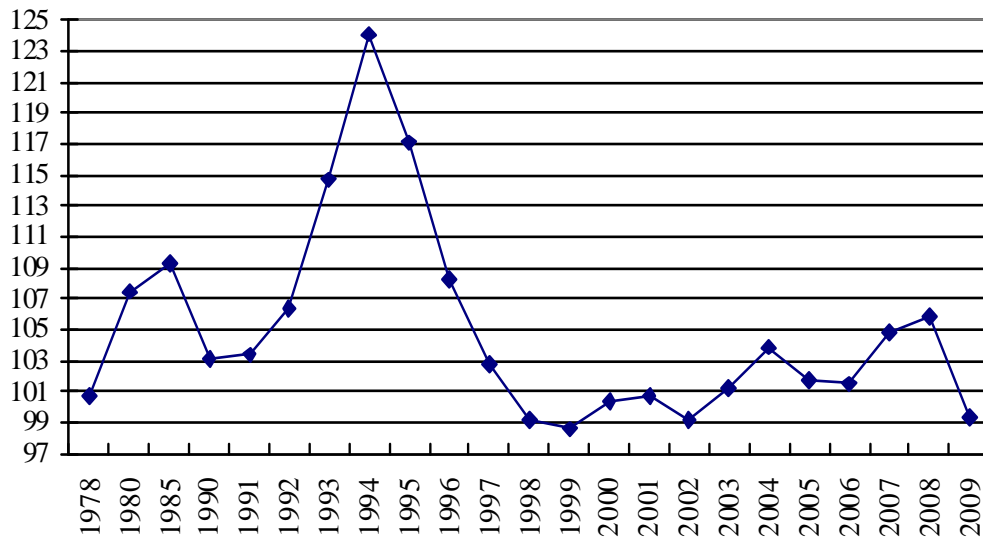
إجمالي الدخل القومي في الصين (١٩٧٨-٢٠٠٩)
(في ١٠٠ مليون يوان)



المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين والمكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ الموجز الإحصائي الصيني للعام ٢٠١٠، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيار/مايو ٢٠١٠.

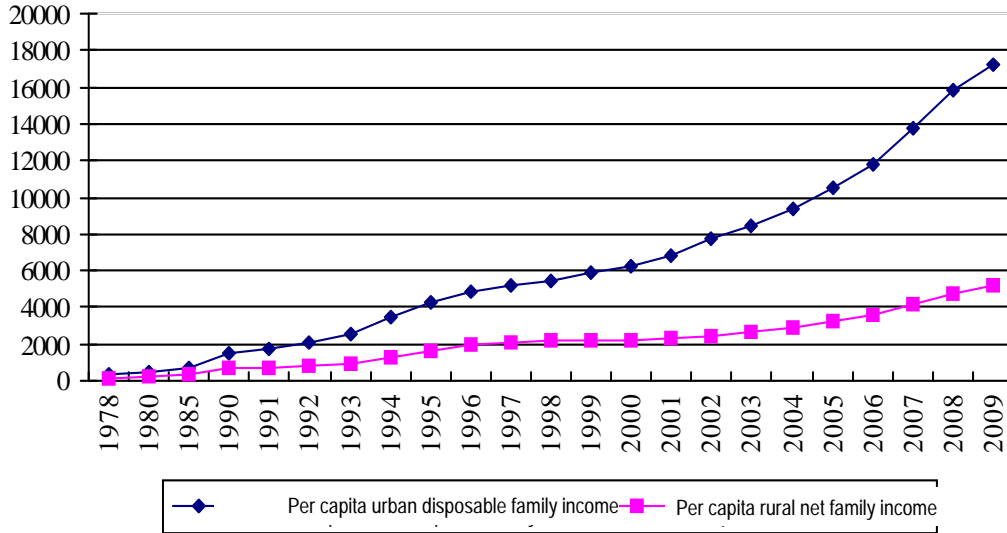
الشكل ٨

مؤشر أسعار المستهلكين في الصين (١٩٧٨-٢٠٠٩)
(السنة السابقة = ١٠٠)



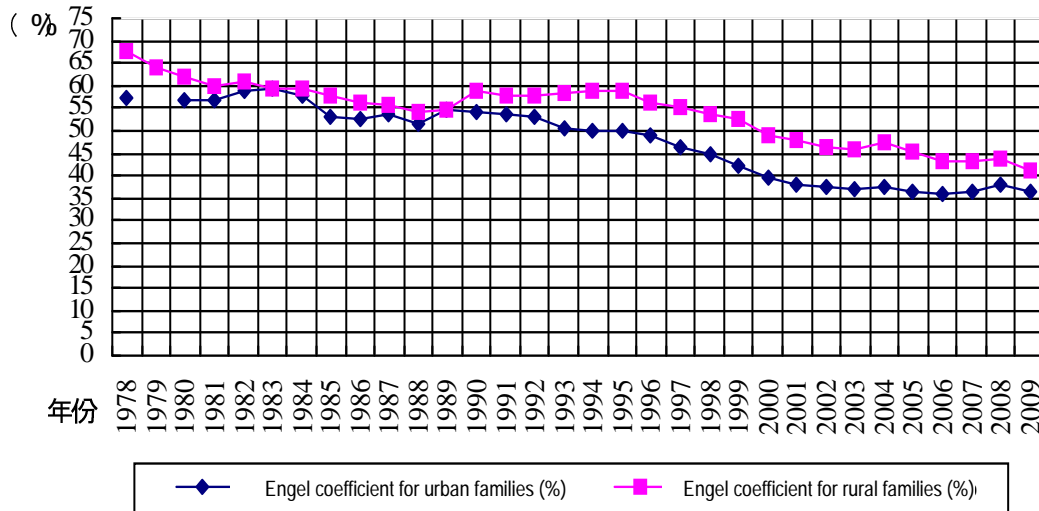
المصدر: الموجز الإحصائي الصيني لعام ٢٠١٠، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيار/مايو ٢٠١٠.

الشكل ٩
نصيب الفرد المتاح للإنفاق في المناطق الحضرية من دخل الأسرة ونصيب الفرد من صافي
دخل الأسرة في المناطق الريفية في الصين (١٩٧٨-٢٠٠٩)
(باليوان)



المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي للصين لعام ٢٠٠٩ والمكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛
نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام ٢٠٠٩، شباط/فبراير ٢٠١٠.

الشكل ١٠
معاملات إنجل للأسر الحضرية والريفية في الصين (١٩٧٨-٢٠٠٩)



المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي للصين لعام ٢٠٠٩ والمكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛
نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام ٢٠٠٩، شباط/فبراير ٢٠١٠.

الشكل ١١

بنية نصيب الفرد من النفقات بالنسبة إلى الأسر في المناطق الحضرية في الصين
(النسبة المئوية من مجموع النفقات)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	
٣٧٠٨٩	٣٦٠٢٩	٣٩٠٤٤	٥٠٠٠٩	٥٤٠٢٥	الغذاء
١٠٠٣٧	١٠٠٤٢	١٠٠٠١	١٣٠٥٥	١٣٠٣٦	الكساء
١٠٠١٩	٩٠٨٣	١١٠٣١	٨٠٠٢	٦٠٩٨	السكن
٦٠١٥	٦٠٠٢	٧٠٤٩	٧٠٤٤	١٠٠١٤	الأجهزة المنزلية والسلع والخدمات
٦٠٩٩	٦٠٩٩	٦٠٣٦	٣٠١١	٢٠٠١	الرعاية الطبية والصحية
١٢٠٦٠	١٣٠٥٨	٨٠٥٤	٥٠١٨	١٠٢٠	النقل والاتصالات
١٢٠٠٨	١٣٠٢٩	١٣٠٤٠	٩٠٣٦	١١٠١٢	التعليم والثقافة والترفيه والخدمات
٣٠٧٢	٣٠٥٨	٣٠٤٤	٣٠٢٥	٠٠٩٤	متفرقات السلع والخدمات

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩ لعام للصين، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

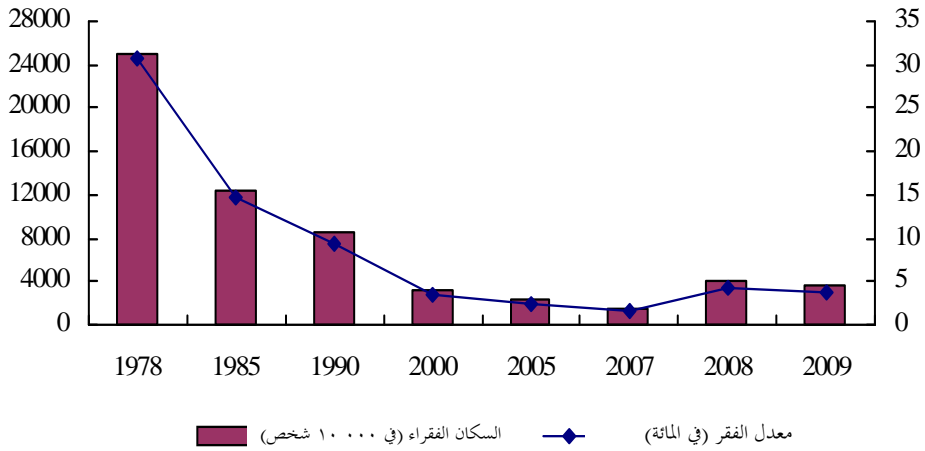
الشكل ١٢

بنية نصيب الفرد من النفقات بالنسبة إلى الأسر الريفية في الصين
(النسبة المئوية من مجموع النفقات)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	
٤٣٠٦٧	٤٥٠٤٨	٤٥٠٤٨	٤٩٠١٣	٥٨٠٦٢	٥٨٠٨٠	الغذاء
٥٠٧٩	٥٠٨١	٥٠٨١	٥٠٧٥	٦٠٨٥	٧٠٧٧	الكساء
١٨٠٥٤	١٤٠٤٩	١٤٠٤٩	١٥٠٤٧	١٣٠٩١	١٧٠٣٤	السكن
٤٠٧٥	٤٠٣٦	٤٠٣٦	٤٠٥٢	٥٠٢٣	٥٠٢٩	الأجهزة المنزلية والسلع والخدمات
٩٠٨٤	٩٠٥٩	٩٠٥٩	٥٠٥٨	٢٠٥٨	١٠٤٤	الرعاية الطبية والصحية
٨٠٥٩	١١٠٥٦	١١٠٥٦	١١٠١٨	٧٠٨١	٥٠٣٧	النقل والاتصالات
٦٠٧٢	٦٠٥٨	٦٠٥٨	٥٠٢٤	٣٠٢٤	٣٠٢٥	التعليم والثقافة والترفيه والخدمات
٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠١٣	٣٠١٤	١٠٧٦	٠٠٧٤	متفرقات السلع والخدمات

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

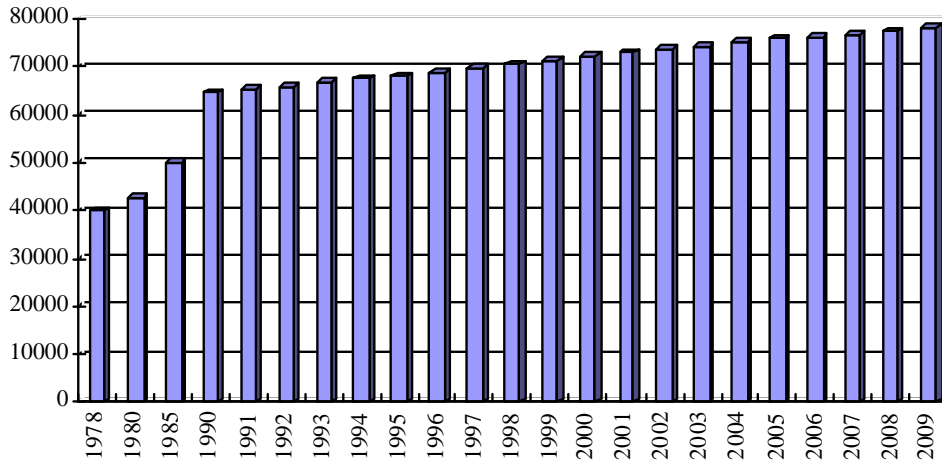
الشكل ١٣
الفقراء في المناطق الريفية في الصين (١٩٧٨-٢٠٠٩)



المصدر: ٦٠ عاماً من الصين الجديدة، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام ٢٠٠٩، شباط/فبراير ٢٠١٠، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، فبراير ٢٠١٠.

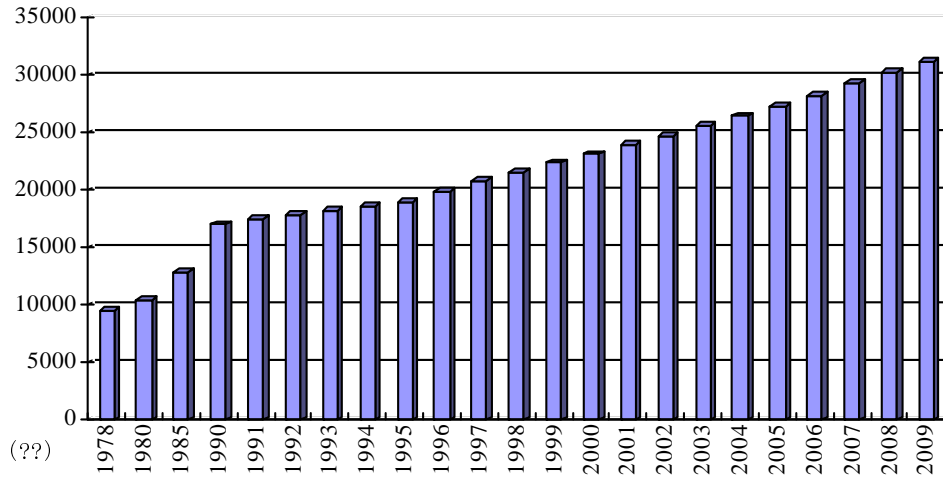
ملاحظة: غيرت الصين معيار الفقر في عام ٢٠٠٨ ليشمل السكان ذوي الدخل المنخفض، ووسعت من نطاق تغطية مساعدات الفقر وفقاً لذلك.

الشكل ١٤
إجمالي العمالة في الصين (١٩٧٨-٢٠٠٩)
(لكل ١٠.٠٠٠ شخص)



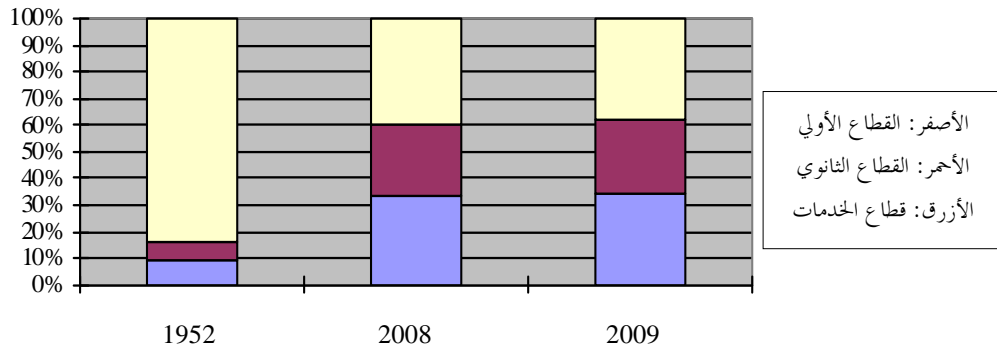
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام ٢٠٠٩، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، شباط/فبراير ٢٠١٠.

الشكل ١٥
العمالة في المناطق الحضرية في الصين (١٩٧٨-٢٠٠٩)
(لكل ١٠.٠٠٠ شخص)



المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام ٢٠٠٩، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، شباط/فبراير ٢٠١٠.

الشكل ١٦
التغيرات في العمالة الصناعية الصينية حسب القطاع الاقتصادي



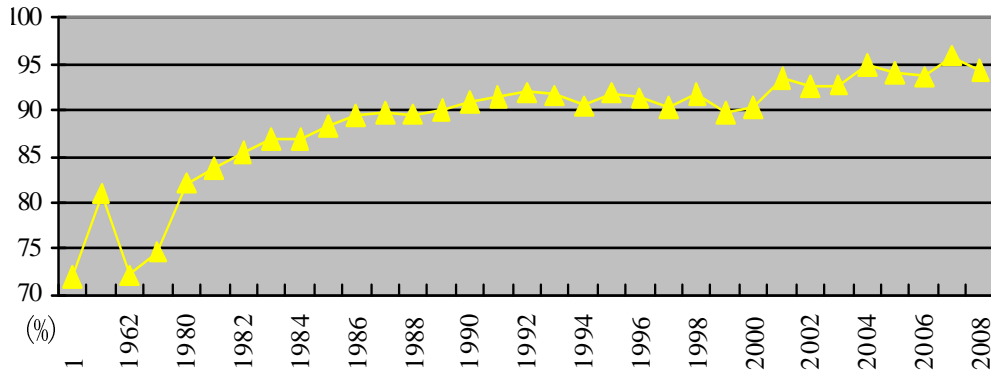
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الموجز الإحصائي الصيني لعام ٢٠١٠، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيار/مايو ٢٠١٠.

الشكل ١٧
معدل البطالة المسجلة في المناطق الحضرية الصينية (٢٠٠٩-٢٠٠٤)
(في المائة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤
٤٠٣	٤٠٢	٤٠٠	٤٠١	٤٠٢	٤٠٢

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام ٢٠٠٩، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، شباط/فبراير ٢٠١٠.

الشكل ١٨
نسبة العمال الصينيين المنضمين إلى النقابات العمالية (١٩٥٢-٢٠٠٨)



المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

الشكل ١٩
الأسباب الرئيسية العشرة للوفاة في المناطق الحضرية والريفية (٢٠٠٨)

سكان الحضر		سكان الريف	
الأسباب الرئيسية العشرة للوفيات	حالة وفاة محددة (لكل ١٠٠٠٠٠ شخص)	الأسباب الرئيسية العشرة للوفيات	حالة وفاة محددة (لكل ١٠٠٠٠٠ شخص)
نسبة الوفيات الإجمالية		نسبة الوفيات الإجمالية	
١ أورام خبيثة	١٦٦٠٩٧	أورام خبيثة	٢٧٠١٢
٢ أمراض القلب	١٢١٠٠٠	أمراض دماغية وعائية	١٩٠٦٥
٣ أمراض دماغية وعائية	١٢٠٠٧٩	أمراض الجهاز التنفسي	١٩٠٦٢
٤ أمراض الجهاز التنفسي	٧٣٠٠٢	أمراض القلب	١١٠٨٦
٥ الإصابات والتسمم	٣١٠٢٦	الإصابات والتسمم	٥٠٠٨
٦ الغدد الصماء، وأمراض التغذية والأبيض والمناعة	٢١٠٠٩	أمراض الجهاز الهضمي	٣٠٤٣
٧ أمراض الجهاز الهضمي	١٧٠٦٠	الغدد الصماء، وأمراض التغذية والأبيض والمناعة	١١٠٠٥
٨ أمراض المسالك البولية والتناسلية	٦٠٩٧	أمراض المسالك البولية والتناسلية	٥٠٧٠
٩ أمراض الجهاز العصبي	٦٠٣٤	أمراض الجهاز العصبي	٤٠٣٥
١٠ الأمراض المعدية (غير مدرجة) السل الرئوي	٤٠٧٣	الأمراض المعدية (غير مدرجة) السل الرئوي	٤٠٧٢
مجموع الأسباب العشرة	٩٢٠٥٥	مجموع الأسباب العشرة	٩٣٠٥٣

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

الشكل ٢٠
معدلات حدوث المرض والوفاة والحالات المسببة للوفاة المتعلقة بالأمراض المعدية من
الفتنين ألف وباء (٢٠٠٨)

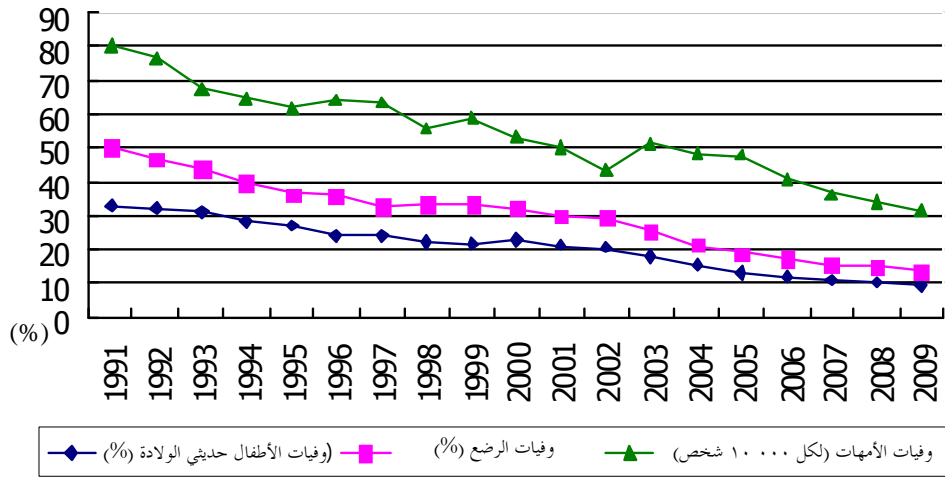
المرض	حدوث المرض (لكل ١٠٠٠٠)	وفيات (لكل ١٠٠٠٠)	حالات مسببة للوفاة (في المائة)
التهاب الكبد الفيروسي	١٠٦٥٤	٠٠٠٨	٠٠٠٧
السل	٨٨٥٥٢	٠٠٢١	٠٠٢٤
الزحار الأميبي البكتيري	٢٣٦٥٥		٠٠٠٢
الزهري	١٩٥٤٩		٠٠٠٢
الكزاز الوليدي	٠٠١٠	٠٠٠١	١٠٠٦٩
الحصبة	٩٥٩٥	٠٠٠١	٠٠٠٨
السيلان	٩٥٩٠		
الحمى القرمزية	٢٠١٠		
داء البروسيلات	٢٠١٠		
الملاريا	١٥٩٩		٠٠٠٨
التيفوئيد والحمى نظيرة التيفية	١٥١٨		٠٠٠٤
فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز	٠٠٧٦	٠٠٤١	٥٣٥٥٧
وباء الحمى التيفية	٠٠٦٨	٠٠٠١	١٥١٤
وباء التهاب الدماغ باء	٠٠٢٣	٠٠٠١	٤٥٧٧
داء المنشقات	٠٠٢٢		
داء الكلب	٠٠١٩	٠٠١٨	٩٦٥٢٣
السعال الديكي	٠٠١٨		٠٠٠٤
وباء التهاب السحايا المخية النخاعية	٠٠٠٧	٠٠٠١	١١٥٩٣
داء البريميات	٠٠٠٧		٢٥٠٩
الجمرة الخبيثة	٠٠٠٣		٠٠٣٠
حمى الضنك	٠٠٠٢		
الكوليرا	٠٠٠١		

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

ملاحظة: ترد أرقام حدوث المرض والوفيات بالنسبة إلى الكزاز الوليدي في الألف.

الشكل ٢١

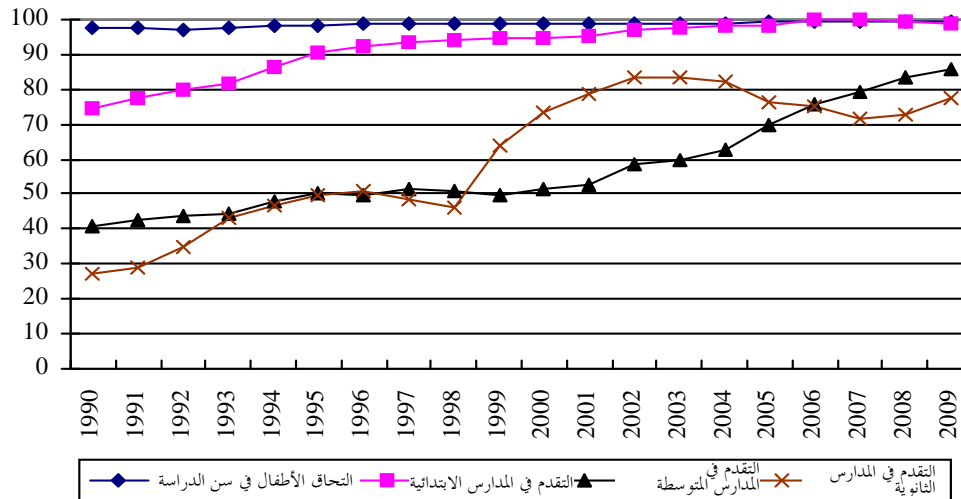
معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة والرضع والأمهات (١٩٩١-٢٠٠٩)



المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام ٢٠٠٩، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، شباط/فبراير ٢٠١٠.

الشكل ٢٢

معدلات التحاق الأطفال في سن الدراسة ومعدلات التقدم في المدارس العادية على جميع المستويات (١٩٩٠-٢٠٠٩) (في المائة)



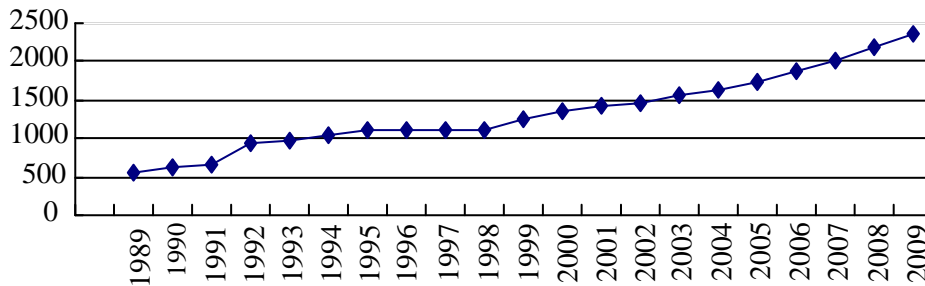
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ الموجز الإحصائي الصيني للعام ٢٠١٠، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيار/مايو ٢٠١٠.

الشكل ٢٣
نسبة الطلاب إلى المعلمين في المدارس النظامية على جميع المستويات (٢٠٠٩-٢٠٠٤)
(في المائة)

السنة	المدارس الابتدائية	المدارس المتوسطة	المدارس الثانوية العادية	المدارس الثانوية المهنية المتخصصة	المدارس الثانوية النظامية المتخصصة	الكلية النظامية	جامعات المرحلة الأولى المهنية	الكلية المهنية
٢٠٠٤	١٩٠٩٨	١٨٠٦٥	١٨٠٦٥	١٩٠١٠	٢٨٠١٣	١٦٠٢٢	١٧٠٤٤	١٣٠١٥
٢٠٠٥	١٩٠٤٣	١٧٠٨٠	١٨٠٥٤	٢٠٠٦٢	٣١٠٠٢	١٦٠٨٥	١٧٠٧٥	١٤٠٧٨
٢٠٠٦	١٩٠١٧	١٧٠١٥	١٨٠١٣	٢٢٠١٦	٣١٠٦٧	١٧٠٨٠	١٧٠٦١	١٨٠٢٦
٢٠٠٧	١٨٠٨٢	١٦٠٥٢	١٧٠٤٨	٢٣٠٥٠	٣١٠٣٩	١٧٠٢٨	١٧٠٣١	١٧٠٢٠
٢٠٠٨	١٨٠٣٨	١٦٠٠٧	١٦٠٧٨	٢٣٠٤٧	٣١٠٢٧	١٧٠٢٣	١٧٠٢١	١٧٠٢٧
٢٠٠٩	١٧٠٨٨	١٥٠٤٧	١٦٠٣٠	٢٣٠٦٥	٢٧٠٨٢	١٧٠٢٧	١٧٠٢٣	١٧٠٣٥

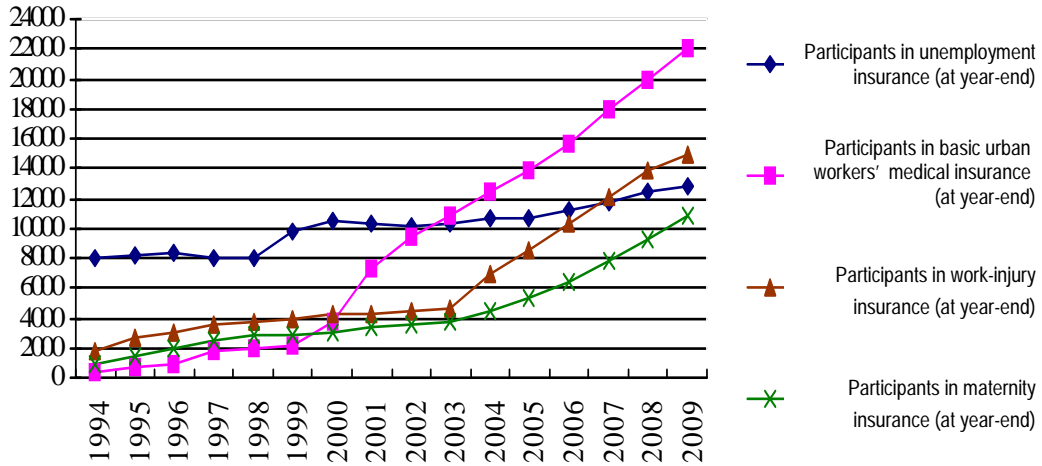
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ الموجز الإحصائي الصيني للعام ٢٠١٠، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيار/مايو ٢٠١٠.

الشكل ٢٤
المشاركون في نظام تأمين التقاعد للمسنين في المناطق الحضرية (٢٠٠٩-١٩٨٩)
(لكل ١٠.٠٠٠ شخص)



المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام ٢٠٠٩، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، شباط/فبراير ٢٠١٠.

الشكل ٢٥
المشاركون في نظام التأمين على البطالة وإصابات العمل والأمومة والتأمين الطبي الأساسي
للعمال في المناطق الحضرية (١٩٩٤-٢٠٠٩)
(لكل ١٠.٠٠٠ شخص)



المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩ للصين، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام ٢٠٠٩، المكتب الوطني الصيني للإحصاء، شباط/فبراير ٢٠١٠.

الشكل ٢٦
نظام التعاونية الطبية الريفية الجديدة (اعتباراً من ٢٠٠٨-٢٠٠٩)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٨٠٣٣	٨٠١٥	المشاركون (بمئات الملايين)
٩٤٥٠	٩١٥٥	نسبة المشاركة (في المائة)
٩٤٤٥٤	٧٨٥٠٠	زيادة رأس المال بالنسبة إلى السنة (بمئات الملايين من اليوان)
١١٣٥٤	٩٦٥٣	نصيب الفرد من التمويل (باليوان)
٩٢٢٥٩	٦٦٢٥٣	نفقات الصندوق للعام (بمئات الملايين من اليوان)
٧٥٥٩	٥٥٨٥	تعويض المستفيد (بمئات الملايين من الأشخاص)

المصدر: نشرة إحصاءات الصين المعنية بتطوير الخدمات الصحية لعام ٢٠٠٩، وزارة الصحة الصينية، نيسان/أبريل ٢٠١٠.

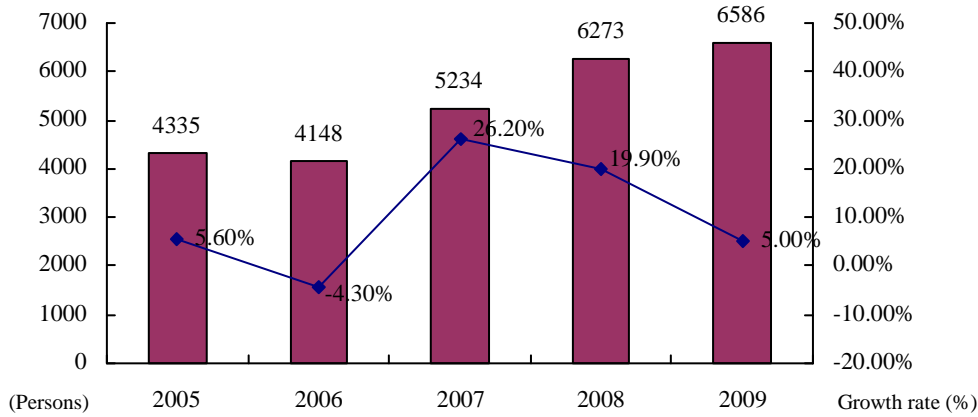
الشكل ٢٧
أعداد وفئات القضايا الجنائية المرفوعة من أجهزة الأمن العام (٢٠٠٧-٢٠٠٨)

الفئة	سنة الإبلاغ		النسبة المئوية للحالات المتراكمة	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المجموع	٤ ٨٠٧ ٥١٧	٤ ٨٨٤ ٩٦٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
قتل	١٦ ١١٩	١٤ ٨١١	٠.٣٠	٠.٣٤
إصابات جسدية	١٦٧ ٢٠٧	١٦٠ ٤٢٩	٣.٢٨	٣.٤٨
سلب	٢٩٢ ٥٤٩	٢٧٦ ٣٧٢	٥.٦٦	٦.٠٩
اغتصاب	٣١ ٨٨٣	٣٠ ٢٤٨	٠.٦٢	٠.٦٦
اتجار بالنساء والأطفال	٢ ٣٧٨	٢ ٥٦٦	٠.٠٥	٠.٠٥
سرقة	٣ ٢٦٨ ٦٧٠	٣ ٣٩٩ ٦٠٠	٦٩.٥٩	٦٧.٩٩
غش	٢٣٩ ٦٩٨	٢٧٣ ٧٦٣	٥.٦٠	٤.٩٩
تهريب	١ ١٠٧	١ ٠٤٢	٠.٠٢	٠.٠٢
تزوير أو تغيير العملة؛ بيع وشراء ونقل وحياسة أو استخدام العملة المزيفة	١ ٧٥٥	١ ٣٤٥	٠.٠٣	٠.٠٤
أخرى	٧٨٦ ١٥١	٧٢٤ ٧٨٤	١٤.٨٥	١٦.٣٤

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩ الصين، والصين المكتب الوطني للإحصاء، سبتمبر ٢٠٠٩.

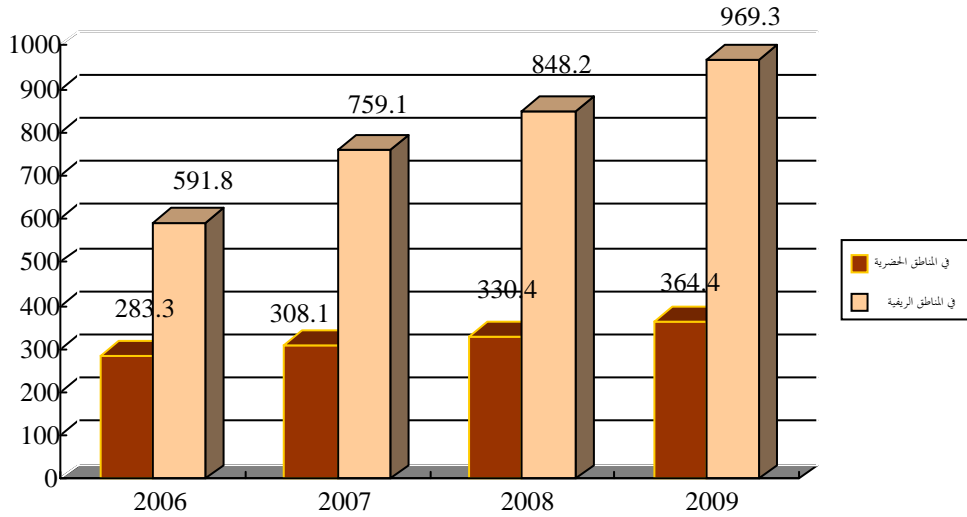
ملاحظة: بنت المحاكم في ٤٧٦ ٤١١ ٢ قضية جنائية في عام ٢٠٠٨.

الشكل ٢٨
المرشحون ذوو الإعاقة المتقدمون لامتحان القبول في المؤسسات النظامية للتعليم العالي (٢٠٠٥-٢٠٠٩)



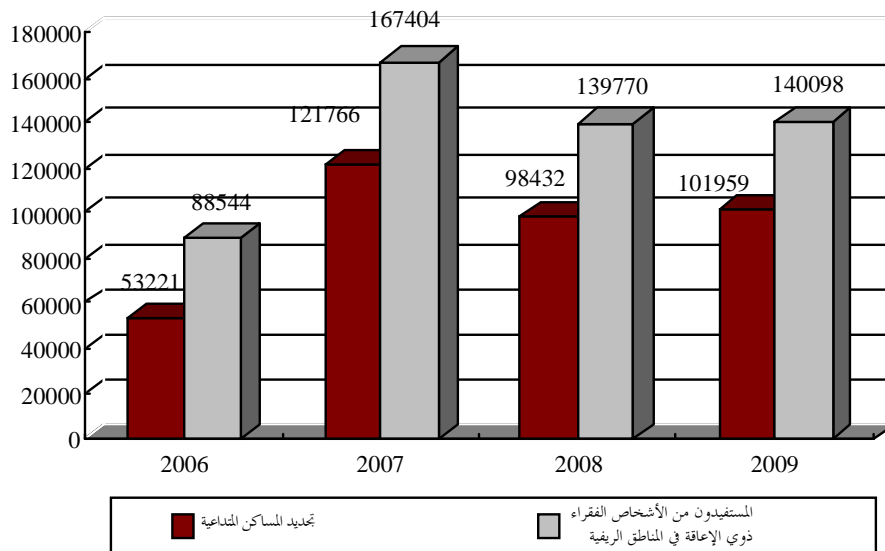
المصدر: ٢٠٠٨، النشرة الوطنية لإحصاءات تنمية الخدمات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، الاتحاد الصيني للأشخاص ذوي الإعاقة، نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ النشرة الوطنية لإحصاءات تنمية الخدمات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٩، الاتحاد الصيني للأشخاص ذوي الإعاقة، نيسان/أبريل ٢٠١٠.

الشكل ٢٩
الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتلقون المساعدة الاجتماعية على الصعيد الوطني
(٢٠٠٦-٢٠٠٩)
(لكل ١٠ ٠٠٠ شخص)



المصدر: النشرة الوطنية لإحصاءات تنمية الخدمات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٩، الاتحاد الصيني للأشخاص ذوي الإعاقة، نيسان/أبريل ٢٠١٠.

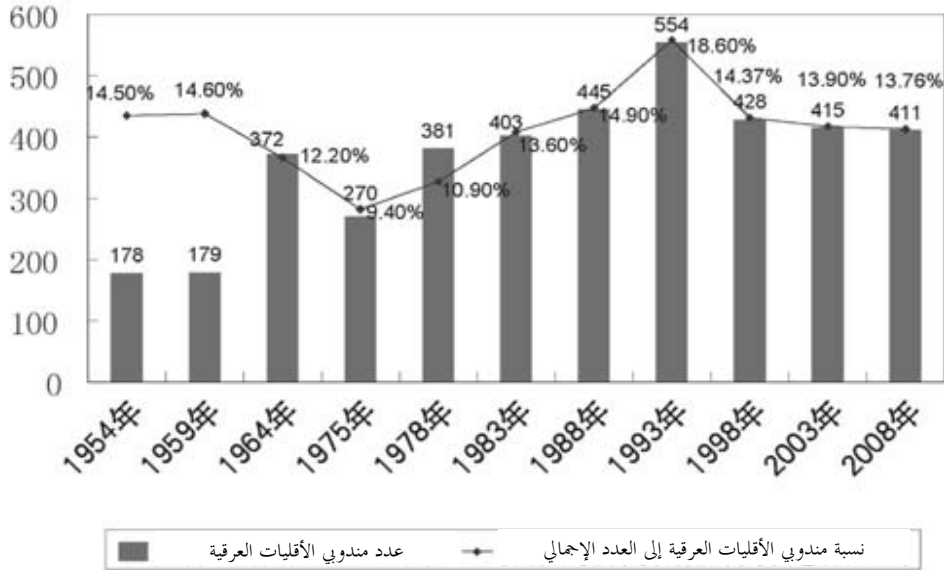
الشكل ٣٠
تجديد المساكن المتداعية للأشخاص ذوي الإعاقة الفقراء في المناطق الريفية (٢٠٠٦-٢٠٠٩)



المصدر: النشرة الوطنية لإحصاءات تنمية الخدمات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٩، الاتحاد الصيني للأشخاص ذوي الإعاقة، نيسان/أبريل ٢٠١٠.

الشكل ٣١

عدد مندوبي الأقليات العرقية ونسبتهم في المجالس الوطنية لنواب الشعب (١٩٥٢-٢٠٠٨)



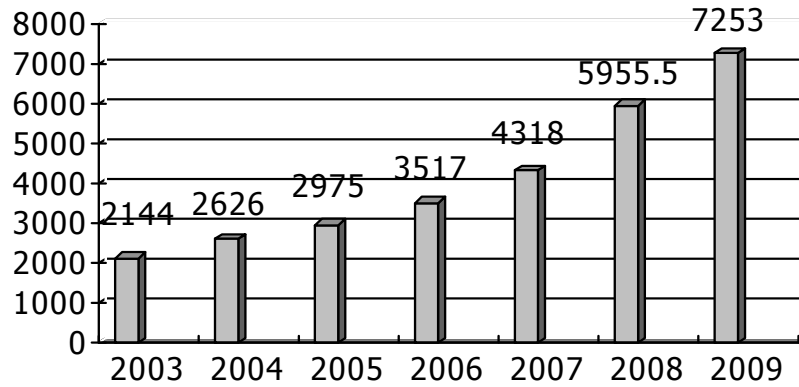
المصدر: سياسة الصين العرقية والازدهار المشترك وتنمية جميع المجموعات العرقية (الكتاب الأبيض)، مكتب معلومات مجلس الدولة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

الشكل ٣٢

التمويل الذي تخصصه السلطات المالية المركزية لفائدة "القضايا الثلاث في المناطق الريفية"

(٢٠٠٣-٢٠٠٩)

(بمئات الملايين من اليوان)



المصدر: تقرير عن تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٨ ومشروع خطة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٩، اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، آذار/مارس ٢٠٠٩، وتقرير عن أعمال الحكومة، آذار/مارس ٢٠١٠.